

د. مالك محسن العيساوي

الحروب بالوكالة

إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية

العربي للنشر والتوزيع

الحروب بالوكالة

إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية

د. مالك محسن العيساوي

الحروب بالوكالة

إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية

د. مالك محسن العيساوي

2015



الكتاب: الحروب بالوكالة

ادارة الأزمات الدولية فى الاستراتجية الامريكية

المؤلف:د. مالك محسن خميس العيساوى

الطبعة الأولى : 2014

رقم الإيداع: 2014/20684

الترقيم الدولي: 7 - 03 2-319-977-978

الغلاف: محمد السيد

60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة

ت 27921943 - 27954529 فاكس 27947566

email: info@alarabipublishing.com.eg

www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة

العيساوى، مالك محسن خميس.

الحرب بالوكاله: ادارة الازمة الدولية فى الاستراتجية الامريكية مرحلة ما بعد الحرب الباردة..

/ اعداد مالك محسن خميس العيساوى.- القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2014

- ص؛ سم. تدمك 9789773192037

1 - العراق - تاريخ - العصر الحديث - صدام حسين 2- الاستعار فى البلاد العربية

3- الحرب النفسية

أ - العنوان 956,708

المقدمة

يرتكز التفكير الاستراتيجي الأمريكي في مجمله حول تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي، وبذلك يحقق الأمن والرفاهية والمكانة الدولية للولايات المتحدة كقوة عظمى أحادية القطب في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وقد منحت نهاية الحرب الباردة الولايات المتحدة الأمريكية مركز القوة العظمى الوحيدة في العالم، الأمر الذي رتب عليها مسؤوليات وأولويات في مقتضيات الأمن العالمي والذي برر بدوره للولايات المتحدة الأمريكية التدخل العلني السافر في الشؤون الدولية والإقليمية وحتى الداخلية للدول.

نرى سعي الاستراتيجية الأمريكية في إدارة الأزمة مع العراق في إطار بيئة دولية ترتكز على انفرادها في هيمنتها على العالم، وبرزت أهمية احتواء أطراف دولية وإقليمية، وهذه الاستراتيجية هي جزء من استراتيجية كونية أوسع أنتجتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، وأتى العراق في مرتبة عالية من الاهتمام الأمريكي بسبب ما له من أهمية جيوستراتيجية واقتصادية وسياسية، فالسيطرة على مفصل جغرافي حيوي في المنطقة وما حولها والسيطرة على ثرواته لاسيما النفط تعني التحكم في متغير استراتيجي اقتصادي مؤثر في ترتيب هيكلية النظام الدولي، واحتواء العراق هدف مهم في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، وذلك وفق استراتيجية متكاملة من حيث الأهداف والوسائل وطرق التنفيذ.

أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما نتج عنها من الظرفية الدولية الجديدة فقد مكنت تلك الظرفية الولايات المتحدة الأمريكية من تبوأ مكانة متميزة ضمن إدارة الأزمات الدولية التي دخلت فيها كسلوك استراتيجي نظراً لما تمتلكه من مقومات عسكرية واقتصادية وسياسية وتكنولوجية مكنتها من إدارة أزماتها الدولية بكل فاعلية.

لقد كان العراق من أولى الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي أدارت الولايات المتحدة الأمريكية أزمتها معه، لما يمثله من أهمية استراتيجية، وأعتبر العراق في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هدفاً لاحتوائه، وقد جاء ذلك على خلفية احتلال العراق للكويت وما تبعها من تداعيات خطيرة على السيادة العراقية، وقد تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع ما أصطلح عليه بالأزمة العراقية من خلال تفعيل أداتها القديمة الجديدة وهي إدارة الأزمة وفق المنظور الأمريكي واعتبار العراق أكبر تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة

الخليج العربي، لذا دأبت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة أزمة العراق على توظيف الأمم المتحدة من خلال الارتكاز على قراراتها، ولتأكيد هيمنتها على مقدرات النظام الدولي لجأت إلى افتعال أزمات تستخدمها لتصفية حساباتها مع الدول المناوئة لسياستها، وتدبير تلك الأزمات بذرائع محبوكة ومعدة مسبقاً لغرس أوضاع دولية إقليمية تنسجم مع مصالحها الاستراتيجية، فضلاً عن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية إمكانيات متعددة في عناصر القوة الشاملة مكنتها من إدارة أزمتها الدولية على مختلف الأصعدة، وما الأزمة العراقية التي افتعلتها الإدارات الأمريكية المتلاحقة إلا مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي كانت تهدف إلى إضعافه واحتوائه، لدوره المحوري في النظام الإقليمي العربي، وكان من أهم نتائج تلك الأزمة العدوان الأمريكي على العراق ثم احتلاله.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على انفراد أمريكا وهيمنتها على أزمة العراق كجزء من استراتيجيتها الدولية بعد الحرب الباردة، حيث سعت الإدارات الأمريكية المتلاحقة إلى إضعاف العراق واحتوائه، وقد ترتب على ذلك الانفراد الأمريكي بعملية اتخاذ القرار الدولي المهيمن أحادي القطبية، ومن ثم توظيف هذا الانفراد من أجل صياغة إطار جديد للنظام الدولي يسعى لتهيئة الظروف الدولية لإعطاء دور ريادي للعالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التحكم في حركة الشعوب ونظمها السياسية، وهذا ما حفزنا إلى محاولة دراسة السلوك الأمريكي وكيفية إدارة الأزمات الدولية، فضلاً عن أهمية البحث في مشكلة إدارة الأزمة الدولية مع العراق.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى فرض هيمنتها على العراق، كجزء من استراتيجيتها الدولية، من خلال إقناع المجتمع الدولي بأن الهدف الحقيقي الذي يسعى إليه العراق هو زعزعة الأمن الاستقرار الإقليمي والدولي من خلال الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ووفقاً لهذه الفرضية ينبغي الإجابة على العديد من التساؤلات الجوهرية ذات الصلة بموضوع التفكير الاستراتيجي الأمريكي في إدارة الأزمة مع العراق.

تساؤلات الدراسة:

إن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة هو "ما طبيعة إدارة الأزمة الدولية مع العراق في التفكير الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة للأزمة الممتدة من 1990 إلى 2003؟"، ومنه تنبثق عدة تساؤلات فرعية هي:

ما طبيعة الأزمة الدولية من حيث المفهوم والنشأة والتطور؟

ما مفهوم الأزمة الدولية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي منذ عام 1990؟

ما مفهوم الأزمة العراقية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي منذ عام 1990؟

ما السياسات المعبرة عن موقف المحافظين الجدد حيال أزمة العراق؟

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على عدة مناهج، منها "المنهج التاريخي" الذي ساعد في الوقوف على مسار تطور استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات في مرحلة الحرب الباردة، وأيضاً "منهج تحليل النظم" كونه يبحث في أثر التطورات الدولية على الفكر الاستراتيجي الأمريكي وعلى السياسات المنفذة له، وأخيراً "المنهج الوصفي التحليلي" لتوصيف الأزمة وعرض أبعادها والتداعيات التي وصلت إليها.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في محاولة التعرف على التفكير الاستراتيجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة وكيفية إدارة الأزمة الدولية مع العراق منذ عام 1990 وحتى غزو واحتلال العراق عام 2003.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بالرصد والتحليل الاستراتيجية الأمريكية في إدارة الأزمة مع العراق في عهود ثلاث إدارات أمريكية متعاقبة على البيت الأبيض بعد نهاية الحرب الباردة، في إدارة الأزمة الممتدة منذ نهاية الحرب الباردة حتى غزو واحتلال العراق عام 2003.

نطاق الدراسة:

أولاً: النطاق الموضوعي

ويتحدد في دراسة إدارة الأزمة الدولية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة، وتضمنت التغيير على المستوى الاستراتيجي العسكري والهيمنة على الشؤون الدولية والانفراد في القوة الأحادية القطبية، والتي كان لتداعياتها الأثر الكبير ليس على النظام الدولي فحسب وإنما كانت أشد وقعاً على العراق.

ثانياً: النطاق الزمني

يتحدد نطاق الدراسة من (1990–2003) أي المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة، إذ تعد هذه المرحلة من المراحل المهمة التي مر بها التفكير الاستراتيجي الأمريكي، حيث برزت توجهات وأفكار ورؤى جديدة تبنتها جماعة يمينية متطرفة عند وصولها لإدارة البيت الأبيض في الولايات المتحدة الأمريكية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة د. ديفيد جارنم (2001) التي حملت عنوان "دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة"[1].

تناولت الدراسة مفهوم الحرب بشكل عام باعتبارها مصدراً دائماً للمعاناة الإنسانية، حيث تسببت الحروب التي نشبت بين الدول خلال القرن العشرين في مقتل ثلاثين مليوناً من البشر في ميادين القتال وحدها، وخاصة في الحربين العالميتين، إلا أن هناك بعض الأدلة في العقد الأخير من القرن المنقضي بعد نهاية الحرب الباردة توحي بأن العالم أصبح أكثر أمناً، وتتضح هذه الحقيقة من التقارير السنوية التي يصدرها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وكذلك تقارير مشروع عملية شفرة المحراث، ومنذ أواخر سنوات الحرب الباردة قل عدد النزاعات المسلحة التي تتسبب في مقتل ألف فرد أو أكثر على نحو ثابت لينخفض من 36 نزاعاً مسلحاً عام 1989 إلى 25 نزاعاً مسلحاً عام 1997، والملاحظ أن الحروب التي وقعت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت في مجملها في إطار الدولة الواحدة.

2- دراسة الدكتور أحمد إبراهيم محمود (2002) التي حملت عنوان "العراق وأسلحة الدمار الشامل: أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية ولجنة اليونسكوم"[2].

ركزت الدراسة على قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية والكيفية التي أدارت بها السياسة الأمريكية هذه القضية، وكذلك موقف النظام العراقي منها.

---

(1) د. ديفيد جاريم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001.

(2) د. أحمد إبراهيم محمود، العراق وأسلحة الدمار الشامل: أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية ولجنة اليونسكوم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002.

3- دراسة د. جريجور جوز (2003) التي حملت عنوان "السياسة الأمريكية تجاه العراق"[1].

تناولت الدراسة التغير الذي طرأ على السياسة الأمريكية تجاه العراق وإصرارها على الإطاحة بالنظام العراقي في إطار حملتها ضد الإرهاب، وخلصت الدراسة إلى أن هدف إسقاط نظام صدام حسين كان هدفاً محورياً حتى في حال عدم العثور على أدلة مقنعة تؤكد تورط العراق في أحداث 11 أيلول / سبتمبر.

4- دراسة د. حسن نافعة (2003) التي حملت عنوان "العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة"[2].

تناولت الدراسة التطورات المتتالية للأزمة العراقية التي بدأت مع احتلال العراق للكويت في الثاني من آب/ أغسطس عام 1990، وما يميز تلك التطورات عن غيرها من الأزمات المشابهة التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث عرضت الدراسة دور الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة العراقية وتأثير ثلاثية الثروة والدين والقوة في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والعراق بشكل خاص، وتساءلت الدراسة حول دور الأمم المتحدة في تلك الأزمة وعمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، وهل كانت المنظمة ساحة للتنظيم الدولي أم أداة للهيمنة ؟، كما عرضت الدراسة للموقف الأوروبي والأسيوي والإسرائيلي من العدوان على العراق، بالإضافة إلى تناولها للأبعاد الاقتصادية إثر العدوان الأمريكي على العراق.

---

(1) د. جريجور جوز، السياسة الأمريكية تجاه العراق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2003.

(2) د. حسن نافعة، العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.

5- دراسة د. حسن بكر أحمد (2005) التي حملت عنوان "إدارة الأزمة الدولية: نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين"[1].

هدفت الدراسة إلى معرفة الأسلوب الأنجح في مواجهة الأزمات السياسية وإدارتها، حيث بدأت بتفهم طبيعة التفاعلات السياسية في الشرق الأوسط ومدى تأثيرها في النظام الدولي الراهن، وذلك لتحديد بيئة اتخاذ القرار – ثم التعريف بالأزمة السياسية ودراسة التطور التاريخي لمفهوم الأزمة، وكذلك تتبع مدرسة بحوث السلام الدولية على اختلاف مراحلها وأنواع مفكريها ومدارسهم المتعددة، مع التركيز على مدارس إدارة الصراع الحديثة التي لم تتطرق إليها بعد المدرسة العربية للعلوم السياسية، وأيضاً الاطلاع على مفاهيم دراسة الأزمة في صعودها واستمرارها وهبوطها والقواعد العامة المتبعة في ذلك، كما تناولت الدراسة استراتيجيات ووسائل إدارة الأزمات من وجهة نظر عربية ودراسة بعض النماذج خاصة حرب الخليج الثانية وكيف تمت مواجهتها وإدارتها.

6- دراسة صفاء خليفة (2010) التي حملت عنوان "أمريكا والتدخل في شئون الدول – مرحلة ما بعد الحرب الباردة"[2].

تناولت الدراسة موضوع النسق الدولي منذ مطلع التسعينيات والتدخل الأمريكي في الشئون الداخلية للدول، حيث شهدت تلك الفترة تطورات جذرية عديدة كان لها تأثيرها البالغ في مجرى العلاقات الدولية المعاصرة وما يدور في عالمها من تفاعلات بين اللاعبين الدوليين، كما تناولت أيضاً سياسة التدخل الأمريكي خاصة منذ الغزو الأمريكي لبنما عام 1989، تلك السياسة التي تتناقض مع مبدأ راسخ من مبادئ الأمم المتحدة وهو مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست سياسة التدخل في مرحلة الحرب الباردة إلا أن تدخلها كان مكبلاً بوجود الاتحاد السوفيتي من خلال ما اصطلح عليه بـ"سياسة الاحتواء" التي تهدف إلى منع انضمام الدول إلى المعسكر الاشتراكي.

---

(1) د. حسن بكر أحمد، إدارة الأزمة الدولية: نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005.

(2) صفاء خليفة، أمريكا والتدخل في شئون الدول – مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دار العين للنشر، القاهرة، 2010.

وألقت الدراسة الضوء على الولايات المتحدة الأمريكية وسلوكها التدخلي وتحديداً عقب انهيار جدار برلين في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، الذي كان تفككه يعني بداية جديدة لمرحلة قوامها هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

الفصل الأول

الأزمة الدولية
دراسة في النشأة والتطور

المبحث الأول

مفهوم الأزمة الدولية وتطور مراحلها

المبحث الثاني

إدارة الأزمة الدولية

مقدمة:

أضحت الأزمات الدولية ظاهرة علمية في العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي، وتاريخ العلاقات الدولية يزخر بالكثير من الأزمات التي كثيراً ما أدت إلى الحرب، إذ تعد الأزمات من أهم الظواهر في حياة الدول لما لها من تأثير كبير على حياتها، وإذا لم يتم التعامل مع هذه الأزمات بصورة صحيحة فإن نتائجها السلبية توقع أفدح الأضرار بالدولة وأهدافها، لاسيما في حالة فشلها في تحقيق تلك الأهداف والمصالح الاستراتيجية العليا.

إن الأزمات ليست ذات طبيعة واحدة، فهي تختلف باختلاف ظروفها ومسبباتها، لذلك فإن الدول لا يمكن أن تواجه الأزمات بأسلوب واحد بل يجب أن تتعدد الأساليب وتختلف حسب طبيعة الأزمة، وإن مواجهة الأزمة يتطلب عملاً استثنائياً وتنظيماً محكماً، كما أنها تتطلب نمطاً قيادياً خاصاً يمتلك القدرات والمرونة من طراز خاص تمكنه من التعامل مع تداعياتها بكفاءة وحكمة.

إن إدارة الأزمات فن وعلم فرضته مستلزمات الواقع المعاصر الذي يخضع لكثير من الأساليب المراوغة والخداع والتضليل، وما يجعله فناً وعلماً وكذلك حداثة الخبرة والقدرة، إن علم إدارة الأزمة له خصوصيته ومقوماته وأصوله، وهو يعمل على انفراج الأوضاع والتهدئة، والحفاظ على حياة الشعوب، أما الصراع والسيطرة والهيمنة، والابتزاز، والتطويق والحصار، فإنها على العكس من ذلك تقوم على تصعيد الأوضاع وإشعال الحرب.

سوف نتناول في هذا الفصل مفهوم الأزمة وسماتها ومراحل تطورها، ولفهم الأزمة ومعرفة ماهيتها سنتناول المفهوم على مستويات مختلفة وصولاً لمعرفة الأزمة الدولية وإدارة الأزمات.

المبحث الأول

مفهوم الأزمة الدولية وتطور مراحلها

النشأة والتطور:

إن الأزمة مصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي، وتعني نقطة تحول أو لحظة قرار حاسم، وهي تطلق للدلالة على حدوث تغير جوهري ومفاجئ في أمر أو موقف ما، ويرى بعض المؤرخين أن جذوره تمتد إلى علوم الإغريق القديمة، حيث استخدم الفيلسوف والمؤرخ الإغريقي القديم (ثيوديس) هذا المصطلح في كتابه عن (حرب البيلوبونيز)[*] للدلالة على حدوث منعطفات حاسمة في مسار هذه الحرب، وفي هذا عرفت (حالة الأزمة) بأنها المحك الدقيق لحقيقة الأحداث[1].

وفي القرن السادس عشر استخدم هذا المصطلح في المعاجم الطبية، وتم اقتباسه واستخدامه في القرن السابع عشر في الأدب السياسي للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامه للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يحفل بها المجتمع الدولي، وفي عام 1937 عرفتها دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنها: "حدث وخلل خطير ومفاجئ في العلاقات بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال"[2].

(*) حرب البيلوبونيز: شاركت فيها جميع الدول الإغريقية تقريباً في مرحلة أو أخرى ولم تعرف اليونان حرباً على هذا المدى الواسع. سميت حرب البيلوبونيز لأن أحد طرفيها كان مكوناً من رابطة دول شبه جزيرة البيلوبونيز التي تتزعمها إسبرطة ضد أثينا، ويتفق المؤرخون من ذلك الحين على أنها كانت نقطة تحول في تاريخ الحضارة.

(1) Roberts Jonathan M: **Decision–Making During International Crisis**، St. Martin's Press، London، UK، 1988، P.10

(2) سامي ذبيان وآخرون: قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1990، ص37.

ونظراً إلى انتساب مفهوم الأزمة إلى مجال العلوم الاجتماعية، كان من الصعب التوافق حول مفهوم متفق عليه من قبل الباحثين، ولا يقتصر مفهوم الأزمة على الأزمات الكبرى المعروفة والمؤثرة دولياً فحسب وإنما هناك أزمات قد يتعرض لها الإنسان في مسيرة حياته الشخصية أو الأسرية، أو قد تتعرض لها كافة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن بعض الأزمات لا يمكن التنبؤ بها، وهناك أزمات أخرى تظهر بانتظام معين وهي أزمات تعود إلى تغيرات في الحالة المعروفة وهي بصورة معينة طبيعية، ويمكن أن تكون الأزمة هي حالة تصادم بين متناقضين[1].

هذا الأمر يدفعنا إلى الاهتمام بعلم أو فن إدارة الأزمات، وعندما انتقل هذا المصطلح إلى مختلف العلوم الإنسانية أصبح يعني مجموع الظروف والأحداث التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن والمستقر سواء كان على مستوى مؤسسات أو على مستوى الدولة، ومن هنا اكتسبت الأزمة خواصها التي تعرف الآن بمثلث الأزمة والشروط الضرورية التي يستوجب توافرها حتى يمكن أن نطلق عليها لفظ أزمة، وهي "التهديد، المفاجأة، ضيق الوقت"، كما استخدمت كلمة أزمة وتعدد مفهومها من الأزمة الصحية إلى السياسة إلى أزمة الحروب، وعلى هذا النحو عرفت الأزمة بأنها: "تلك النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها المصير إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ، الحياة أو الموت، الحرب أو السلم"[2].

وقد شاع استخدام المصطلح في عموم المفاهيم على مشكلات خطرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، ثم دخل المصطلح في حيز استخدام علماء النفس عند الحديث عن الأزمات النفسية، والديمغرافيين في إنشاءاتهم لأزمة "الانفجار السكاني" ويعرف علم الاجتماع الأزمة بأنها: "اختلال نظام القيم والتقاليد المرعية إلى درجة تقتضي التدخل السريع للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدول وتواتر استخدام هذا المصطلح للدلالة لمواجهته وإعادة التوازن إلى هذا النظام من خلال تطوير هذه القيم والتقاليد حتى تتلاءم مع التغير الناجم عن تطور المجتمع"، أما الأزمات الاجتماعية كأزمة "التجانس القومي" التي تكثر في المجتمعات ذات

---

(1) Charles F Hermann: **International Crisis: Insights From Behavioral Research**، Free Press، New York، USA، 1972، P.22

(2) أمين هويدي: إدارة الأزمات في ظل النظام المراوغ، مجلة السياسة الدولية، العدد 112 إبريل/ نيسان، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1993، ص176-177.

الجماعات العرقية أو الدينية المختلفة، وأزمة "العدالة الاجتماعية"، وأزمة الهوية الحضارية، وهي أزمات اجتماعية تحدث بصفة عامة نتيجة للشعور بالإحباط إزاء فشل تسوية الصراعات الاجتماعية وتحقيق التوازن الاجتماعي، مما يؤدي إلى شعور طبقات أو فئات اجتماعية معينة داخل مجتمعها بالاغتراب في ظل الأوضاع الراهنة لمجتمعها[1].

فظاهرة الأزمة الاجتماعية بمدلولها الواسع ليست إلا نتاجاً طبيعياً لعملية التفاعل الحيوي المستمر في طبيعة الروابط القائمة بين طرفي أية علاقة إنسانية عندما تصل عناصر التوتر في هذه العلاقة إلى مرحلة تنذر بالانفجار[2].

أما الأزمة الاقتصادية فتعني الانقطاع المفاجئ في مسيرة المنظومة الاقتصادية مما يهدد سلاسة الأداء المعتاد لها والهادف إلى تحقيق غاياتها[3].

ومن أسباب نشوء الأزمات في إطار العلاقات الإنسانية المختلفة ندرك أنها تتحقق من خلال اختلاف المنظور الذي ينظر به كل فرد عن مناظير الآخرين إلى الحقيقة الواحدة، حيث يتلون منظار المرء إلى الحقيقة بلون تسهم خبرته الخاصة في صنعه فضلاً عن تجربته الذاتية ومعتقداته، ومستوى ثقافته وتقلب أحواله النفسية وحوافزه الشخصية، وهو ما يطلق عليه "جراهام أليسون"[*] بالعدسات الفكرية، وهذا يدعونا إلى مبدأ اتصال أطراف الأزمة ببعضهم البعض، لأن من شأن هذا الاتصال أن يصحح بعض المفاهيم المتميزة لكل منهما عن الآخر، ولذلك فإن الاتصالات بمفهومها الواسع (أي الاتصال الفكري والاتصال اللغوي والاتصال الثقافي) وأجهزة الاتصالات تلعب دوراً بالغ الأهمية في نجاح أو فشل إدارة الأزمات[4].

---

(1) د. محسن عبودي: نحو إستراتيجية علمية في مجال إدارة الأزمات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص10-11.

(2) د. عباس رشدي العماري: إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص18.

(3) د. محسن عبودي: المصدر السابق، ص12.

(*) جراهام أليسون: مدير مركز بلفر للعلوم والشئون الدولية في جامعة هارفرد، ومؤلف كتاب "جوهر القرار – أزمة الصواريخ الكوبية".

(4) د. أحمد إبراهيم بحيث: الكوارث والاستعداد لمواجهتها والتخفيف من آثارها، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمات، جامعة عين شمس، القاهرة، 1996م، ص4-5.

أما أسباب نشوء الأزمات فهي كثيرة، منها الفقر والتخلف والجهل والفتنة والأمراض والتعليم المحدود وندرة الموارد وتدهور البيئة والكوارث الطبيعية والنمو السكاني والتطرف والجريمة المنظمة والبطالة، وكل هذه الأمور تشكل أرضاً خصبة لنشوء الأزمات، كما تمثل بذرة النزاعات وعدم الاستقرار في كثير من الأحيان، فضلاً عن سوء الفهم والإدراك وسوء التقدير والتقييم أو الرغبة في الابتزاز واستعراض القوة وتعارض المصالح، ولكل أزمة أداء وسلوك، ومن خلالها يمكن معرفة عناصر شدتها وقوتها والمصدر المنفذ لها، وكيفية التعامل معها لمواجهة الأزمة، كما أن هناك عوامل تتسبب في وجود الأزمة، وهي لا تنشأ مجزأة وليست وليدة اللحظة، لكنها نتاج تفاعل أسباب وعوامل برزت قبل ظهورها.

تمر الأزمات بمراحل تطور، وهي على النحو التالي:

1- مرحلة الإنذار المبكر:

وهي المرحلة التي يتم فيها التعرف على الإنذار المبكر للأزمة عن طريق اكتشاف إشارات الإنذار التي تنذر بحدوث الأزمة وأحياناً يتم تحديد هذه المرحلة بعد وقوع الأزمة – وعندما يتم دراسة أسبابها يكون الإنذار بالأزمة غير مباشر ومن الصعب تحديده بينما يكون في أحيان أخرى واضحاً، وتعتبر هذه المرحلة مهمة جداً لأنه يمكن إدارة الأزمة فيها بسهولة أكثر من إدارتها بعد تحولها إلى مرحلة الأزمة الحادة، وحتى عند عدم القدرة على التدخل في هذه المرحلة فإن تحديد الأزمة يعين على التحضير لمواجهة مرحلة الأزمة الحادة والإعداد لها(1).

2- مرحلة الأزمة الحادة (التأزم):

ينظر إلى هذه المرحلة في حالات كثيرة على أنها نقطة اللا عودة بعد انتهاء فترة التحذير والانتقال من مرحلة الأعراض المبكرة إلى مرحلة الأزمة الحادة، ولعل أصعب الأمور في هذه المرحلة الانهيار السريع والحاد الذي يصاحبها والذي تعتمد سرعته إلى حد كبير على نوع الأزمة، أما حدة الأزمة فستحدد تبعاً لحالة التمزق ومقدار الخسارة وفي هذه المرحلة تسير الأزمة إما إلى الانفراج وإما إلى التحول من أزمة حادة إلى أزمة مزمنة يطول إيجاد حل لها.

وأوضح تشارلز ماكيلاند أن الأزمة هي عملية تفاعلية وأنها مرحلة أو نقطة انتقالية بين السلام والحرب، فاهتمام ماكيلاند بالأزمة لا يهمل مراحل الأحداث التي تمر بها الأزمة وأشار ماكيلاند في دراسة الأزمة وهو ما أسماه بالأزمة الحادة The Acute International Crisis إذ يرى أن الأزمة هي نقطة تحول في الصراع وفترة حاسمة تتخذ عندها القرارات الكبرى فالأزمة هي الاندلاع المفاجئ وغير المتوقع للأحداث(2).

---

(1) د. أحمد إبراهيم بخيت: مصدر سابق، ص5.

(2) Charles A. McClelland، **The Acute International Crisis**، In: Dean G. Pruitt & Richard C. Snyder. **Theory and Research on the Causes of War**، Prentice-Hall Inc، 3rd Printing Edition، New Jersey، USA، 1989، PP.96-97.

3- مرحلة الأزمة المزمنة:

وتسمي مرحلة المداواة أو مرحلة الإدمان ويتم خلال هذه المرحلة الصحوة والتأكد من أسباب الأزمة وتقدير الأذى والضرر وتحديد المسؤولية وتحليل الذات (نقاط الضعف والقوة) وتضميد الجراح، ويستفيد من هذه المرحلة لإدارة الأزمات مستقبلاً، وقد تستمر إلى فترة طويلة نسبياً.

4- مرحلة حل الأزمة:

هذه المرحلة الأخيرة الذي يجري فيه التصدي لمواجهة الأزمة ولكن يجب علينا ملاحظة أن الأزمات على وجه العموم قد تتطور بشكل دائري فتلد أزمات أخرى وربما نتصور وجود أمل لنهاية الأزمة لكنه في الحقيقة علامة إنذار لأزمة أخرى قادمة تجعل من الصعب التكهن أين ومتى تنتهي تلك الأزمة؟ ومتى وأين تبدأ الأخرى؟[1]، وهذا عائد لقصور العقل السياسي من اكتشاف الأزمة في مراحلها الأولى أو وضع الحلول للأزمة لتطويق آثارها.

نستنتج مما تقدم أن الأزمة كحدث ومصطلح قديم بالغ في القدم وإدارتها هي فن ومهارة ثم أضحت علماً يستند إلى قواعد وأصول علمية وصولاً لإيجاد قواعد متكاملة لإدارة الأزمة الدولية.

---

(1) د. أحمد إبراهيم نخيت: مصدر سابق، ص4-5.

مفهوم الأزمة الدولية:

نظراً إلى انتساب مفهوم الأزمة الدولية إلى مجال العلوم الاجتماعية، كان من الصعب التوافق حول مفهوم متفق عليه من قبل الباحثين، ولكن يمكننا أن نقدم بعض التعاريف المعنية بالأزمة الدولية، محاولة منا، لفهمها بشكل يجعلنا نتعمق في خصائص تلك الظاهرة. فالأزمة الدولية هي ظاهرة سياسية عرفتها العلاقات بين المجتمعات الإنسانية حتى قبل أن تأخذ هذه المجتمعات شكل الدولة، وقبل أن تسمى الأزمات التي تطرأ على علاقاتها بأنها أزمات دولية[1].

وقد تعددت التعريفات المختلفة التي وردت في مفهوم الأزمة الدولية International Crisis بتعدد آراء الباحثين والمدارس الفكرية والنفسية والاجتماعية والسياسية لتعريفات عديدة منها: عرفها "والتر ريموند" مؤلف قاموس المصطلحات السياسية تعريفاً واسعاً عندما يطلقه على مشكلة مزمنة، تتضمن بداخلها عدة أزمات مثل مشكلة الشرق الأوسط، حيث يعرف الأزمة من خلال هذا المفهوم على أنها: "حدوث خلل جسيم في العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينهما"، مثل (أزمة الشرق الأوسط)، وفي تقديره أيضاً أن الأزمة قد تتمثل في النشاط أو الأنشطة الرامية إلى تهديد وجود الدولة، أو مصالحها الحيوية[2].

وقد عرف كينيث بولدنج الأزمة الدولية بأنها: "نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي"، حيث يرى أن الأزمة الدولية في مفهومها الواسع إنما هي أزمات تقع بين النظم السياسية[3].

أما جلين شنايدر وبول دايزنج في كتابهما (الصراع بين الأمم Conflict Among Nations) يعرفان الأزمة بأنها: "نتيجة مترتبة على التفاعل بين الدول ذات السيادة، فالأزمة

---

(1) سامي ديبان وآخرون: مصدر سابق، ص38.

(2) Walter J Raymond: **Dictionary Of Politics: Selected American and Foreign Political and Legal Terms**، Brunswick Publishing Corporation، Toronto، Canada، 1987، P 2

(3) kenneth E. Boulding. **Conflict and Defense**، HarperCollins Publishers، New York، USA، 1963، P 250

الدولية ما هي إلا سلسلة من التفاعلات المتبادلة بين حكومات دولتين أو أكثر ذات سيادة في صراع يقل عن مستوى الحرب الفعلية، مع ازدياد الإدراك باحتمال وقوع حرب"[1].

أما "كورال بيل" فتعرف الأزمة بأنها: "وصول عناصر الصراع في علاقة ما إلى مرحلة تهدد بحدوث حدث جذري في طبيعة هذه العلاقة مثل التحول من السلم إلى الحرب في العلاقات الطبيعية بين الدول والتفسخ في علاقات التحالف والتصدع في تماسك المنطقة الدولية"[2].

ويعرف "الدكتور حامد ربيع" الأزمة الدولية بأنها: "مجموعة من الأحداث التي تتطور بصورة متلاحقة بالشكل الذي يضاعف من التأثيرات الاختلالية لبعض القوى التي تتفاعل داخل مجموعة الأنظمة الدولية الفرعية المنبثقة عنه، وذلك على نحو غير طبيعي بما يرفع من احتمال انفجار الموقف بأية درجة من درجات العنف"[3].

وطبقاً لتعريف مجمع سلوك الأزمة الدولية فإن الأزمة تعبر عن موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للقرار السياسي، يتسم بثلاث خصائص رئيسية، في تصور السلطة العليا لصنع القرار السياسي هي:

1- قيام تهديد للقيم الأساسية للمجتمع يتزامن معه أو يعقبه.

2- ترجيح الدخول في مواجهة عسكرية.

3- مع إدراك أن هناك وقتاً محدداً للرد على هذا التهديد[4].

ويعرف "وليم كوانت" مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق الأزمة بأنها: "مزاج من المفاجأة والخطر وعدم اليقين"[1].

---

(1) Glenn H Snyder and Paul Diesing. **Conflict Among Nations: Bargaining، Decision Making And System Structure in International Crisis**، Princeton University Press، New Jersey، USA، 1977، P.3

(2) Coral Bell. **The Convention Of Crisis: A Study In Diplomatic Management**، Oxford University Press، Oxford، UK، 1977، P 134

(3) حامد ربيع: سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص78.

(4) Alan Dowty· **Middle East Crisis: U.S. Decision Making in 1958، 1970، and 1973**، University of California Press، California، USA، 1984، PP 4–5

ويعرف "أري أوفري" الأزمة الدولية بأنها: "حالة التغير في المحيط الخارجي التي تدرك في إطار وقت محدود مع اتخاذ وضع لمواجهة تهديد القيم والمصالح القومية"[2].

واهتم تشارلز هيرمان الذي يعتبر من رواد تحليل الأزمات الدولية، في دراسة الأزمة بأنها موقف يعتمد على إدراك Perception صانع القرار لها، ويتميز بوجود ثلاثة عوامل أساسية، تهديد لأهداف ذات أولوية كبيرة، ووقت محدود، ومفاجأة لأفراد وحدة صنع القرار[3].

وأوضح (توماس شيلينج) أن إحدى السمات المميزة للأزمة الدولية هي عدم الإمكانية الصرفة للتنبوء بها، وبدلاً من أن يفرض المتنازعون سيطرتهم على الأحداث يجب عليهم اتخاذ الخطوات اللازمة ليضعوا القرارات في عالم تكون فيه المخاطر والشكوك سائدة تقريباً[4]، لذلك فليس من المستغرب أن يكون الحل السلمي لأزمة دولية مهمة صعبة، لأن موقف الأزمة بطبيعته الحقيقية تصعب تهدئته ومعالجته، أما الانقياد بسهولة إلى الحل والمعالجة والسيطرة عليه تكمن في معظم المناقشات الخاصة بإدارة الأزمة.

وما ذهب إليه "هولستي" في تعريفه للأزمة حيث يرى أنها: "إحدى مراحل الصراع، وأبرز مظاهرها وجود أحداث مفاجئة غير متوقعة سببها صراع مسبق قد يصل إلى درجة التوتر والتهديد بحيث ترغم صانعي القرار على اختيار أحد البديلين الحرب أو الاستسلام"[5].

وإن الأزمة الدولية هي حالة من التدهور في العلاقات بين طرفين أو أكثر بسبب ما ينتج عنها من تغير في المحيط الداخلي أو الخارجي لأطرافها مما يعطي لصانع القرار الإدراك بالتهديد الخارجي للقيم والمصالح الرئيسية، كما تزيد من ضيق الوقت المحدد للاستجابة.

ويواجه محلل الأزمات بعض المشاكل والصعوبات التي تكمن في أن ما يشكل أزمة لدولة من الدول قد لا يعد أزمة بالنسبة لدولة أخرى، أو قد يعد أزمة لكل الدول من وجهة نظر

---

(1) William B Quandt **Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict 1967-1976**، University of California Press، California، USA، 1977، P.35

(2) Arie Ofri **Crisis and Opportunity for Casting**، World Affairs، Washington، USA، Vol 26، No. 4، 1983، P 821

(3) Charles F Hermann. **International Crisis: Insights From Behavioral Research**، op cit ، PP 10–15

(4) Thomas C. Schelling **Arms And Influence**، Greenwood Press، Westport، Connecticut، USA، 1977، P.23.

(5) Kalevi J Holsti· **International Politics: A Framework for Analysis**، Prentice Hall، New Jersey، USA، 1967، P 459

المراقبين. ويمكن أن تثار الأزمات الدولية في دول العالم الثالث على سبيل المثال لا الحصر في أية لحظة، لأنها دول مليئة بأسباب الصراعات والأزمات الموروثة من فترة الاستعمار أو الحقب الماضية من الزمن، فضلاً عن ما تعانيه هذه الدول من تخلف في الأجهزة المختصة في صنع القرار السياسي الخارجي، وبشكل خاص المسئولة عن التعامل مع الأزمات، لذا فإن ما يشكل أزمة حادة بالنسبة لدول العالم الثالث، كأزمة الحدود على سبيل المثال، قد لا يعد أزمة بالنسبة للدول الأوروبية المتقدمة، وذلك بسبب التخطيط التعسفي للحدود في الإرث الاستعماري لبلدان العالم الثالث، وهي تعكس أهداف سياسة التمزق للبلدان الغنية في صراعات مع بعضها وإثارة الأزمات، بعد حصولها على الاستقلال[1].

إن أبرز ما يميز سمات الأزمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أنها أزمات مدروسة ومحسوبة العواقب سواء في تصعيدها أو في إدارتها، كما أصبحت حرية الأطراف في تصعيدها على المستوى العالمي أو الإقليمي غير مطلقة. ففي عام 1962 كانت أزمة الصواريخ الكوبية أكثر الأزمات خطراً في التاريخ البشري بسبب الخطر الحقيقي للحرب النووية بين القوى العظمى، وقد كان أحد العوامل المهمة في خلفية الأزمة يتمثل في التوازن النووي الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وقد أمكن تفادي الحرب، وكان أحد العوامل الرئيسية يتمثل في الخطر الجلي الذي يترتب على المواجهة والأخطار التي تنطوي عليها حرب تترتب عليها كارثة ماحقة، فقد كانت كل من موسكو وواشنطن تفهمان الأخطار الضخمة التي تواجهانها وقد تمكنتا من حل الأزمة بصورة سلمية. وهكذا تبددت احتمالات المواجهة وزال شبح الرعب النووي الذي خيم على العالم بأسره طوال تلك الفترة العصيبة التي استغرقتها الأزمة. وبدأ معها موضوع دراسة الأزمات الدولية ينمو نمواً علمياً ومنهجياً في جميع المجالات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية أكثر من أي وقت مضى حيث أكد نجاح حل هذه الأزمة على الأهمية لدور الاتصالات في إدارة الأزمات وعلى ضرورة فتح قنوات الاتصال المباشر والفوري لحل الأزمات الدولية، وهو الأمر الذي قامت به كل من واشنطن وموسكو حين فتحتا خطاً بينهما

---

(1) Robert D Murphy **Diplomat Among Warriors**، Praeger Publishers، Westport، Connecticut، USA، 1976، P.278.

سمى بـ "الخط الساخن" الذي أثبت فاعليته فيما بعد في تجاوز أزمات عديدة ووقف التصعيد بينهما مثلما حدث أثناء أزمتي الشرق الأوسط في عام 1967 – 1973م[1].

وتأخذ الأزمة الدولية مساراً تطورياً بعد نشأتها، فهي تتبلور إما باتجاه التصاعد ووصول طرفيها إلى حالة صراع مستحكم تنذر باندلاع العنف والحرب كما حصل في أزمة الولايات المتحدة الأمريكية، مع العراق عام 1990م والمسماة أزمة الخليج الثانية بسبب غزو العراق للكويت أو تأخذ طريقاً آخر يتجه نحو تخفيض الأزمة وامتصاصها وتخفيف شدتها وصولاً بها إلى التلاشي والانتهاء بإرجاع الأمور بين طرفيها إلى ما كانت عليه قبل نشوء الأزمة، أو التوصل إلى حل دبلوماسي أو سلمي للمشكلة التي أثرت في الأزمة الدولية (انتهاء أزمة الصواريخ الكوبية مع سحب الاتحاد السوفيتي صواريخه من كوبا مقابل تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بعدم اجتياح الجزيرة). وتتداخل مراحل الأزمة مع نشوئها، وتتوقف احتمالات تبلور الأزمة الدولية على معرفة العوامل التي تؤثر في تطور الموقف، وترسم التوجهات أو المنحنيات التي تحدد تطور هذا الموقف باحتمالاته المتعددة(2).

فكلما كان موضوع الخلاف الذي تنشأ بسببه الأزمة الدولية بين دولتين أو أكثر في عالم السياسة الدولية ماساً بمسألة الأمن والمصالح الحيوية، كان رد الفعل سريعاً ومفاجئاً، وعلى العكس من ذلك، فإن رد الفعل يكون أقل شدة وسرعة حين لا يمس الأمر المصالح الحيوية والأهداف العليا بأذى مباشر، هذا من ناحية ومن الناحية الثانية فإن عدم المساس بأمن الدولة القومي والمصالح الحيوية يجعل الأزمة المشوبة بالتوتر مختلفة تماماً، وفي هذه الحالة فليس من المستبعد أن يصبح موضوع قيام الأزمة مسألة احتمال، أي أن المسألة الناشئة قد تحل وهي في بدايتها، وبذلك يزول موضوع الأزمة أصلاً، ولكن متى ما نشأت حالة يتعرض فيها أمن ومصالح دولة معينة للتهديد ولا تستجيب الدولة الأخرى

---

(1) د. فاروق عمر العمر: 11 سبتمبر وإدارة الأزمات والكوارث، دار ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2002، ص71.

(2) Joseph Frankel **International relations in a changing world**، Oxford University Press، Oxford، UK، 1988، P 85.

بإزالة أي تهديد للأمن والمصالح الحيوية، فمعنى ذلك أن أزمة قد نشأت بالفعل، وإن الأزمات الدولية تحتوي بداخلها على عناصر تصعيدها وعناصر حلها(1).

لذلك اختلف تعريف الأزمة كما مر سلفاً تبعاً للمدرسة التي ينتمي إليها الباحث، وقد ظهرت أكثر من مدرسة في دراسة الأزمة لعل أهمها:

1- **المدارس النظمية**: وقد قدمت هذه المدرسة تعريفات عديدة للأزمة كونها (نقطة تحول) تستوجب مواجهة سريعة للأحداث التي تتحول في الموقف بشكل يصعب مواجهته، من هنا اهتمت بدراسة أثر الأزمة الدولية على النظام الدولي أو النظم الفرعية التي تحدث الأزمة في إطارها وبذلك تركز المدرسة النظمية في تعريفها للأزمة الدولية على نقطتين:

أ- أن الأزمة الدولية هي نقطة تحول في تطور نظام دولي عام أو فرعي.

ب- أن الأزمة تزيد من احتمالات الحرب واللجوء إلى استخدام القوة العسكرية.

2- **مدارس صنع القرار**: ركزت هذه المدرسة على الأزمة من خلال اتخاذ القرار وترى أن الأزمة الدولية نابعة عن موقف ناجم من حدوث تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية التي تؤثر على القرار السياسي من ثلاث سمات رئيسية:

أ- وجود تهديد لقيم وأهداف ومصالح أطراف الأزمة.

ب- محدودية الوقت لاتخاذ القرار.

ج- وجود عنصر المفاجأة، بحيث يفاجئ تصاعد الأحداث صانع ومتخذ القرار.

وقد حاول رواد هذه المدرسة إيجاد اجتهادات خاصة نحو تدقيق اتخاذ القرار وقت الأزمة فيما يتعلق بعناصر التهديد، وضيق الوقت والمفاجأة من خلال عدة وسائل، منها توفير المعلومات من خلال برامج Simulation Program(*) والتحذير من الأزمة Crisis Warning.

---

(1) د. إسماعيل صبري مقلد: ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية – الإطار النظري العام، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، الكويت، 1977م، ص211.

(*) Simulation Program: هو برنامج مهمته محاكاة المعلومات وتحليلها للتحقق والتنبؤ.

ومن أهم رواد هذه المدرسة هيرمان كان، وتشارلز هيرمان، ورايموند كوهين.

ويعرف تشارلز هيرمان الأزمة بثلاث خصائص:

أ- أنها تهدد واحدا أو أكثر من أهداف الدولة، التي تحددها مجموعة صناع القرار.

ب- تسمح بفترة قليلة من الوقت لاتخاذ القرار، قبل أن يتغير الموقف جوهريا.

ج- وإنها تظهر كمفاجأة لصنع القرار في وقت عصيب[1].

وعليه فالأزمة هي موقف يشعر فيه صناع القرار أن هناك تهديداً يتجه نحو المصالح العليا والقيم الجوهرية للدولة والمجتمع ومن هذه القيم حياة الشعب، البقاء القومي، وضع النظام الدولي، استقلال الدولة كفاعل دولي، السلامة الإقليمية، المصالح الاقتصادية، الاستقرار المجتمعي، هيكل وبنية النظام السياسي، وأخيراً فإن الأزمة هي موقف يدرك فيه صناع القرار أن الوقت المتاح لصنع القرار واتخاذه قد حان وإلا فإن القرار يصير غير ذي جدوى في مواجهة التهديد.

3- **المدرسة التوفيقية**: تحاول الجمع بين صنع القرار والمدارس النظمية محاولة التوفيق بينهما وتغطية أوجه النقص التي تعتري كل منهما، وتعرف الأزمة على أنها تدهور خطير في العلاقات بين قوتين أو أكثر نتيجة تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للأطراف. وهذا التدهور يخلق لدى صناع القرار إدراكاً لتهديد خارجي للقيم والأهداف الرئيسية لسياساتهم، ويزيد من إدراكهم لاحتمالات التورط في أعمال العداء العسكرية، وكما يزيد إدراكهم لضغوط الوقت المحدود المتاح للاستجابة لذلك التهديد والرد عليه[2].

---

(1) Charles F. Hermann: **International Crisis: Insights From Behavioral Research**، op cit.، P.37.

(2) د. مصطفى علوي: **التعريف بظاهرة الأزمة الدولية والتطبيق على أزمات الصراع العربي الإسرائيلي**، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 1، بيروت، كانون الثاني/ يناير 1987، ص161-162.

تصنيف الأزمات الدولية[1]:

1- الأزمة الكامنة:

هي أزمة تتجاوز حدود التفاعلات الراهنة بين الدول وهي أزمة هيكلية تهدد بشكل ما النظام العالمي حالياً ومستقبلاً وتلقي دوماً بظلالها وتأثيراتها على الحاضر والمستقبل معاً وتتعلق بثلاثة عناصر:

أ- الديموغرافيا والهجرة الدولية.

ب- التغيرات المناخية وتأثيرها على جغرافية العالم.

ج- مستوى التسلح.

2- الأزمة المفاجئة:

هي حدث مفاجئ مرتبط أساساً بالتفاعلات الآنية المباشرة ولم يمكن التكهن بها وأبرز مثال على هذه الأزمة المفاجئة هو قيام شباب الثورة الإيرانية باقتحام مبنى السفارة الأمريكية في طهران عام 1979، واحتجاز ما يقارب 450 من الرعايا الأمريكيين باعتبارهم رهائن.

3- الأزمة المتداعية (أي متسعة النطاق):

وهي أزمة تتورط فيها عدة دول رغماً عنها مثل حروب البلقان في أوائل التسعينات بعد تفتيت يوغسلافيا التي تقع في وسط أوروبا أدت إلى ضرورة استوجبت أن تتدخل بريطانيا وفرنسا لتحقيق الاستقرار في أوروبا وهنا ألقت أمريكا بكل ثقلها عبر قوات الناتو لتضع حداً لحروب البلقان.

4- الأزمة المحسوبة:

أزمة مرغوبة أو إدارة الأزمة لها بأسلوب استراتيجي رفيع المستوى يرفض تماماً النهايات المفتوحة وإنما يضع في اعتباره غاية سياسية معينة يريد أن يبلغها سلماً أو حرباً وهي في ذلك تبقى فترة طويلة مرهونة بسيطرة القوى المخططة لها التي تستطيع في أي وقت إثارتها وتصعيدها أو تهدئتها

---

(1) د. خالد عبد العظيم: النظام العالمي المصالح الاقتصادية والسياسية والتوجهات الإستراتيجية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص46-50.

حسب الموقف والظروف والأهداف المتوخاة[1].

ويرى هولستي الأزمة بأنها: "موقف مفاجئ أو غير متوقع تكون فيه درجة التهديد كبيرة مع توافر وقت قصير لاتخاذ القرارات"[2].

والأزمة الدولية تأخذ في التطور والتعقيد تبعاً للظروف المرافقة لها وطبيعة قدرات كل من طرفيها وأهمية المصالح المعرضة للتهديد، ويصنف (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية) في لندن العوامل التي تحدد مدى الأزمة الدولية وكثافتها تصعيداً أو تناقضاً كما يلي:

1- العوامل المؤثرة في مدى الأزمة الدولية سلباً وإيجاباً، ويشمل ذلك:

أ- مداها الجغرافي.

ب- الأهداف المرتبطة بالنزاع.

جـ- عدد الوحدات (الدول) المتأثرة بها[3].

فإذا ما توسع نطاق النزاع ليشمل مناطق جغرافية جديدة، ويؤثر في أنماط مختلفة من الأهداف، ويجمع عدداً أكبر من الدول، تكون احتمالية تصاعد الأزمة عالية وحدوث العكس من هذه العوامل الثلاثة يؤدي إلى تناقض الصراع، مثلاً كان خطأ هتلر الأساسي هو توسيع نطاق النزاع ليشمل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من إبقاءه وسط أوروبا فكانت النتيجة هزيمته.

2- العوامل المحددة لكثافة واحتدام الأزمة الدولية (زيادة أو انخفاض التوتر)، وهي:

أ- الوسائل المستخدمة.

ب- نوعية السلاح.

جـ- نوعية المصادر المساندة للوسائل.

---

(1) Ole R. Holsti Time، **Alternatives and Communications: The 1914 and Cuban Missile Crisis**، In. Charles F Hermann، **International Crisis: Insights From Behavioral Research**، op cit ، P 58

(2) د. محمد نصر مهنا، د. فتحية الشبراوي: أصول العلاقات السياسية الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985م، ص21.

(3) Harlan Cleveland. **Crisis Diplomacy**، Foreign Affairs، Vol. 41، No 4، New York، USA، 1963، P 47

ومن أهم العوامل التي تدفع بالأزمة الدولية إلى التصاعد أو التناقص[1]:

1- إدراك مخططي القرار وصانعيه في دول أطراف الأزمة أهداف ونوايا بعضهم البعض، فإذا كانت تقديرات أحد أطراف الأزمة أن النوايا والأهداف المقابلة يمكن تسويتها بطرق ووسائل سلمية كان ذلك أدعى لعدم تصاعد الصراع. (كما حدث في أزمة قصف السفارة الصينية في بلغراد من قبل الطائرات الأمريكية أثناء حرب البلقان الأخيرة عام 1999م).

2- قد يستخدم هذا التصاعد في الأزمة الدولية لردع أفعال وتصرفات الطرف الآخر أو لإثبات القدرة على المواجهة.

3- يلعب عامل الثقة دوراً خطيراً في تصاعد أو انخفاض الأزمة، فعدم الثقة يقود إلى التصاعد، والعكس صحيح.

وهناك مجموعة متغيرات تلعب دوراً مهماً في تصاعد الأزمات الدولية، من أهمها:

1- تقييم أطراف الصراع أهداف ونوايا بعضهم البعض، وحالة الثقة المتبادلة بينهم والقدرات الذاتية على تحمل تكاليف الصراع حيث تتطور الأزمة الدولية بعد نشوئها نحو التصعيد لاسيما في حالة تعرض المصالح القومية الحيوية لأحد أطراف الأزمة للتهديد والخطر من قبل الطرف الآخر.

2- توقع أحد طرفي النزاع أن الطرف الآخر سيقوم بالتصعيد إلى مستوى أعلى من الخطورة، ولمنعه من ذلك يبدأ هو بتصعيد الموقف تحذيراً للطرف الثاني.

3- توهم أحد الطرفين بأن التصعيد يحقق له مميزات معينة ومن ثم فإن الطرف الآخر لن يجاريه في ذلك.

4- تأثير الاتجاهات السياسية العامة للرأي الداخلي في صانعي القرار لأحد الطرفين حتى ولو لم يرغب في التصعيد.

5- تأثر أحد الأطراف نتيجة لضغط خارجي من لدن طرف ثالث لا علاقة له مباشرة بالصراع الدائر أو عدة أطراف[2].

---

(1) للمزيد من التفاصيل، أنظر: د. إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، كلية الاقتصاد والتجارة والعلوم السياسية، مطبوعات جامعة الكويت، 1971، ص246 – 247.

(2) د. إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية، مصدر سابق، ص248.

أما أهم العوامل التي تؤدي إلى تخفيض حدة الأزمة الدولية فهي:

1- إحساس أحد الطرفين أن التصعيد سوف يلحق به خسائر أكبر.

2- إحساس أحد الطرفين أن الصراع لم يصل بعد إلى مرحلة التصعيد.

لأن الأخطار ليست جدية إلى الحد الذي يمكن معه تصعيد الصراع، حيث يلعب التقييم الذي يجريه كل طرف لأهداف الطرف الثاني ونواياه دوراً مهماً في تحديد اتجاه الأزمة، فإذا ما انتهى التقييم إلى أن أهداف الطرف الثاني ونواياه لم تتجاوز حداً معيناً غير مقبول بما يجعلها مؤثرة سلباً في أهداف الطرف الأول وسياسته فإن ذلك يحث الطرف الأول على تقديم تنازلات لتجنب تصاعد الصراع إلى مرحلة غير مرغوب فيها والعكس صحيح[1].

وتنتهي الأزمات الدولية عند تحقيق العوامل التالية:

1- اختفاء مبررات الأزمة الدولية.

2- حصول أحد أطراف الأزمة على الهدف الذي أدى به إلى خوض الصراع.

3- استسلام أو رضوخ أحد الطرفين لمطالب الطرف الآخر.

إن الأهمية الكبيرة لعامل الاختلاف في القوة وأثره في قيام الأزمة الدولية وتبلورها، والقوة في مفهوم علم السياسة الدولية هي ليست القوة العسكرية فحسب، وإنما قد تكون أيضاً قوة اقتصادية أو صناعية أو تقنية، وعالم اليوم تظهر فيه الاختلافات والتوترات والصراعات أكثر من غيره من العصور وذلك لحصول اتصال مكثف أكثر واعتمادية أكبر وقوة سلاح أقوى مما يعطي من يملك اقتصاداً أو سلاحاً قوياً مكانة أعلى من الذي يملكها بصورة أقل أو لا يملكها[2].

وأوضح جلين شنايدر وبول دايزنج أن الأزمة هي نتيجة مترتبة على التفاعل بين الدول ذات السيادة، فالأزمة الدولية ما هي إلا سلسلة من التفاعلات المتبادلة بين حكومات دولتين أو أكثر ذات سيادة في صراع يقل عن مستوى الحرب الفعلية، مع ازدياد الإدراك باحتمال وقوع حرب[3].

ويسود واقع العلاقات الدولية عدم التكافؤ مما أدى إلى الصراعات وبالتالي ظهور الأزمات، واحتمالات تدخل أطراف دولية أو إقليمية عند نشوب أزمة دولية قد تؤدي إلى

(1) د. إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية، مصدر سابق، ص248.

(2) د. محمد رشاد الحملاوي: إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية، مكتبة عين شمس، ط2، القاهرة، 1995، ص194.

(3) Glenn H Snyder and Paul Diesing. **Conflict Among Nations**، op cit.، PP 3-6.

تعقيد الأزمة، ودخول الدول في تنظيمات إقليمية وأحلاف دولية وكتل ومصالح نتيجة التقدم العلمي والتقني والمتغيرات في مراكز القوى والتحالفات التي ترتبط بها وما ظهر على ساحتها الدولية من مفاهيم جديدة تخترق السيادات وتجعل من أي حدث دولي أو أزمة دولية صفة عالمية أكثر من كونه حدثاً محلياً أو إقليمياً، وهذا يتوقف بالدرجة الأولى على أهمية موضوع الخلاف المسبب للأزمة الدولية بالنسبة لمرتكزات الاستراتيجية العليا للقوى الفاعلة في النظام الدولي ومقدار تقييمها أهمية هذا الموضوع حيث يتحدد مدى انعكاس هذه الأزمة على طبيعة النظام السياسي الدولي والتوازنات الإقليمية والدولية كما هو الحال في واقع التأثير في مسارات أحد محاور بحثنا في (أزمة الخليج الثانية) 1991م نتيجة التغير في طبيعة التوازنات الدولية، لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[1].

كما يرى "أوران يونج" أنها: "مجموعة من الأحداث تكشف عن نفسها بسرعة محدثة في ذلك إخلال في توازن القوى القائمة في ظل النظام الدولي العام أو أي من أنظمته الفرعية بصورة أساسية وبدرجة تفوق الدرجات الاعتيادية من زيادة احتمال وقوع عنف داخله"[2].

ويرى (يونج) أن الذي يحول دون وصول الأزمة إلى حافة المواجهة الفعلية هو تساوي الأطراف المشتركة في القوة، أي أن هناك توازناً يسمى (الردع المتبادل)، ويتم هذا الردع عن طريق حسابات معقدة ومكثفة ودقيقة يقتنع خلالها الطرفان أو أطراف الأزمة بأن الخسائر المتحققة تفوق المكاسب المرجوة في حالة استخدام القوة، وهذا ما حدث خلال أزمة (تايوان) بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين عام 1950[3].

وتنتهي الأزمة الدولية عادة إما بتسويتها بإحدى الطرق السلمية وهي تشتمل على شقين إما الاستسلام (التنازل – الانسحاب – التفادي) أو التسوية والمساومة (مثل التفاوض والتحكيم) ومسار الاتجاه العام نحو هذه الوسائل لإنهاء كل الأزمات الدولية. أو قد تنتهي الأزمة الدولية باللجوء إلى القوة العسكرية، أي باستخدام الخيار العسكري واندلاع الحرب التي هي بلا شك نهاية مأساوية عنيفة وغير مرغوبة تحدث حين لا يجد أطراف الأزمة أفقاً في

---

(1) د. فاضل زكي محمد: إستراتيجية وإدارة الأزمة الدولية، محاضرات غير منشورة ألقيت على طلبة الدكتوراه لعام 1997 – 1998م، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

(2) Oran R. Young. **The Intermediaries: Third Parties In International Crisis**، Princeton University Press، New Jersey، USA، 1969، P 10.

(3) Ibid، P 18

الحل، مما يدفعهم إلى تصليب مواقفهم وارتفاع درجة شدتها إلى حافة الانفجار، أو أن أحد أطرافها قد وصل إلى قناعة مؤداها بأن ما سيحصل عليه باستخدام القوة يفوق كثيراً من حيث القيمة المادية والمعنوية ما يخسره جراء عدم استخدامها، فضلاً عن عوامل أخرى للوصول إلى الحرب مثل سوء الإدراك وعدم الإلمام بالموقف وبقدرات الخصم ونواياه[1].

وتعد الأزمة الدولية مرحلة متقدمة من مراحل الصراع Struggle أو درجة من درجاته أو طوراً من أطواره، وهي ذلك الجزء الحاسم أو المتقدم من الصراع الدولي الذي يتسم بالاحتدام والتصاعد والتأثير نتيجة مساسه بالمصالح القومية والقيم والمثل العليا التي يشعر صانع القرار بتهديدها وتعرضها للخطر ما يتطلب سرعة الرد الذي تبرز احتمالية العنف داخله، فالأزمات تتولد من الصراعات، وإن كانت الأزمة أصغر وأكثر قابلية للإدارة وأكثر وضوحاً في التعريف، فضلاً على أنها ظاهرة يمكن عزلها بدرجة أكبر من الصراع[2]، كما أن الضرورة العملية تتجلى في أهمية عدم إقحام ظواهر سياسية لا تعد في حقيقتها أزمات على إدارة الأزمات، وما ينجم عن ذلك من فشل في معالجة هذه الظواهر من ناحية، وإهدار مصداقية أدوات إدارة الأزمات من ناحية أخرى.

وفي تقديرنا إن أقرب التعريفات إلى الدقة والتحديد هو تعريف مجمع سلوك الأزمة الدولية (ICB) لأن هذا التعريف لم يغفل الطابع النسبي لظاهرة الأزمة الدولية، وذلك عندما اعتبر الظاهرة المكونة للأزمة تتسم بثلاث سمات رئيسية هي:

1- الشعور بالخطر المحدق.

2- احتمال الدخول في مواجهة مسلحة.

3- ضيق الوقت اللازم للرد على هذا الخطر[3].

إن هذه المشاعر ليست في حقيقتها سوى مواقف نفسية تصدق في حق من تحرك الأزمة ضده، وليست في حق من يفتعل الأزمة في مواجهة الآخرين. كما أن هذا التعريف قد خطا خطوة أوسع في التخصيص، وارتقى إلى مستوى أكثر عمقاً من مستويات التحليل عندما لم

---

(1) Michael Nicholson· Conflict Analysis، Barnes & Noble Inc.، New York، USA، 1971، P 102

(2) د. عطية حسين أفندي: مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط 1967-1977، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ص29.

(3) د. حسن بكر أحمد: إدارة الأزمة الدولية: نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005، ص123.

يعمم هذه (النسبية) على النظرة الجماعية لصانع القرار في دولة ما على حدث معين، وإنما اهتم بالنظرة الفردية لكل من أعضاء وحدة صنع القرار إلى مثل هذا الحدث وحدد (مايكل بريشر) أبعاد الأزمة في الفكر الأزموي التقليدي في دراسته في مشروع مجمع سلوك الأزمة الدولية (ICB) الأبعاد التالية[1]:

1- **زناد الأزمة:** وهي تقع في مجموعات كبرى وذلك على النحو التالي:

أ- وجود عمل عدائي من مختلف الأنواع موجه من الخارج ضد الدولة.

ب- ظهور تغيرات خارجية موجهة ضد الدولة بصورة خفية، مثل الأعمال العنيفة الغير عسكرية، الأعمال السياسية الغير عنيفة مثل تحدي شرعية النظام السياسي القائم من نظام آخر، أو منظمة دولية، أو الأعمال العنيفة الداخلية.

2- **قوة جانبية الأزمة:** من حيث التسلسل القيمي المعرض للخطر من الأعلى إلى الأسفل مثل الاستقلال ووجود الدولة العضو نفسه والترحيل الجماعي لمواطنيها.

3- **مدى تعقيد الأزمة:** من حيث الكمية وعدم التيقن والتعقيد المتعلق بموضوعات مثل العدد المدرك من الخصوم والحلفاء، على مستوى الدول والمنظمات الدولية، وعدم التيقن يعود إلى عدم وجود معرفة يقينية للأعداء، والنفس، والآخرين.

4- **كثافة وحدة العنف:** ويتعلق بحجم الأعمال المنفذة خلال فترات ومراحل مختلفة، من الأزمة واستمرارها من أعنف الأعمال إلى أدناها.

5- **نماذج الاتصال خلال الأزمة:** وهي تتعلق بنوع الاتصالات المباشرة، أو من خلال طرف ثالث، والسرية المتبعة، ودور الاتصال بين أطراف الأزمة عبر الوقت.

6- **مخرجات الأزمة:** وهي تعني مدى التوصل إلى نتيجة محددة سواء أكان إنهاء لها بصورة كاملة أو تسوية أو حل الأزمة فيما يتعلق بالقيمة المهددة، أو عدم وجود حل بصورة نهائية بحيث يبقى الأمر معلقاً، كذلك تعني المخرجات بوسائل الحل وأشكاله من مفاوضات إلى وساطة، إلى ضبط، كما تشير إلى موازين القوة الجديدة، أو فقدان جزء من الاستقلال الوطني (احتلال أراضي الدولة) أو فرض الحلول من الخارج.

---

(1) Michael Brecher: **International Crises and Protracted Conflicts**، International Interactions، Vol. 11، Nos 3-4، New York، USA، 1984، PP.248–249.

المبحث الثاني

إدارة الأزمات الدولية

لقد وجدت إدارة الأزمات في الممارسة منذ عصور موغلة في القدم، وكانت مظهرا من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة، التي واجهها الإنسان منذ أن جوبه بتحدي الطبيعة وغيره من البشر، ولم تكن تعرف آنذاك بطبيعة الحال باسم إدارة الأزمات وإنما تحت مسميات أخرى مثل الحنكة الدبلوماسية، أو براعة القيادة، أو حسن الإدارة.... الخ، وكانت هذه الممارسة هي المحك الحقيقي لقدرة الإنسان على مواجهة الأزمات والتعامل مع المواقف الحرجة بما تفجره من طاقات إبداعية، وتستفز قدراته على الابتكار.

فإن "إدارة الأزمات علم وفن، هي علم بمعنى أنها منهج له أصوله وقواعده وهي فن بمعنى أن ممارستها أصبحت تعتمد على مجموعة من المهارات والقدرات فضلاً عن الابتكار والإبداع[1]، ذلك أن تطبيق القواعد العلمية بما يتواءم والظروف الضاغطة والمتقلبة والمواقف المفاجئة والمتسرعة التي تفرضها الأزمة يتوقف على القدرة الخلاقة لصاحب القرار أو مدير الأزمة، فهي من ناحية فن يتعلق بموهبة القيادة التي لا يمكن أن تكتسب بالمعرفة أبداً وإن كانت المعرفة تصقلها وتهذبها وتعمقها[2]، لذلك أطلق على إدارة علم الأزمات فن إدارة الصعب عندما يحدث ما لم نتوقعه، والمحافظة على الهدوء خلال العاصفة.

وإدارة الأزمات هي إجراء لمواجهة الحالات الطارئة والمفاجئة بسرعة وكفاءة عالية من خلال استخدام الوسائل العلمية في التنبؤ بالأزمة قبل وقوعها بحيث تجعله قادراً على التعامل مع تلك الحالات بهدف المنع أو التخفيف من حدة التهديدات في حالة حدوثها، من خلال التخطيط في ظل ظروف عدم التأكد المقترن مع ضيق الوقت بحيث يصبح أكثر قدرة على الرقابة والتحكم في الأخطار من خلال تنسيق عمليات المواجهة والسيطرة على الموقف باستخدام الوسائل والإجراءات والأنشطة كافة، والعمل على استخلاص الدروس والنتائج من

---

(1) السيد عليوة: إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1988م، ص42.

(2) أمين هويدي: التحولات الإستراتيجية الخطيرة: البيروسترِيكا وحرب الخليج الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1997، ص13.

تجربة الأزمة لمنع تكرارها[1]، وأهمية إدارة الأزمات أصبحت في الآونة الأخيرة تحظى باهتمام دولي واسع كونها تجمع بين مقومات الفن والعلم، فهي من جهة اجتهادات ومواقف وردود فعل تجاه أزمة بغرض احتواءها، ومن جهة ثانية تتم وفق سياق نظري دقيق يستمد مبادئه ومقوماته من ضوابط وقواعد علمية وقانونية[2].

تمر إدارة الأزمات بمراحل تطور، وهي على النحو التالي:

1- مرحلة تخفيف حدة الأزمة:

وهذه المرحلة تتم بعد وقوع الأزمة، ويعين فيها تحديد ما هو مطلوب عمله والاهتداء إلى مكامن الخطر وانتقاء الآلية المطلوبة للتخفيف من حدته ودرجة خطورته.

2- مرحلة الاستعداد والتحضير:

ويتم في هذه المرحلة تطوير خطة مواجهة الأزمة وتدريب العاملين على تنفيذها بهدف تقليل حجم الأضرار المتوقعة وتتضمن الخطة تحديد الموارد الأساسية المطلوبة ومن ثم الاتفاق مع الهيئات والمؤسسات التي تتأثر بالأزمة وتتفاعل معها.

3- مرحلة المواجهة:

يجب توفير الخدمات الضرورية المساعدة والسعي لتقليص دائرة الضرر والاهتمام بتوجيه عملية المجابهة بالشكل الذي يضمن تخفيف حدة المشكلات بعد انتهاء الأزمة وبدء مرحلة التوازن.

4- مرحلة إعادة التوازن:

وتتركز المهام على توفير الدعم الضروري خلال الفترة الأولى من إعادة الأمور إلى الوضع السابق لحدوث الأزمة بشكل تدريجي، ووفقاً لهذا المفهوم فإنه يمكن تقسيم المراحل التي تمر بها الأزمة حتى يعود الوضع إلى حالته الطبيعية إلى مرحلة ما قبل الأزمة[3].

---

(1) ولاء على البحيري: إدارة الأزمة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2008، ص18.

(2) إدريس لكريني: إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2010، ص7.

(3) سمير أحمد السيد، لويس كامل نشاري: الكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1996، ص5-6.

ويضيف المفكر السياسي أدوميت: "لو جاز لنا أن نطلق اسم "الأزمة" على كافة المواقف العديدة والمختلفة في إطار التفاعل الاجتماعي لأصبحت عوامل الأزمة واحدة في كافة الأنشطة الاجتماعية وضاعت الخصائص المميزة لكل نشاط اجتماعي عن آخر"[1].

بيد أن مفهوم "الأزمة" يكمن في شمولية طبيعته، واتساع نطاق استعماله لينطبق على مختلف صور العلاقات الإنسانية في كافة مجالات التعامل الإنساني، وعلى تعدد مستوياته حتى يكاد أن يكون من المتعذر علينا، إن لم يكن من المستحيل، أن نجد مصطلحاً يضارع مصطلح "الأزمة" في ثراء إمكانياته، واتساع مجالات استخدامه، بدءاً من الحديث عن "أزمة الثقة" التي تنشأ بين صديقين، وتهدد استمرار صداقتهما، وانتهاء بأزمة العلاقات القطبية التي قد تطرأ على العلاقات بين القوى العظمى، وتهدد مصير العالم بأسره، مثل أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 كما يستوجب تحديد الموارد الأساسية المطلوبة ومن ثم الاتفاق مع الهيئات والمؤسسات التي تتأثر بالأزمة وتتفاعل معها.

إلا أن الدراسة العلمية المنظمة لموضوع إدارة الأزمات الدولية قد بدأت منذ النصف الثاني من القرن العشرين حيث كانت (أزمة الصواريخ الكوبية) بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عام 1962م بمثابة البداية الحقيقية للاهتمام بموضوع إدارة الأزمات الدولية[2].

(1) John G. Stoessinger· **Henry Kissinger: The Anguish of Power**، William Warder Norton Press، New York، USA، 1976، P.1.

(2) Robert J Art and Robert Jervis. **International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues**، HarperCollins Publishers، 3rd Edition، New York، USA، 1992، P 192.

إدارة الأزمات الدولية:

يعرف وليام كوانت إدارة الأزمات بأنها: "سلسلة الإجراءات (القرارات) الهادفة إلى السيطرة على الأزمة، والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها"، ويشير إلى الصعوبات التي تواجه إدارة الأزمات بقوله: "إنها محاولة لإدارة ما قد يبدو مستعصيا على الإدارة، والسيطرة على ما قد يبدو متعذرا على السيطرة إنها محاولة للتحايل على الخصم والتأثير فيه، مصحوبة في نفس الوقت بمحاولة أخرى للتحكم في تطور الأحداث وتجنب الحرب، إن الإدارة الناجحة للأزمة هي تلك القدرة البارعة على تحقيق التوازن الدقيق ما بين ممارسة الضغوط على الخصم بحرص ذكي، أو ترضيته بثمن بخس، أو باستخدام هاتين الوسيلتين معاً"[(1)].

كما تعرف "إدارة الأزمات" بأنها: "قدرة أحد أطراف نزاع ما على إقناع خصمه أو خصومة، بصدق عزمه على تصعيد النزاع لحمله (أو حملهم) على التراجع عن تصعيد الأزمة تجنبا للمساس بمصالحه. وقد يفضل أطراف النزاع احتواء الأزمة من خلال ممارستهم لضبط النفس، ومحاولتهم إيجاد مخرج منها، أو الوصول فيما بينهم إلى تسوية تنزع فتيل الأزمة بدون المساس بالمصالح الجوهرية لأيهم"[(2)].

أما هانز بيتر نيوهولد فيعرف إدارة الأزمات بأنها: "احتواء الأزمة والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع"[(3)].

إن الموقف المتأزم، وإن كان ينطوي على سياسات صارمة ومواقف تتطور بصورة متسارعة، وبالشكل الذي قد يضاعف من اختلال بعض القوى على نحو غير طبيعي وبما يزيد من احتمال انفجار الموقف الأزموي فإن إدارة الأزمة تحاول تسويتها حتى لا يصل التصعيد

---

(1) William B Quandt: **Decade of Decisions**، op cit ، PP 98-99.

(2) Gilbert R. Winham: **New Issues In International Crisis Management**، Westview Press، Colorado، USA، 1988، P 15

(3) Hanspeter Neuhold: **Legal Crisis Management: Lawfulness and Legitimacy of the Use of Force**، Oxford University Press، Oxford، UK، 2011، PP.8-11

إلى حد الانفجار الشامل أو الحرب، لأن موقف الأزمة يجمع بين خصائص حالة الحرب وخصائص حالة السلم أي تجمع الأزمة بين العبارات الضاغطة والأدوات التوفيقية معا[1].

وعندما تبدأ الأزمة الدولية مسارها فإنها تكون منذ لحظة الإدراك باندلاعها وحتى لحظة تسويتها أما بالدبلوماسية أو الحرب، بحاجة إلى إدارة عالية الكفاءة تقوم بتوظيف الموارد المتاحة على نحو يحقق أفضل ناتج أو مردود ممكن، وقد تعددت الاجتهادات حول مفهوم إدارة الأزمة وغايتها النهائية، فمثلا يرى كيسنجر أنه: "يقترن بالسيطرة على الموقف خدمة لهدف محدد".

أما الجنرال بوفر فلقد أشار إلى أنها: "الردع سبيلا لمنع الدولة المعادية من العمل العسكري"، ومع أهمية هذه الاجتهادات إلا أنها لا تحدد إدارة الأزمة بالدقة المطلوبة، بيد أن للإدارة تأثيرات أخذت أهميتها تتصاعد بتصاعد التحديات التي تواجه المجتمعات البشرية الراهنة كافة، لهذا تعد الإدارة ذات الكفاءة العالية ضرورة للارتقاء بالاستجابة إلى مستوى التحديات والسبيل للإنجاز المبدع والعكس كذلك صحيح، وكانت بالمقابل الهزائم والنكسات إخفاقا حقيقيا للإدارة غير الكفوءة وفشلها في إدارة المعارك حيث أدت إلى تحميل شعوبها خسائر باهظة في سمعتها أو مستقبلها. أن للإدارة دوراً إيجابياً أو سلبياً بالغ الأهمية في كيفية التعامل مع التحديات وتطور مسار الأزمة حيث إن لإدارة الأزمة الدولية وظيفة محددة تكمن في مجمل الإجراءات التي يراد بها التحكم في مسار الموقف الناجم عن الأزمة على نحو يحول دون تصاعده إلى الأسوأ (أي إلى الحرب) مع ضمان عدم تعرض المصالح الحيوية للدولة إلى التهديد الحيوي[2].

ويرى (Ben D. Mor) الأزمة الدولية بأنها: "عملية تطالب فيها الدولة بالتغيير أو بالحفاظ على الوضع القائم، مما يجبر دولة أخرى على اتخاذ سياسة للرد على ذلك، ويزداد تورط الطرفين مع وجود إدراك متزايد باحتمالات الحرب"[3].

---

(1) Oran R. Young· **The Intermediaries**، op cit ، P.10

(2) للمزيد من التفاصيل انظر. د. محمد السيد سليم: **إدارة الصراع في العلاقات الدولية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 62، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص170.

(3) Ben D. Mor **Decision And Interaction In Crisis: A Model Of International Crisis Behavior**، Praeger Publishers، Westport، Connecticut، USA، 1993، P.23

ويتفق هذا التعريف للأزمة بالاعتماد على فكرة الإدارة بالأزمة، فالدولة التي تريد تغيير الوضع القائم تبدأ في إثارة الأزمة Provocation of Crisis من أجل تحقيق أهدافها، ومن الملاحظ أن هذه التعريفات تتفق على أن الأزمة تنشأ من رفض الأمر الواقع وأن الحاجة أصبحت تدعو إلى تغييره سواء كانت الأزمة بين الأعداء أو أزمة داخل تحالف بين دولتين أو أكثر ومن الطبيعي أن نشوء أزمة بين أعداء أكثر خطورة من تلك التي تنشأ داخل التحالف لأن وقوع المواجهة المباشرة باستخدام القوات المسلحة يكون أكثر احتمالاً[1].

يفهم مما تقدم في ضوء المفاهيم السابقة وكذلك السمات الرئيسة المتفق عليها أن إدارة الأزمة عملية إرادية مقصودة تقوم على التخطيط والتدريب بهدف التنبؤ بالأزمات والتعرف على أسبابها الداخلية والخارجية، وتحديد الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها، واستخدام كل الإمكانات والوسائل المتاحة للوقاية من الأزمات، أو مواجهتها بنجاح بما يحقق الاستقرار، ويتجنب التهديدات والمخاطر مع استخلاص الدروس واكتساب خبرات جديدة تحسن من أساليب التعامل مع الأزمات في المستقبل.

---

(1) أمين هويدي: إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ، مصدر سابق، ص177.

أولاً: مفهوم إدارة الأزمة الدولية

إدارة الأزمة هو التعامل مع عناصر موقف الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ على مصالحها، وهذا يتوقف على عوامل كثيرة منها طبيعة الأزمة وموضوعاتها وتوازن القوى بين أطرافها وطبيعة النظام الدولي السائد وغيرها من العوامل التي تؤثر على قدرة الدولة على تكييف نتائج إدارتها للأزمة[1].

ومما سبق يمكننا أن نحدد ثلاث مفاهيم لإدارة الأزمات، هي:

1- درء أو تجنب الأزمات Avoiding Crisis

2- إدارة الأزمات Management of Crisis

3- الإدارة بالأزمات Provocation of Crisis

1- درء الأزمات:

وتكون مهمتها الأساسية هي منع انفجار الأزمات، ومحاولة تجنب وقوعها والوقوف على أسبابها ومعالجتها، بمعنى آخر التقليل من نشوب النزاعات والأزمات من خلال إجراءات يتم تعديلها وتطويرها. ولهذا الغرض أنشئ بالفعل مركزاً في أوروبا في 25 شباط / فبراير 1991م يتبع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ومقرة فيينا وهدفه الأساسي العمل على تجنب وقوع الأزمات بمعالجة الأسباب والجذور التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب الأزمات.

2- إدارة الأزمات:

هي مجموعة الإجراءات التي تتخذ مع اندلاع الأزمة وتستهدف هذه العملية المساهمة الفعالة في ربط الأحداث المتلاحقة مع محاولة التنبؤ العلمي الدقيق للوصول إلى أنسب البدائل المتاحة من خلال صنع القرار وتحديد الأسس الاستراتيجية المرتبطة بعملية

---

(1) لواء بحري د. سعيد عبد الخالق: إدارة الأزمات بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم إلى ندوة إدارة الأزمات، بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، في 1988/10/20، ص4.

التخطيط بشكل وثيق بالسياسة العامة للدولة في ظل محدداتها وتوجهاتها[1]، وأشار جراهام أليسون إلى أن العملاقين قد طورا مجموعة من التكتيكات الأساسية أطلق عليها "قواعد التعقل أو التدبر Rules of Prudence هذه القواعد تهدف إلى النظر في العواقب المستقبلية للمواجهات التي تقع بين العملاقين هي التي حكمت علاقة الدولتين، وسعت الدولتان إلى تعميق العمل بالترتيبات التعاونية فيما يتعلق بالمجالات الأمنية في العلاقة بينهما، لذلك نجح العملاقان منذ بداية الحرب الباردة في إدارة الأزمات[2].

3- الإدارة بالأزمات:

إن الدراسات الخاصة بإدارة الأزمات يجب ألا تفترض أن تجنب الأزمة، أو الحد من تصاعدها هو الهدف الذي يسعى إليه كل أطرافها، حيث تلجأ بعض الدول في سعيها لتحقيق مصالحها القومية إلى افتعال الأزمة والتخطيط لها وتصعيدها، وعلى ضوء هذا المفهوم، يمكننا القول: "إن (الإدارة بالأزمات) هو أسلوب يلجأ إليه طرف في علاقة ما، إذا ما أعتقد أن له مصلحة في تغيير الوضع الراهن لهذه العلاقة إما لشعوره بالغبن في ظل هذا الوضع، أو لاعتقاده بأن للظروف الراهنة تمثل المناخ الملائم بالنسبة له، لتعزيز وضعة داخل إطار هذه العلاقة"[3].

وتختلف أساليب عملية إدارة الأزمة عن الإدارة بالأزمات، ويسعى البعض أن يتخذ من الإدارة أسلوباً لتكريس الأزمة، مدمراً كيان الدولة الذي يشرف عليه أو تسخير القرارات للإبقاء على مناخ صنع الأزمات، والمساهمة بفاعلية في ازدياد الضغط المولد للأزمة واستخدام

---

(1) د. محسن عودي: مصدر سابق، ص40.

(2) Graham T. Allison: Primitive Rules of Prudence: Foundations of Peaceful Competition، In: Graham T. Allison، William Ury and Bruce J. Allyn: Windows of Opportunity: From Cold War to Peaceful Competition in U.S.-Soviet Relations، Cambridge، Mass.: Ballinger Pub. Co.، Pensacola، USA، 1989، PP. 9-27.

(3) Alan Dowty: Middle East Crisis، op.cit.، P.12.

التبريرات المفتعلة كستار للتغطية على الأخطاء أو فشل السياسات والاستمرار في عملية النهب المنظم لقدرات الدولة التي يشرفون عليها[1].

مما يسلط الضوء على الفرق بين الإدارة العلمية للأزمات، وبين أساليب الإدارة بالأزمات، فإدارة الأزمة هي كيفية التغلب عليها بالأدوات العملية المختلفة، وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها، في حين أن الإدارة بالأزمات تقوم على افتعال الأزمات وصناعتها كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة التي تواجه الدولة، فنسيان مشكلة فقط عندما تحدث مشكلة أكبر وأشد تأثيراً، مما تطغى على المشكلة القائمة، وهكذا يظل كيان الدولة يتعرض لأزمة تلو الأزمة، وتتعاقب عليه الأزمات متلاحقة حتى يتم تدميره[2].

ويطلق على الإدارة بالأزمات (علم صناعة الأزمة) للتحكم والسيطرة على الآخرين، وأهم مواصفاتها الإعداد المبكر، وتهيئة المسرح الأزموي، وتوزيع الأدوار على قوى صنع الأزمة، واختيار التوقيت المناسب لتفجيرها، وإيجاد الدوافع والذريعة لهذا التفجير، إن للأزمة المصنوعة إيقاعاً سريعاً متدفقاً للأحداث ومتلاحقاً ومتتابعاً ومتراكم الإفرازات والنتائج، وكل منها تصب في سبيل تحقيق الهدف المرسوم، ولكل أزمة مصنوعة هدف يتعين أن يتحقق وبدون تحقيق هذا الهدف لن يتلاشى الضغط الأزموي المصاحب لإفرازات الأزمة[3].

وتستخدم الدول الكبرى الإدارة بالأزمات كأسلوب لتنفيذ استراتيجيتها الكبرى في الهيمنة والسيطرة على العالم، لتحقيق أهدافها الخفية طويلة المدى التي لا تستطيع الإعلان عنها، وقد افتعل (هتلر) أزمة مع بولندا، واتهمها بأنها قد غزت ألمانيا موهماً الرأي العام، بأن بولندا قد بدأت الحرب ضد ألمانيا [4]، وقد تكون الأزمة المفتعلة مزدوجة التأثير ومضادة في الاتجاهات إلى درجة التطرف، ولعل الأزمة التي سببها الرئيس الأرجنتيني عند

---

(1) Jack A Gottschalk. **Crisis Response: Inside Stories on Managing Image Under Seige**، Visible Ink Press، Michigan، USA، 1993، P 17.

(2) Jeffrey R Caponigro· **The Crisis Counselor: A Step-By-Step Guide to Managing A Business Crisis**، Contemporary Books، New York، USA، 2000، P.35

(3) عفاف محمد الباز: دور القيادة الإبداعية في إدارة الأزمات، مجلة النهضة، العدد الحادي عشر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002م، ص54.

(4) أحمد فؤاد رسلان: إدارة الأزمات الدولية الإطار المفاهيمي والجوانب التنظيمية، مجلة النيل، العدد 82، الهيئة العامة للاستعلامات، 2003م، ص ص14-16.

إشعال حرب جزر فوكلاند نتيجة أخطاء جسيمة في حساباته عام 1982م ومحاولته الخروج من الأزمة الاقتصادية الطاحنة بافتعال أزمة خارجية يستعيد بها الجزر إلى سيطرة الأرجنتين، واضعاً في حساباته الخاطئة عدم قيام بريطانيا بأي أعمال عسكرية ضده، وأن الأرجنتين لديها معاهدات موقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية لمساندتها عند تعرضها لأي عدوان خارجي، وقد أدت هذه المغامرة غير المحسوبة إلى اندلاع حرب فوكلاند بين بريطانيا تؤيدها دول السوق الأوروبية علناً، والولايات المتحدة الأمريكية سراً وبين الأرجنتين التي تضاعفت أزمتها الاقتصادية بعد خسارتها للحرب[1].

والقدرة على الإدارة بالأزمات لا تتوافر إلا لعدد قليل من الدول التي تمتلك من القوة ووسائل الاتصال الحديثة حتى تتمكن من خلق أزمة لتحقيق أهدافها[2]، وكأي نشاط إنساني هادف تتأثر إدارة الأزمة الدولية أيضاً بنوعية علاقتها بالموارد المتاحة ومهارة تخصيصها (أي مفردات قوتها) فضلا عن مدى قدرتها على توظيفها بفاعلية خدمة لهدف سياسي محدد، وهناك مسألتان أساسيتان هما ضرورة تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والأهداف، ضرورة التمييز الدقيق بين مجرد حيازة الموارد والاستعداد الذاتي لاستخدامها ونوعية كفاءته، وتستدعي إدارة الأزمة الاستخدام النوعي لمختلف موارد الدولة أي أدواتها التي تكون عادة من نوعين أساسيين (ترغيبية، أكراهية).

وقوام الترغيبية هو مجمل الإجراءات التي تعبر مضامينها عن تطلع أحد أطراف الأزمة نحو تجنب تصعيدها سبيلا لتسويتها إما كلياً أو جزئياً في وقت لاحق، وتكون هذه الإجراءات إما مادية أو لفظية المضامين، ومثالهما هذا الطرف أو ذاك على تقديم بعض التنازلات أو طرح بعض الأفكار العملية لفض الأزمة سلمياً لمصالح جميع الأطراف معاً، أما الإكراهية فمفادها مجمل تلك الإجراءات الرامية إلى تصعيد الأزمة سبيلاً نفسياً للتأثير في خيارات الخصم ودفعه نحو الاستجابة لمطالب الطرف الضاغط تجنباً لحالة أسوأ، وتكون هذه الإجراءات هي الأخرى من نوعين: مادية ولفظية، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية وحشد الجيوش وفرض الحصار والتهديد باستخدام القوة، إن توظيف الأدوات الترغيبية أو الإكراهية ينطوي تبعاً لمتطلبات

---

(1) إياد مراد أحمد: حرب فوكلاند دروس وعبر، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 16، بيروت، 1982م، ص83.

(2) عبد الغفار عبد الصادق: بحث فردي في أدبيات الأزمة والمفاهيم المرتبطة بها، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، دورة إدارة الأزمات والتفاوض رقم (4) سبتمبر 1990م، ص9-10.

الموقف وتطوراته على فائدة، بيد أن هذا التوظيف عندما يكون جزئياً لا يعد سبيلاً قادراً على الدفع باتجاه إدارة ناجحة للأزمة، أي الجمع ما بين أسلوب المساومة الإكراهية والترغيبية عند إدارة الأزمات يعطي صيغة تكاملية متناسقة ينتفي فيها تصور التعارض الطبيعي بين الضغط من ناحية والتوفيق من ناحية أخرى، مما يساعد بل ويسرع من خطوات معالجة ناجحة لإدارة الأزمة[1].

تعد الأزمة الدولية حالة من الحالات المتكررة في العلاقات الدولية مشوبة بالتوتر العالي ومهددة بخطر احتمال نشوب الحرب في أية لحظة، وهي تخلق زاوية أرسخ للصراع وليس للتعاون، وقد يعد التعاون أحد أساليب مواجهتها، فضلا على أنها تمثل تهديداً عاليا للقيم الوطنية والقومية للنظام السياسي، أو لأطراف الأزمة الدولية تبعاً لطبيعتها وأسبابها، حيث ترتبط الأزمة الدولية بعوامل جوهرية تضم أسبابا" متعددة ومختلفة لنشوئها لا يمكن حصرها[2].

إن عدم المساس بالأمن القومي والمصالح الحيوية للدولة يجعل من موضوع قيام الأزمة مسألة احتمال، أي أن تلك الحالة المتوترة ربما تحل بسرعة في بدايتها، وبهذا يعد موضوع قيام أزمة دولية زائلا" بزوال موضوعها، فيما يكون العكس صحيحاً حيث كلما كان للأزمة الناشئة مساس بالمصالح الحيوية كان رد الفعل سريعا وفجائيا، كما في تنافس الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على نفط الخليج العربي[3].

لذا يمكن القول أن العامل الأساسي لحدوث الأزمات الدولية هو رغبة أحد الأطراف في تحقيق هدف معين مما يشعر الطرف الآخر بأن هذا الفعل سيعرض مصالحة الحيوية ومنظومة قيمه الجوهرية للخطر، أي قد يحدث تقاطع حاد لهذه المصالح الأمر الذي ينذر بنشوب أزمة حادة. وعندما تتحدث عن منظومة القيم تكون أمام مفاهيم الأمن والسياسة

---

(1) Paul Gordon Lauren، Gordon Alexander Craig and Alexander L. George: **Force And Statecraft: Diplomatic Challenges of Our Time**، Oxford University Press، Oxford، UK، 2007، P 213.

(2) Charles F. Hermann: **International Crisis As A Situational Variable**، In. James N Rosenau. **International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory**، Free Press، 2nd Edition، New York، USA، January 1969، P.414

(3) د. فاضل زكي محمد: الشؤون الدولية من التوترات إلى الأزمات، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد الرابع، بغداد، 1987، ص80.

والوحدة والتراث، فالمصالح الحيوية للدولة هي المصالح الوطنية والقومية والقيم والمثل العليا التي لا يمكن المساومة أو التنازل عنها بأي ثمن، ويدخل الأمن القومي ضمن هذه المصالح[1]، وهي تعني أيضا البنية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وما يتعلق بها من أساليب وعمليات، وهي العامل الأساسي في تحديد نوعية علاقات الدول بعضها مع البعض الآخر. وبما أن الأزمة الدولية هي الصورة النهائية لعملية تطور المصالح والعلاقات وتراكمها وتضاربها بين أطراف الأزمة عبر ظروف (أو فترة) تاريخية من الصراع بينها، أي تصبح عملية تغير لعوامل تاريخية متراكمة في صراع معين، لذا يجب أن يتم إدراك اللحظة التاريخية (مرحلة الأزمة) في إقليم معين من قبل صناع قرار الأزمة، على أن يستند إلى دراسة أسباب وجذور وعوامل ونشوء وتطور مسارات وانعكاسات الظاهرة على بقية الظواهر المتزامنة معها، هذا من جهة ومن جهة أخرى يستند إلى إدراك واقع العلاقات الدولية وهيكلية التوازن الدولي وواقع الصراع الأيديولوجي والاستراتيجي في تلك اللحظة، كما أنه يتضمن دراسة عوامل التاريخ في العلاقات الإقليمية وتطورها بين أطراف الأزمة الدولية[2] هذه الأطر الواسعة التي تمثلها المصالح الحيوية العليا تضم أطرا أصغر منها في تفاصيل الحياة السياسية الدولية.

إن هناك مطلبين أساسيين في إدارة الأزمة الدولية:

1- تحديد الأهداف التي تسعى لتحقيقها خلال الأزمة.

2- تحديد الوسائل والأدوات المستخدمة في تحقيق هذه الأهداف

---

(1) د. مصطفى علوي: التعريف بظاهرة الأزمة الدولية، مصدر سابق، ص169-171.

(2) د. فاضل زكي محمد: الأزمة الدولية بين التصعيد والتعقيد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1984، ص173-175.

ثانياً: أهداف إدارة الأزمة الدولية

يرى البعض أن الهدف من إدارة الأزمة الدولية هو تجنب الحرب وهي تلك الحرب التي لا يرغب فيها أي من أطراف الأزمة ويخشون أن تقع إذا لم توضع الأزمات الدبلوماسية في بداية تحت مستوى السيطرة للحيلولة دون تصاعدها إلى الحرب في أي مرحلة من مراحل تطور الأزمة، وهناك أمثلة عديدة للحرب التي اندلعت بسبب انفلات زمام السيطرة على الأزمة ومثال هذه الحروب الحرب بين الكوريتين عام 1950، والحرب الأمريكية الصينية نتيجة لتلك الحرب 1950م[1].

أما البعض الآخر فيرون أن لإدارة الأزمة هدفين:

1- تأمين الأهداف القومية.

2- العمل على أن الهدف الأساسي من إدارة الأزمة هو تجنب اندلاع الحرب بين أطرافها ومعيار النجاح في إدارة الأزمة الدولية هو تجنب نشوب الحرب أو تقليل احتمالات قيامها أي تسوية الأزمة قبل تصاعدها لمرحلة الخيار العسكري[2].

---

(1) Alexander L George، Yaacov Bar-Siman-Tov، et al: **Avoiding War: Problems of Crisis Management**، Westview Press، Colorado، USA، 1991، PP.15-33

(2) John Baylis، et al: **Contemporary Strategy 2: The Nuclear Powers**، Holmes & Meier Publishers Inc.، 2nd Edition، New York، USA، 1987، P 233

ثالثاً: وسائل وأدوات إدارة الأزمة الدولية

يرى الأستاذان جلين شنايدر وبول دايزنج لتوضيح مراحل الأزمة Crisis Phases في كتابهما "الصراع بين الأمم" أن المواجهات التي تتم خلال الأزمة إما أن تنتهي بالحرب أو تنتهي بالتسوية سواء كان بالاتفاق Compromise بين الأطراف أو نتيجة لاستسلام Capitulation أحد الأطراف والقبول بشروط الطرف الآخر[1]، وهكذا فان الأزمة قد تنتهي بسلام أو تنتهي إلى نشوب الحرب، وبالطبع فإن الوصول إلى أي من النتيجتين السابقتين يتوقف على الكيفية التي تتم بها إدارة الأزمة من قبل الأطراف والأدوات المستخدمة في إدارة تلك الأزمة.

وقد تعددت التعريفات المختلفة التي وردت في مفهوم إدارة الأزمات الدولية، من هؤلاء الباحثين وأهمهم، ماكيلاند، وادوارد عازار، وجون سباينر وتوماس ميلبورن وغيرهم.

يرى "جون سباينر" أن الأزمة تعكس الطبيعة العامة للسياسة الدولية وأنها دليل على أن هناك جهوداً تبذل من أجل المحافظة على توازن القوى، ففي حالة وجود دوافع متناقضة لابد من إجبار أحد الخصوم على إعادة تقييم موقفه وتقديم تنازلات، ولكن إحساس الخصم بالتهديد المرتفع قد يجعله يتجه إلى التصرف بشكل أهوج مما يصعب معه إجباره على وقف نشاطه وتزداد الصعوبة في حالة محاولة إجباره على التنازل عن ميزة حصل عليها[2].

أما "ادوارد عازار" فقد اهتم أساساً في دراساته للأزمة الدولية باستخدام المنهج الكمي واستخدام هذا الأسلوب بصفة خاصة في تحليله لعملية احتواء أزمة السويس عام 1956م.

أما "توماس ميلبورن" فيرى أن إدارة الأزمة بنجاح يتطلب أن يكون هناك أشخاص عديدون كل منهم يمتلك صفات ومواهب خاصة، وفريق الأزمة الذي يتولى إدارة الأزمة يجب أن يكون لديه معلومات عن مظاهر الأزمة وكيفية التصرف خلال الدرجات المختلفة من الخطورة في الأزمة، وقد طرح "ميلبورن" مجموعة من الأسئلة حول موضوع إدارة الأزمة الإجابة عليها حتى يستطيعوا اتخاذ القرار السليم ومن هذه الأسئلة، ما طبيعة

---

(1) Glenn H. Snyder and Paul Diesing: **Conflict Among Nations**، op.cit ، P.15

(2) John W. Spanier: **Games Nations Play: Analyzing International Politics**، International Affairs، Vol 48، No 4، Washington، USA، 1972، PP.197-199.

المشكلة؟ وما أطرافها؟ وما الظروف التي قادت إليها؟ وما الموارد المتوفرة؟ ما مدى مصداقية المعلومات المتوافرة؟ وما هي قنوات الاتصال؟ ما طبيعة خريطة التحالفات القائمة وقت الأزمة؟ ما بدائل الحل؟ وما تكلفة كل بديل؟ هل التهديدات التي يوجهها هؤلاء للطرف الأخر هي تهديدات صادقه أم لا؟ وغيرها من الأسئلة التي يجب على صانعي قرار الأزمة أن يحاولوا الإجابة عليها وبناء فروض التحرك على أساسها حتى تتم إدارة الأزمة بشكل رشيد يحقق مصالح القائمين على إدارتها[1].

ويمكن حصر الوسائل والأدوات اللازمة لإدارة الأزمة الدولية فيما يلي:

1- الوسائل الدبلوماسية: مثل المساعي الحميدة، المفاوضات، التوفيق، عرض المنازعات على المنظمات الدولية والإقليمية.

2- الوسائل القانونية: مثل التحكيم الدولي والقضاء.

3- وسيلة العنف أو استخدام القوة.

4- الأدوات السلمية أو التوفيقية.

5- الأدوات الإكراهية الضاغطة أو القسرية.

والجانب الأساسي في إدارة الأزمات هو ضرورة إيجاد المزيج أو الخليط المناسب من أدوات القهر والتوفيق، فالإدارة الرشيدة للأزمة تتطلب أن تجمع الدولة بين استخدام الضغط الإكراهي واستخدام أدوات التعايش السلمي بشكل متناسق بحيث تساند كل أداة الأخرى وتدعمها ولا تتعارض كل منهما مع الأخرى، فالضغط المستمر قد يزيد من دوائر التصعيد، بينما التطرف في استخدام الأدوات التوفيقية قد يظهر الدولة بمظهر الضعف. والجمع بين الأسلوبين لا يعني تساوي إسهام كل منهما في التوليفة في كل مراحل تطور الأزمة ففي كل مرحلة قد نجد أسلوباً مسيطراً والآخر مساعد ومكمل له، وبالتالي يتكامل

---

(1) Milburn Thomas W : **The Management of Crisis**، In· Charles F Hermann: **International Crisis: Insights From Behavioral Research**، op cit ، PP 272-276.

الأسلوبان في عملية المساومة، والمشكلة هنا والتي تواجه قيادات أطراف الأزمة هي كيف يبدو حازماً ومرناً في آن واحد، وهذه هي "معضلة إدارة الأزمة"[1].

أما عن العوامل التي تحدد تغليب أحد الأسلوبين على الآخر وجعل أحدهما رئيسي والآخر مساعد يتوقف على تقدير القيادة لتوازن القوى بينة وبين الخصم من ناحية، ولمدى شرعية مطالب الخصم من ناحية أخرى، ولما كانت الإدارة الرشيدة للأزمة تعتمد على تقديرات القائد السياسي، فإن درجة الرشد تتحدد بالتالي وفقا" للمعلومات المتاحة للدولة والتي تصل إلى الرئيس عن دولته وعن الخصم. وهذه هي العوامل التي تؤثر على إدارة الأزمة.

رابعاً: متطلبات الإدارة الناجحة للأزمة الدولية

تتطلب الإدارة الناجحة للأزمة الدولية توافر عدة اعتبارات، وهي:

1- شخصية صانع القرار:

يكاد الرأي يتفق على أن شخصية صانع القرار عندما تتحلى بخصائص رجل الدولة فإنها تنعكس بالضرورة على كيفية إدارته الأزمة وكما يلي:

أ- الانفتاح الإيجابي على المعلومات أو المعطيات المستجدة والاستفادة من مضامينها لإعادة تعريف الموقف الذي يتعامل معه.

ب- التلاعب بحركة الأزمة صعودا أو هبوطا وعلى نحو يكرس عدم اليقين لدى الطرف الخصم ويعطل تخطيطه.

جـ- اتخاذ قرارات فرعية تؤمن التعبئة الشاملة والكاملة لمفردات قوة الدولة ضمن إطار واضح من الرؤية الاستراتيجية المسبقة التعامل المؤثر مع طرف الخصم.

د- اختيار أدوات الحركة والتنسيق فيما بينها تبعا لتطور الموقف وبضمنة استشراف نوعية ردود أفعال الخصم عندما يواجه بأفعال محددة أثناء عملية إدارة الأزمة.

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن أدوات إدارة الأزمة وإستراتيجيتها راجع: مصطفى علوي سيف: سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو – يونيو 1967، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة القاهرة، 1981، ص29-35.

2- إدراك دقيق للموقف:

حيث تقتضي عموم المواقف الدولية الاعتيادية وغير الاعتيادية إدراكاً موضوعيا لمضامينها ودقيقا لاحتمالاتها، لاسيما أن سوء الإدراك يحد من كفاءة قدرة التعامل معها ويعطل بالتالي الارتقاء بها إلى مستوى التحدي الذي تفرزه على أن نوعية هذا الإدراك يعد محصلة لتأثير مجموعة تغيرات أبرزها مدى كفاءة قنوات الاتصال المتاحة وقدرتها على رفد صانع القرار بالمعلومات الدقيقة أو التحليل الموضوعي عن موضوع محدد، ولخطورة دور قنوات الاتصال تدعو آراء متخصصة إلى إيلاء تطوير كفاءة هذه القنوات أهمية خاصة لاسيما أن وظيفتها لا تقتصر على ما تقدم، وإنما تتعداها لتشمل أيضا مساعدة صانع القرار على التلاعب بمدركات الطرف الخصم وقناعته، وعلى نحو قد يجعله متأثرا بما يريد الطرف الأول وبصيغته، على أن كل أزمة دولية يسعى كل طرف منها نحو تطويع إرادة الآخر لصالح إرادته وأهدافه[1].

3- احتواء ضغط الوقت:

إن عدم وجود برامج المحاكاة لإدارة الأزمات المستقبلية هو أزمة داخل الأزمة، فالمعلومة الأرشيفية المتقدمة المسبق حدوثها هي أساس عملية إدارة المعلومات خلال الأزمة، فضيق الوقت الأزموي في اتخاذ القرار يجعل من عملية الحصول على المعلومة المتقدمة أمراً مستحيلا ما لم تكن متوافرة مسبقا، ويتوقف ذلك على تقدم أو تخلف مؤسسات الدولة، وهو الفاصل بين النجاح والفشل.

ويتمتع صناع القرار في الأوقات الاعتيادية بفسحة من الوقت لتحديد بدائل الحركة واختيار البديل المقبول سياسيا، ومن ثم اتخاذ القرار وتنفيذه، أما في الأوقات غير الاعتيادية فعملية اتخاذ القرار تتم داخل إطار مفعم عادة بالضغوط، ومنها ضغط الوقت مما يؤدي إلى نتائج مترابطة قوامها على سبيل المثال تصاعد الضغط النفسي، ونقص المعلومات، وتضاؤل قدرة التحكم في مسار الأزمة لسرعة إيقاع تفاعلاتها، فضلا على أتساع

---

(1) انظر: د. حامد ربيع: مصدر سابق، ص67.

عدم اليقين الهيكلي للصيغة التي يمكن أن تنتهي بها، أن هذه النتائج قد تدفع إلى التصرف المتسرع الانفعالي أو البطيء الحركة أو حتى إلى اللا فعل، ولا تستدعي جميع الأزمات ضرورة الحركة السريعة الهادفة أثناء تطورها. فبعضها تنتفي عنها مثل هذه لاسيما عندما تكون من ذلك النوع الممتد بالزمان[1]، كأزمة العلاقات الصينية _ الأمريكية وحتى الاعتراف الأمريكي في بداية السبعينات بالصين. فمثل هذه الأزمات تتيح لأطرافها فرصة الاستعداد للتعامل مع احتمالات تصاعدها إلى مستوى خطير من التوتر. أن لكل أزمة دولية خصوصيتها، وتتباين الأفعال وردودها شكلا وموضوعا فيها، ولم يدل ذلك دون بلورة معايير محددة لتقويم الأداء الناجح للأزمة، وعلى الرغم من اتفاق الآراء على أن الأداء الناجح للأزمة، يقترن بمدى قدرته على تحقيق الهدف المنشود إلا أنها اختلفت فيما بينها حول مضمون الهدف وتبرز ثلاثة أراء أساسية:

1- رأي يطالب بتفادي استخدام القوة العسكرية خشية من نتائجها الاقتصادية والبشرية والنفسية.

2- رأي يطالب بدفع الضرر السياسي غير المقبول في مصالح أحد أطراف الأزمة ومما يتيح رفد قدراته التأثيرية بعنصر مضاف.

3- رأي يرتبط بمدى القدرة على تطور أساليب جديدة لإدارة الأزمات اللاحقة بين أطرافها، وبما يتلاءم مع مصالحها جميعا، وسواء اقترن الهدف المنشود جراء إدارة الأزمة بالحيلولة دون استخدام القوة العسكرية أو الحرب أو يدعم مصالح الدولة وتطور أساليب جديدة لتسوية الأزمات اللاحقة إن نجاح إدارة الأزمة يتأثر (وكما ذكرنا) بمهارة وألمعية الاستخدام المتكامل والمتوازن لأدوات الترهيب والترغيب المتاحة للدولة سبيلا للتأثير الفاعل في مدركات الطرف الخصم وبالتالي في أنماط سلوكه خدمة للأهداف والمصالح المتوخاه[2].

---

(1) أو تسمى بالأزمات الممتدة. انظر:

Michael Brecher، Jonathan Wilkenfeld، Patrick James، et al: Crisis، Conflict and Instability، Pergamon Press، Oxford، UK، 1989، P 22.

(2) انظر بشيء من التفصيل: د. مصطفى علوي: التعريف بظاهرة الأزمة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص185-203.

4- توافر المعلومات:

يتطلب من فريق إدارة الأزمة تهيئة المعلومات السرية والعلنية، وهي عملية تتطلب سرعة الاستكشاف بسبب ضيق الوقت والضغط المفروض على صاحب القرار والأخطار المحدقة به.

5- المعرفة والخبرة:

إن تواجد أشخاص على درجة عالية من التعليم والخبرة والقدرة على التخطيط يعتبر عماد إدارة الأزمة.

6- إصدار القرار السياسي الملائم:

وذلك بناء على تقويم صائب لأهداف الأزمة وآليات إدارتها وآثار القرار محليا وإقليميا ودوليا في مسار الأزمة، هو خاتمة المطاف[1].

إن إدارة الأزمات تلك العملية العلمية التي تعتمد البناء العلمي من أجل ضمان المستقبل وهي عملية لا تعتمد على مهارة القائد وحده وإنما على مهارة الفريق الذي يختاره لإدارة الأزمة، وعلى فريق إدارة الأزمات إدراكه والتهيؤ له إذ يعد التخطيط من أهم عناصر العملية الإدارية التي تتصف بالفاعلية لمواجهة الأزمات وهو مطلب أساسي مهم في عملية إدارة الأزمات فأفعال الدول ما هي إلا رد فعل لمواقف ما بين رد فعل عشوائي غير مدروس ورد فعل مخطط له[2].

يتضح لنا أن التدريب على التخطيط للأزمات يعد من المسلمات الأساسية فهو يساهم في منع حدوث الأزمة أو التخفيف من آثارها وتلافي عنصر المفاجآت وكذلك التخطيط يتيح لفريق عمل إدارة الأزمات القدرة على إجراء رد فعل منظم وفعال لمواجهة الأزمة بكفاءة عالية والاستعداد لمواجهة- المواقف الطارئة- وإدارة الأزمات كونها علم يتطور مبادئها

---

(1) حسن بكر أحمد: إدارة الأزمة الدولية، مصدر سابق، ص 174.

(2) أحمد ضياء الدين محمد: إدارة الأزمة الأمنية: دراسة تطبيقية لإدارة الأزمة الأمنية في مواجهة العمليات الإرهابية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص32.

وأساسها لدى المؤسسات التي اهتمت بها الولايات المتحدة الأمريكية وكونها فن يعتمد على كفاءة صانع القرار[1].

إن الإدارة الكفء ترفد صاحب القرار السياسي بالخبرة والمعرفة العلمية وأدوات ووسائل قادرة على مواجهة الخصوم الدوليين وهي ذاتها وسيلة السلطة لتحقيق أهدافها المختلفة.

وبذلك ستتناول في الفصل الثاني الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجية إدارة الأزمات في مرحلتي الحرب الباردة وما بعدها.

---

(1) السيد السعيد: إستراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث - دور العلاقات العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص34.

الفصل الثاني

الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجية إدارة الأزمات

المبحث الأول

إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمات في مرحلة الحرب الباردة

المبحث الثاني

إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

مقدمة:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م، وبالنتائج التي آلت إليها والتي تمخضت عن ظهور معسكرين أحدهما شرقي يقوده الاتحاد السوفيتي والآخر غربي تقوده والولايات المتحدة الأمريكية، سيطر التنافس ثنائي القطبية من أجل السيادة العالمية على السنوات الخمسين الفاصلة بين منتصف القرن العشرين ونهايته، استخدم فيها الطرفان كل أساليب وأدوات الصراع التي تمكنهما من إدامة هيمنتها على المسرح الدولي خصوصاً وأن ذلك المسرح شهد العديد من التوترات التي كادت تؤدي إلى مواجهة مدمرة بين القطبين، كما أن الأزمات الإقليمية والدولية والمحلية ارتبطت إلى حد كبير بالقضايا والمصالح السياسية والاستراتيجية والأيدلوجية للقطبين الدوليين، وقد أدرك زعماء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي خطورة المواجهة كما كانوا يتصرفون بطرق وأساليب تتفق مع المبادئ الأساسية لإدارة الأزمات بإدراك مصالحهم الحيوية والاستراتيجية ولذلك فإن الأزمات التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة لم تشهد حرب بينهما على مستوى العلاقة بين القوتين العظمتين، وكان السماح بالقتال بين الدول الإقليمية كمتنفس للقوى العالمية ولذلك سميت هذه الصراعات الإقليمية بالوكالة[1].

ويعد التحول في النظام الدولي حيث حدث تحولات جذرية بعد نهاية النظام الدولي وبداية تبلور ملامح نظام جديد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو أدى ذلك إلى تبدل العلاقات بين القوى العظمى حيث أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى انتهاء الصراع الدولي الذي ساد منذ عام 1945م وانتهاء سباق التسلح بين القطبين الدوليين، وقد أدت هذه التغييرات على ظهور النظام الدولي الجديد الذي يتسم بالقطبية الأحادية وأن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس حالياً دوراً ريادياً في النظام العالمي في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي وطرحت نهاية الحرب الباردة آثارها على مختلف المتغيرات السياسية الدولية، وقد عكس التغيير أثاره على الأزمات الدولية[2].

---

(1) د. حميد حمد السعدون: الفوضى الأمريكية دراسة في الأفكار والسياسة الخارجية، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر، بغداد، 2013، ص188.

(2) كمال حماد: النزاعات الدولية، دراسة قانونية دولية، الدار الوطنية، بيروت، 1996، ص27.

المبحث الأول

إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمات في مرحلة الحرب الباردة

أصبح واضحاً خلال مرحلة الحرب الباردة أن تغييرات وتحولات جذرية قد طرأت على العالم المعاصر، فقد أصبح مصير العالم متوقفا على طبيعة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما القطبين الرئيسين المؤثرين في الساحة الدولية، وعاش العالم تجربة بين عام 1947 وحتى عام 1991 لا سابق لها في التاريخ[1]، وهي تجربة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وقيل عنها أن سنوات ستمر قبل أن يستطيع المؤرخون تقديم تقييم موضوعي لها[2].

وفق خصائص هذه التجربة، يعكس مفهوم الحرب الباردة في العموم ذلك الوضع الدولي، الذي تفرزه طبيعة التفاعلات السائدة بين دولتين تتميز علاقتهما بتناقض في المصالح وتقاطع في الأيديولوجية، وتباين في الإدراك وشمولية توظيف أدوات الصراع باستثناء استخدام القوة العسكرية بصورة مباشرة من بعضها ضد الآخر، وتبعاً لذلك تعد الحرب الباردة حالة دولية تجمع في آن واحد بين خصائص التوظيف المنظم للقوة العسكرية والسلام، أي أنها حالة تتوسط بين الحرب والسلام[3].

وصار العالم بأسره أسيراً لقرارات هاتين الدولتين وسياستهما وصراعهما بعد أن برزتا من الحرب أكثر قوة اقتصاديا وعسكريا وأكثر تأثيرا ونفوذاً سياسياً ودبلوماسياً، وأكثر رغبة في استغلال الظروف الدولية الجديدة لفرض إرادتهما على بقية دول العالم.

---

(1) Michael J Hogan: **The End of the Cold War: Its Meaning And Implications**، Cambridge University Press، Cambridge، UK، 1992، P.178

(2) Glenn Blackburn **The West and the World since 1954**، The History Teacher، Society for History Education، Vol. 20، No 1، USA، 1986، PP.3-4

(3) دانيال كولار: **العلاقات الدولية**، ترجمة: خضر خضر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص80.

ما حصل كان بمثابة بدء عهد جديد تميز باختلاف تصورات كل منهما بعد الانتصار على ألمانيا النازية، حول كيفية سد الفراغ الذي نجم عن انحسار نفوذ القوى الأوروبية التقليدية، ليس في أوروبا فحسب، وإنما في معظم الساحة الدولية[1].

لقد كانت السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العلمية الثانية مليئة بالخلافات والتوترات والصراعات الحادة، وأكثر السنوات خطورة في تاريخ الصراع بين الشرق والغرب[2]، وكانت أوروبا الساحة المركزية للصراعات والتوترات في تلك السنوات، حيث كان صراع الشرق والغرب في سنواته الأولى ظاهرة أوروبية أكثر منه حقيقة عالمية، إذ برزت القضية الألمانية، وقضية برلين، وقضية الأمن الأوروبي، وقضية الحدود الجغرافية، وتقسيم أوروبا إلى مناطق نفوذ، وقضية خفض القوات في أوروبا كأهم القضايا الخلافية بين الدول الكبرى في السنوات (1945-1953)، ولم يكن بالإمكان التوصل إلى تفاهم مشترك بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حول هذه القضايا، نظرا لكون سوء الفهم والتشكيك في النوايا، وعدم الثقة، والرغبة في المواجهة والمنافسة هي السمات والسلوكيات السائدة في ذلك الوقت.

وقد تبع ذلك اتخاذ سياسات عمقت بدورها الفجوة والعداوة بين هاتين الدولتين، وكذلك بين دول الشرق ودول الغرب بشكل عام، فقد أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على إجراء انتخابات (حرة) في جميع الدول الأوروبية، في حين عارض الاتحاد السوفيتي هذا الاقتراح خوفا من أن تؤدي هذه الانتخابات إلى ظهور (هتلر) جديد في ألمانيا، كما أصر على تحييد ألمانيا كشرط لتوحيدها فضلاً عن عدم اقتناعه بالسلوك الديمقراطي الذي قدمه المعسكر الغربي، كعلاج لمجمل الأوضاع في حين عارضت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة توحيد ألمانيا خوفا من السيطرة السوفيتية على ألمانيا الموحدة، مما دفعها إلى التباطؤ في سحب قواتها من أوروبا كما اتفق عليه في قمة مالطا[3].

---

(1) Colin Brown and Peter mooney: **Cold War to Detente 1945-80**، Heinemann، London، UK، 1981، P 9

(2) د. إسماعيل صبري مقلد: **الإستراتيجية والسياسة الدولية – المفاهيم والحقائق الأساسية**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979، ص55.

(3) **قمة مالطا**: عقدت في شباط/ فبراير 1945م حيث اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي على نظام "الفيتو" في مجلس الأمن، وتعد هذه القمة الأساس الذي حدد نوع سياسة الحلفاء في نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومؤتمر بوتسدام[1] مما أعطى السوفيت ذريعة للتخوف من النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية ومدى استعدادها لاستخدام هذه القوات لغزوه، وهكذا تصاعد الخلاف بين الدولتين، وتوقف الغرب عن دفع تعويضات سنوية للاتحاد السوفيتي كما كان مقرراً في اتفاقية بوتسدام، وكانت هذه الأحداث المتلاحقة بمثابة مقدمات الحرب الباردة التي أشار إليها ستالين في 9 شباط/ فبراير عام 1946م في خطاب ألقاه في موسكو ذكر فيه "أن التلاقي بين النظامين الرأسمالي والشيوعي لم يعد ممكنا، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة رأسمالية هدفها المحافظة على النظم الرجعية، وفرض نمط معين من الحياة والفكر السياسي تحت حجة (الدفاع عن الديمقراطية) أو العالم (الحر) في الوقت نفسه، وإزاء هذا التعارض في المصالح دخل العالم مرحلة جديدة أطلق عليها برنارد باروتش Brnard Baruch في إحدى جلسات الكونجرس الأمريكي تسمية "الحرب الباردة" والتي تعتمد على استراتيجية التدمير والدعاية Propaganda، والاستخدام المحدود للأسلحة تحت مظلة الردع النووي[2].

أدرك الاتحاد السوفيتي أن تناقضه الأيديولوجي مع الغرب ونوعية سياسته حياله تحتم عليه الاستمرار في الصراع، وأقوال ستالين مثلاً في حتمية الحرب مع المعسكر الرأسمالي، ولهذا التناقض كانت إمكانية تبني سياسة الحلول الوسط كأحد البدائل محدودة[3]، وأن هذا التناقض جعل الأيديولوجية تؤدي وظيفة التمييز بين الأصدقاء والأعداء تبعاً لنوعية مواقفهم الفكرية وسياساتهم العملية حيال طرفي الصراع الأيديولوجي العالمي.

أشار ضمناً رئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل) في خطاب ألقاه في يوم 5 آذار/ مارس 1946م إلى ما سماه (الستار الحديدي) الذي فرضه الاتحاد السوفيتي على دول أوروبا الشرقية حيث قال بتأييد من الرئيس الأمريكي (ترومان): "إنه أصبح مقتنعاً

---

(1) مؤتمر بوتسدام: هو المؤتمر الذي عقد في بوتسدام في يوم 17 حزيران/ يونيو عام 1945م وحضره كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.. وتم فيه الاتفاق على تقسيم ألمانيا وبحث الأوضاع الدولية بعد انتهاء الحرب في أوروبا.

(2) Richard L. Clutterbuck· **International Crisis and Conflict**، St. Martin's Press، London، UK، 1993، P 81

(3) Charles W Kegley and Eugene R Wittkopf. **World Politics: Trend and Transformation**، St Martin's Press، London، UK، 1995، P.90

بأن الروس لا يحترمون إلا القوة، ويجب على الشعوب الناطقة بالإنكليزية أن تتحد لمنع أية مغامرة توسعية يقدم عليها ستالين"[1].

وتعد سنة 1947 سنة الميلاد الفعلية للمواجهة التاريخية بين الشرق والغرب ففي هذه السنة انقسم العالم إلى معسكرين متناقضين تناقضا رئيسياً في المصالح هما (المعسكر الشرقي) و(المعسكر الغربي) وذلك بفعل "مبدأ ترومان" و"مشروع مارشال" وتأسيس "الكومنفورم"[*][2]، تضمن "مبدأ ترومان" الذي قدمه الرئيس الأمريكي إلى الكونغرس الأمريكي في 12 آذار/ مارس 1947 التزاماً واضحاً للولايات المتحدة الأمريكية بالتصدي للمد الشيوعي ونفوذه السياسي في أوروبا وأي مكان آخر في العالم بجميع الوسائل، بما فيها الوسائل العسكرية[3] وبعد إعلان مبدأ ترومان بثلاثة أشهر، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن "مشروع مارشال" لإعادة إنعاش أوروبا اقتصاديا (ورفضه الاتحاد السوفيتي والدول السائرة في فلكه)، حيث كان يستهدف عدة أهداف أهمها:

1- القضاء على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتدهورة في أوروبا وتحقيق الأمن العسكري لدول أوروبا الغربية، الأمر الذي لا يتحقق إلا بتوفير الأمن الاقتصادي، وأهم مظاهر تلك الأهداف التعمير والإنشاء، وتعويض دول أوروبا الغربية عما فقدته من خسائر في المعدات العسكرية والبنى التحتية، ثم تمكين هذه الدول من أن تتحمل اقتصادياتها بعد فترة انتقال نفقات يستلزمها الأمن العسكري المشترك في عالم سادت فيه الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

2- احتواء الحركات الثورية التي تسعى لإقامة حكومات اشتراكية متعاطفة مع الاتحاد السوفيتي. وتمثلت في اتخاذ الإجراءات المناسبة

---

(1) أدونيس العكرة: من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية: أمثولات من الحرب الباردة"، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص5.

(*) الكومنفورم: مكتب الإعلام الشيوعي، هيئة إعلامية تأسست في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1947، ضمت في عضويتها غالبية دول المعسكر الشيوعي، دورها العمل على نشر الفكر الشيوعي داخل المعسكر الغربي.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر: ج. ب. ديروزيل: "التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، دار المنصور، طرابلس، 1985، ص72.

(3) انظر: رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين – فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1983، ص130.

لمقاومة تيار الشيوعية في بلاد أوروبا الغربية، ومن أمثلة هذه الإجراءات تدعيم النظم الديمقراطية في دول أوروبا الغربية في مواجهة المشكلات التي قد تساعد على تغلغل الشيوعية في مجتمعات تلك الدول.

3- ربط أوروبا بالاقتصاد الأمريكي، وتمهيد تغلغل الشركات الأمريكية الاقتصادية في الأسواق الأوروبية. وتمثل ذلك في تدبير أموال وموارد أمريكية لتعمير ما خربته معارك الحرب العالمية في أوروبا الغربية، وتمكين دول أوروبا الغربية من بناء اقتصادياتها وتطويرها بما يعيد إلى اقتصادياتها التوازن المطلوب.

وأهم سمات مشروع مارشال تمثلت في أن النسبة الغالبة من المبالغ النقدية الأمريكية المخصصة للإنعاش الأوروبي- حوالي 90% منحت في شكل معونات لا في شكل قروض، كما منحت القروض الأمريكية لدول أوروبا الغربية بشروط ميسرة جدا من حيث انخفاض سعر الفائدة ومن حيث امتداد أجل سدادها إلى 25 سنة، كما منحت الولايات المتحدة الأمريكية دول أوروبا الغربية معونات إضافية في شكل عيني تمثلت في المعدات الحربية والسلع الاستثمارية والمواد التموينية، وكان أهم ما ساهم في الإنعاش الاقتصادي والأوروبي أيضاً التوسع في الاستثمارات الأمريكية في مشاريع أوروبية جاءت في غالب الأمر في صورة استثمار مشترك. وانطلاقا من اعتبار الأمن الاقتصادي مرتبط كل الارتباط بالأمن العسكري والسياسي لدول أوروبا الغربية عند مشروع مارشال، وتيسيرا لتنفيذ المشروع، فقد أنشئت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي لتناول النواحي الاقتصادية جنبا إلى جنب مع منظمة حلف شمال الأطلنطي التي تهتم بالنواحي العسكرية[1].

ولم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان (مبدأ تورمان)، بل إنها أعلنت في سنة 1947 عن استراتيجية جديدة هي (استراتيجية الاحتواء) التي قدمها ونظر لها الدبلوماسي الأمريكي "جورج كينان"[2]، وخلال مرحلة الحرب الباردة كانت الاستراتيجية الأمريكية

---

(1) د. رأفت غنيمي: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006، ص120.

(2) جورج كينان: دبلوماسي أمريكي في السفارة الأمريكية في موسكو آنذاك، انظر هذه السياسة كما يراها صاحبها عند:

Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf. **Perspectives on American Foreign Policy**، St. Martin's Press، London، UK، 1983، P 4C.

الأمنية قائمة على احتواء التوسع السوفيتي وردعه عن استخدام القوة العسكرية ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها[1]، حيث تقوم هذه السياسة على فكرة إنشاء سلسلة من القواعد والأحلاف العسكرية لحلف شمال الأطلسي، وحلف جنوب شرقي آسيا، وحلف المعاهدة المركزية بهدف تطويق وعزل الاتحاد السوفيتي، ومنع انتشار نفوذه وإيديولوجيته إلى الدول المجاورة وإلى سائر العالم- وقد تميزت فترة الخمسينات بقسوة الحرب الباردة، حيث بلغ الصراع بين الشرق والغرب أوجه، وكانت أزمة حصار برلين عام 1948 أولى الأزمات الدولية في الحرب الباردة التي أثارها الاتحاد السوفيتي من أجل تحقيق أهداف استراتيجية وتكتيكية[2].

لقد كان من أسباب الأزمة خلافات الدول الحليفة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، حيث قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا بتطبيق إجراءات اقتصادية لدعم العملة الألمانية في المناطق الألمانية المحتلة من قبلها، بما يتماشى مع بناء ألمانيا اتحادية، فيدرالية، ورأسمالية مما سبب أضرارا اقتصادية للمنطقة التي يحتلها السوفيت والتي سميت فيما بعد (ألمانيا الشرقية).

إن تناقض هذه الغايات تفاعل مع نوعية الظروف الهيكلية التي تميز بها العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولاسيما فراغ القوة في أوروبا وآسيا، وعلى نحو أدى إلى خلق حالة من الشك المتبادل في نوايا بعضهما حيال الآخر، إن الخشية من اندفاع أحدهما إلى ملء هذا الفراغ على حساب الآخر، والاستفادة من نتائجه لصالح حركته الاستراتيجية جعلهما يتصارعان بحدة غير مسبوقة، لذا أنهى هذا الصراع تعاوناً كان قد قام بين الدولتين خلال المدة السابقة على عام 1947[3]، وبدا واضحاً أن المصالح الأمريكية والسوفيتية كانت متناقضة، وتسير في خطين متوازيين لا يلتقيان، وعليه ينفي تضارب

---

(1) أشتون كارتر ووليام بيري: الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن، ترجمة: أسعد حليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001، ص1.

(2) انظر: إيرتش شارلز: الحرب الباردة وما بعدها، ترجمة: د. محمد فاضل زكي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1976، ص135.

(3) كولن باون وبيتر موني: من الحرب الباردة حتى الوفاق 1945-1980، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص15.

هذه المصالح مصداقية ذلك القول الذي مفاده أن عنصر عدم الثقة لم يكن ينطوي على تأثير في علاقتهما المتبادلة وانعكاساتها العالمية[1].

لقد تميزت المراحل الأولى من تطور الحرب الباردة (في الخمسينيات) بوجود مناخ عالمي ممتلئ بكل أسباب الصراع العقائدي والتوتر السياسي والتهديد الدبلوماسي والحرب النفسية والدعائية والضغوط الاقتصادية، وتصاعد أخطار سباق التسلح على نحو لم يسبق له مثيل.

---

(1) Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf: **Perspectives on American Foreign Policy**، op cit ، P 89

الحروب بالوكالة:

هي تلك الحروب الأهلية أو الإقليمية، التي يؤدي كل طرف من أطرافها أو بعضهم دوراً بالوكالة عن غيرها خدمة لمصالحها في منطقة الحرب(*)، وتؤشر تجربة الحرب الباردة أن الحروب بالوكالة أريد بها أن تؤدي وظائف محددة، قوام بعضها إما إسقاط النظام السياسي لأحد الدول المناهضة لهذه الدولة العظمى أو تلك، وإبداله بآخر موال لها، أو زعزعة استقراره الداخلي في سبيل التأثير على اتجاهاته السياسية الداخلية أو الخارجية خدمة لمصالحها، وتبعاً لذلك فأن كلا الدولتين العظميين لم تجدا صعوبة في توظيف الدول المناهضة لخصمها إلى جانبها، حتى وإن كانت ذات نظم سياسية لا تتماثل مع نظمها وتوجهاتها السياسية، فطبيعة بعض النظم السياسية في أمريكا اللاتينية وآسيا لم تحل دون دعمها أمريكياً، كما أن الاتحاد السوفيتي لم يتوان هو الآخر عن دعم الدول المعادية للإمبريالية في دول العالم الثالث، على الرغم من أن معاداتها للإمبريالية كانت توازي معارضتها للشيوعية[1]، وعدت الحروب بالوكالة أحد الأشكال غير المباشرة للصراع الأمريكي – السوفيتي، حيث جسدت نزوع طرفي هذا الصراع نحو استقطاب تلك الدول ذات التأثير في تفاعلات مناطق جغرافية لا تدخل بشكل صريح ضمن حصص أي منهما، دعماً لاستراتيجيتهما في إدارة الصراع، فسنوات ما بعد عام 1945 شهدت اندلاع (80) حرباً على الأقل، أدت إلى مقتل (15-30) مليون شخص، كما أن معظمها اندلع في دول العالم الثالث، وكانت بالوكالة عن الدولتين العظميين[2].

وتفجر العديد من الحروب المحلية والمحدودة في مناطق عديدة من العالم. وهي الحروب التي وقعت بفضل إدراك الكتلتين مخاطر الحرب النووية العالمية، ونتيجة لقلة المعلومات المتوفرة لدى كل طرف حول الطرف الآخر، مما أدى إلى سوء التقييم والتقدير (كما حدث أثناء الحرب الكورية 1950).

(*) ومثالها الحرب الكورية عام 1950، والحرب الأثيوبية – الصومالية في الستينات، والحروب الأهلية في أنجولا ونيكاراجوا في الثمانينات.

(1) كولن داون وبيتر مولي: مصدر سابق، ص10.

(2) **Patrick Brogan The Fighting Never Stopped: A Comprehensive Guide to World Conflicts Since 1945، Vintage Books، New York، USA، 1990، P.11**

في حين اتسمت فترة الستينيات بالهدوء النسبي وتحولت إلى مجرد فترة انتقالية في سباق تطور الصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ولم تشهد سوى لحظات من المواجهة الساخنة التي أوشكت أن تتحول إلى حرب نووية أثناء أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962م. لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة الدولة النووية الأولى في العالم، وفي نفس الوقت أعظم قوة اقتصادية، حيث تحول الاقتصاد الأمريكي خلال هذه السنوات إلى اقتصاد متين قادر على تعزيز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية السياسية والدبلوماسية على العالم المعاصر، وفي ذات الوقت استطاع الاتحاد السوفيتي أن يحقق أكبر إنجازات القرن العشرين بإرساله مركبة (سبوتنيك) إلى الفضاء في تشرين الأول/ أكتوبر 1957م، وأدهش العالم بإرسال أول رائد فضاء (يوري كاكرين) إلى الفضاء الخارجي وإعادته إلى الأرض سالما عام 1962م، سابقا بذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتمكن في ذلك الحين من مجاراة الاتحاد السوفيتي في مجال تقنية الفضاء[1].

وقد شهدت (مرحلة التعايش السلمي) وهي السياسة التي نادى بها المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1956 إلى حلول سريعة وواقعية لعدد من الأزمات الكبرى مثل أزمة الصواريخ الكوبية في تشرين الأول/ أكتوبر 1962م أكثر الأزمات خطراً في التاريخ البشري بسبب الخطر الحقيقي للحرب النووية بين القوى العظمى. وقد كان أحد العوامل المهمة في خلفية الأزمة يتمثل في التوازن النووي الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، والذي كان يميل إلى صالح الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة سبعة عشر إلى واحد. ومن ناحية أخرى، كانت سيطرة فيدل كاسترو على كوبا منذ عام 1959 وفشل محاولة الغزو الأمريكي في خليج الخنازير في نيسان/ إبريل 1961م مثلت عاملاً ثانياً في الأزمة. أما العامل الثالث فقد كان يتمثل في أن خمسة عشر من صواريخ جوبتير (Jupiter) المزودة برؤوس حربية نووية والتي تتحكم فيها الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت طور التشغيل في تركيا عام 1962[2].

---

(1) انظر: راشد البراوي: العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1982، ص122.

(2) د. ديفيد جارنم: مصدر سبق ذكره، ص14-15.

وقد بدأت الأزمة عندما اكتشفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قواعد لصواريخ سوفيتية متوسطة المدى تحت البناء في كوبا. من خلال استطلاعاتها التي تقوم بها طائرات (U2) المستمرة فوق الجزيرة الكاريبية.

إلا أن المخاوف التي ظلت محدقة بالقوى العظمى كانت متمثلة في احتمال إقدام إحداهما على تصرف لن يكون بمقدور القوى الأخرى أن تتحمله، ففي أزمة الصواريخ الكوبية لم يكن في مقدور الولايات المتحدة الأمريكية تحمل تصرفات الاتحاد السوفيتي في كوبا، ومن ثم رفعت درجة الاستعداد القصوى في قوتها النووية والتقليدية[1].

لقد شكلت الأزمة الكوبية نقطة تحول مهمة في العلاقات السوفيتية الأمريكية، فالدولتان بلغتا خلال هذه الأزمة حافة الكارثة النووية وقررتا في الوقت المناسب التراجع[2].

لقد استطاع كل من الرئيسين الأمريكي والسوفيتي تقييم أفعال الطرف الآخر ونواياهما بصورة دقيقة مع احتفاظ كل منهما باتصالات مستمرة مع الآخر، ولم يلجا أحدهما إلى المغالاة في رد الفعل، كما كانت جهودهما في تأخير أو تعويق التصعيد واضحة تمام الوضوح (عكس ما حدث أثناء أزمة كوريا). ويبرز الدور الأمريكي في إدارة هذه الأزمة في شخص الرئيس (كيندي) الذي كان يتصرف تصرفاً (وهو واقع تحت وطأة عامل الزمن لكي لا تصبح القذائف السوفيتية في كوبا ذات مضمون عملي قابل للاستخدام) على ألا يدفع (نيكيتا خروشوف) إلى أخذ قرار متهور، وذلك في محاولة السيطرة على التهديدات الموجهة للاتحاد السوفيتي والتخفيف من وضع مفاجأة إعلان الحصار ضد كوبا، والإحجام عن إصدار أوامره بالهجوم الجوي المباشر على مواقع القذائف السوفيتية في الجزيرة الكوبية، لذا أمر بانسحاب جزئي للأسطول الأمريكي من مواقعه المحددة حتى يكون أمام (خروشوف) متسع من الوقت لمراجعة اختياراته قبل حدوث مواجهة بين السفن الأمريكية والسوفيتية، الأمر الذي عكس بشدة حساسيته وعمق إدراكه لصعوبة القرارات التي يتعين على القادة السوفيت اتخاذها، ومن ثم فقد حرصت الإدارة الأمريكية على أن تقلل على السوفيت وقع الإثارة التي يمكن أن تنجم عن التهديد أو المفاجأة أو قصر

---

(1) Richard Ned Lebow: **Is Crisis Management Always Possible?**، In: Charles W. Kegley and Eugene R Wittkopf: **The Global Agenda: Issues and Perspectives**، Random House، New York، USA، 1984، PP 83-84

(2) د. إسماعيل صبري مقلد: الإستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص664.

وقت الاستجابة وهي المتغيرات الثلاثة المؤثرة في قرار الأزمة، كما كانت تلك الإدارة على استعداد لتغيير العمليات الأمريكية مما يعني أنها لم تكن أسيرة لخطط تحددت سلفا، ورفضت الاستجابة لمطالب دعاة الحرب والتصعيد في الكونغرس ووزارة الدفاع الأمريكي، إن هذه الأزمة التي نقلت كلتا الدولتين إلى حافة الحرب، خلقت إحساساً لديهما وغيرهما أن المصلحة تقتضي منع اندلاع الحرب النووية[1].

وهكذا كان تجنب سوء الإدراك وعدم المغالاة في ردود الأفعال، والاحتفاظ بقنوات الاتصال المفتوحة، ولحساسية قرارات الطرف الآخر في الأزمة، والمرونة الإجرائية هي العوامل الحاسمة التي أسهمت في الحل السلمي للأزمة الكوبية[2]، وقد انتهت الأزمة بسحب الصواريخ الروسية من كوبا مقابل تعهد ينص على عدم غزو كوبا أو التعرض إلى نظام الحكم القائم فيها، كما أسفرت الأزمة عن إقامة خط اتصال تلفوني مباشر بين موسكو وواشنطن، سمي بـ (الخط الساخن Hot line)، لاستعماله في الحالات الطارئة لمنع قيام حرب بين الدولتين العظميين عن طريق سوء الفهم والإدراك.

وبذلك أكدت أزمة الصواريخ الكوبية من جديد الأهمية الفائقة لدور الاتصالات في إدارة الأزمات، والضرورة الملحة لفتح قنوات اتصال مباشرة وفورية بين موسكو وواشنطن، ومن ثم فتح الخط الساخن بين العاصمتين، وهو الخط الذي أثبت فاعليته في تمكين الدولتين من وقف تصعيد الموقف بينهما أثناء أزمتي الشرق الأوسط عامي 1967، 1973[3]، ونزوع الدولتين العظميين نحو تسوية أزماتهما سلمياً، كأزمة كوبا عام 1962، والحرب العربية – الإسرائيلية عام 1967، تجنباً للمواجهة العسكرية المباشرة بينهما، إن هذا النزوع الذي بدأ بعد فض أزمة كوبا هو الذي دفع بمكنمارا وزير الدفاع الأمريكي في وقته إلى القول بما يفيد أن إدارة الأزمة صارت بمثابة البديل للاستراتيجية العسكرية خصوصاً[4].

لقد لجأت إدارة كنيدي إلى إدخال مفهوم جديد في استراتيجية إدارة الأزمات، أطلق علية (دبلوماسية القوة) الذي يربط بين الاعتبارات الدبلوماسية والعسكرية، ويشمل مزيجا من

---

(1) أمين شلبي: الوفاق الأمريكي – السوفيتي 1963-1976، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1981، ص39.

(2) انظر: د. عباس رشدي العماري: مصدر سبق ذكره، ص108، وكذلك:

Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf: **Perspectives on American Foreign Policy**، op.cit.، P 92

(3) د. عباس رشدي العماري: المصدر نفسه، ص110.

(4) Paul Gordon Lauren، Gordon Alexander Craig and Alexander L. George: **Force And Statecraft**، op.cit.، P.213

عناصر الإغراء، والتهديد بالقوة، والأعمال القسرية، والعروض، والتنازلات المشجعة وغير ذلك من وسائل الترهيب والترغيب (سياسة العصا والجزرة Stick And Carrot) لحمل الخصم على وقف أعمال الإثارة من جانبه، أو لحملة على القبول والإذعان للمطالب المرجوة، وتحاول هذه الاستراتيجية دفع الخصم إلى التوقف عن سلوكه العدواني المثير باستخدام التهديد بالقوة، وربما باستخدام نوع للقوة المحدودة لحمله على التراجع عن مطالبة مع إعطائه الفرصة لهذا التوقف أو التراجع قبل اللجوء إلى الاستراتيجية العسكرية لإجباره على ذلك، مما يعني أن هذه الاستراتيجية تتضمن في بياناتها جميع الأبعاد الهامة لإدارة الأزمة (التحذير والتهديد والمساومة والمفاوضة)[1].

من أهم ملامح إستراتيجية (دبلوماسية القوة) في إدارة الأزمات أن مستخدمها يتمكن من الدفاع عن المصالح المهددة بأقل كلفة من الخسائر المادية والبشرية، وبأدنى قدر من التكاليف السياسية، وبأدنى ما يمكن من مخاطر التصعيد غير المرغوب بالقياس إلى ما ينجم عن استخدام الاستراتيجية العسكرية التقليدية لإرهاب الخصوم الأكثر ضعفا وإجبارهم على التخلي عن مكاسبهم وأهدافهم، ومع ذلك فإن رفض الخصم الرضوخ لهذا الإرهاب واكتشافه صراع القوة يعني إجبار صاحب هذه الاستراتيجية إما إلى التراجع أو إلى تصعيد استخدام القوة مع ما يشتمل عليه ذلك من المخاطر التي لم يحسب لها حساب دقيق[2]، ومن الأمثلة على ذلك استخدام الرئيس الأمريكي ليندون جونسون لسلاح الطيران في قصف هانوي عام 1965م.

والجدير بالذكر أن السلوك الأمريكي في فيتنام يمثل التطبيق العملي الأمين للنظريات الاستراتيجية الأمريكية تجاه القوى التقدمية والشيوعية في آسيا، حيث تتلخص وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية للأزمة الفيتنامية بعدها مرحلة اختبار لمدى قدرة الشيوعيين على الانتشار وكسب مناطق جديدة في العالم، ومن ثم يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية قمع حركة التحرر الوطنية في فيتنام الجنوبية، وإلا واجه الأمريكيون حركات مماثلة في شتى مناطق العالم، وكان الخيار العسكري القرار الذي اتخذته (وحدة صنع قرار الأزمة الدولية) في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسمى بـ (مجلس الأمن القومي الأمريكي)

---

(1) Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf: Perspectives on American Foreign Policy، op cit ، P 93

(2) منى منير شقير: "تسوق القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة"، صحيفة الدستور، القاهرة، العدد 9033، في 1992/10/15، ص9.

كحل وحيد للأزمة، وصادق علية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك (جونستون) مرتكباً بذلك خطأً فادحاً سبب مأساة بشرية لأنه بني على حسابات خاطئة، وقد ارتبط هذا التدخل العسكري الأمريكي كل الارتباط بمقتضيات الحرب الباردة الدائرة بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي في تلك الفترة لأجل الاحتفاظ بنوع من التوازن الاستراتيجي لصالح المعسكر الأول في المنطقة[1].

لقد أدت التجربة الأمريكية المريرة في فيتنام إلى التقليل إلى حد كبير من اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري المباشر خارج حدودها، فقد أعلن مساعد نائب وزير الدفاع (جيميس نويز) قرار مجلس الأمن القومي الأمريكي الرقم (66) عام 1973م، الذي سماه (استراتيجية التوكيل) الذي يقضي بالتوقف عن عمليات التدخل العسكري المباشر، وتوكيل طرف إقليمي يقوم بالعمل وكالة عنها ويكون دورها إسناده. [2]

ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة على ثلاثة مرتكزات تمثلت في حصر، ثم احتواء الاتحاد السوفيتي، ومنع انتشار الشيوعية في أنحاء العالم وكذلك تحقيق النمو الاقتصادي الشامل تحت قيادتها من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي.

وتحظى مسألة الاستراتيجية أو التوجه الاستراتيجي أو الفكر الاستراتيجي بأسبقية وخصوصية في دوائر التخطيط للسياسية الخارجية بمختلف دول العالم، وكثيرا ما توصف الاستراتيجية القومية بالاستراتيجية الشاملة أو العظمى أو العليا، ويشير نطاقها إلى أنها تقف على رأس هرم من الاستراتيجيات ويتلخص دورها في تحديد المهمة الخاصة لمختلف الاستراتيجيات العامة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية وتأمين توافقها[3].

ويعني ذلك أن الاستراتيجية الكبرى تتناول أهداف المجتمع ككل، ومنها تنبثق مجموعة استراتيجيات متوسطة المدى، سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وإعلامية... ويسعى كل منها إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية القومية في كل مجالات اختصاصها.. ومن

---

(1) للمزيد من التفاصيل انظر: الهيثم الأيوبي (مقدم): "الحرب الثورية في فيتنام" تاريخ وفنون ودروس الحرب الأمريكية – الفيتنامية، ترجمة: أكرم ديري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1970.

(2) مجموعة باحثين: التسلم سياسة التوكيل، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990، ص273.

(3) انظر: أندريه بوفر: مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية، ترجمة: أكرم ديري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1970، ص28.

هذه الاستراتيجيات تنبع استراتيجيات فرعية يعكس كل منها جوانب محددة من جوانب الاستراتيجية التي تنبعث منها بقصد ترجمة أهدافها إلى واقع ملموس[1].

ارتبطت الاستراتيجية بمفهوم (المصالح الحيوية) الذي يرتبط ارتباط وثيقا بالرؤية الأمريكية لمسألة الأمن القومي الأمريكي، ومن ثم يرتبط بالعقيدة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وبعد زوال الاتحاد السوفيتي ومحدودية القدرات النووية، التي يملكها أصبح من الضروري بالنسبة لمنظري سياسة الأمن القومي الأمريكي إعادة التفكير في المخاطر التي تم ترتيبها إلى مستويات:

1- المخاطر التي تهدد وجود الولايات المتحدة الأمريكية.

2- المخاطر التي تهدد المصالح الأمريكية وهو المستوى الأكثر احتمالا وفق المنظور الاستراتيجي الأمريكي وميدانها في العمليات وهو (آسيا، والصين) وروسيا، وشبة الجزيرة الكورية، ومنطقة آسيا الوسطى، منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي[2].

الدور الأمريكي في صراعات منطقة الشرق الأوسط:

لقد وضع انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من شبة جزيرة الهند الصينية منتصف السبعينات حدا مؤقتا لمشروع التفكير الاستراتيجي حول الحروب في دول العالم وطريقه التعامل معها، وهو ما كان يسميه الأمريكيون بـ (مكافحة التمرد)، ولم يكتسب كذلك مفهوم الصراعات الأقل حدة (lic) اهتماما وتركيزا لاسيما بعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام، وقلة الرغبة في مناقشة ذلك. وفي العام (1979) أدى انهيار نظام الشاه في إيران، واقتحام السفارة الأمريكية في طهران، واحتجاز موظفيها، وفشل مهمة إنقاذ الرهائن إلى الانطباع بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون مجبرة على مواجهة صراعات خارجية بعيدة عن الصراع الرئيس مع الاتحاد السوفيتي، إلا أن اجتياح أفغانستان من قبل الجيش الأحمر في كانون الأول/ ديسمبر (1979) قد رتب وبكل

(1) انظر: د. مازن إسماعيل الرمضاني: السياسة الخارجية، دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، دار الحكمة، بغداد، 1991، ص58-59.

(2) انظر: د. عبد القادر محمد فهمي: المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، بغداد، 2006، ص324-325.

السرعة زيادة المخاوف الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي المتمثلة في التهديد السوفيتي بالاندفاع نحو البحار الدافئة(*)(1).

وهكذا تم تشكيل قوة الانتشار السريع من قبل الرئيس جيمي كارتر، وخصصت للعمل في مسرح العمليات المهمة في جنوب غربي آسيا. فبعدما أعلنت الدول العربية الحظر على بيع النفط للولايات المتحدة الأمريكية بصفة عقوبات ضد واشنطن بسبب دعمها لإسرائيل، صرحت بعض الشخصيات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة البحث في إمكانية الاحتلال لأهم آبار النفط في مناطق الشرق الأوسط والخليج العربي، لتأمين التوريد المستمر من النفط لأمريكا وحلفائها. في بداية العام (1977) وافق الرئيس كارتر على مذكرة وزارة الدفاع التي رسمت استراتيجية استخدام القوات الأمريكية في المواقف خارج حدود منطقة نفوذ الناتو، وبصورة رئيسية في الشرق الأوسط، وفي منطقة الخليج العربي.

وقد صادق البيت الأبيض على تشكيل قوات الانتشار السريع في شهر آب/ أغسطس (1977) في الأمر الرئاسي المرقم (18) قبل الأزمة في العلاقات الأمريكية الإيرانية والثورة الإيرانية، وبدأت تمارس أعمالها طبقا لأمر وزير الدفاع الأمريكي منذ 1980/3/1، والقاعدة الأساسية التي تقع في أساس تشكيل قوات الانتشار السريع، تشترط في الحقيقة مجالا واسعا لاستخدامها، وعندما أخذت أمريكا بخصائص الوضع الدولي آنذاك بعين الاعتبار، ركزت جهودها الأساسية واهتماماتها أثناء إعداد هذه القوات للعمل في جنوب غربي آسيا وحوض المحيط الهندي، أي في المنطقة التي تعدها واشنطن مناطق نفوذ مصالح لتزويد أمريكا والغرب عموما بالنفط. وفي عام 1983م شكل الرئيس رونالد ريغان قيادة مستقلة لهذه القوة سميت بـ (السنت كوم Cent Com)(*)، وكان الأمر يعني

(*) إن تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان يدفع إلى الافتراض بأن موسكو توشك أن تحقق مشروعها القديم الرامي إلى النفاد إلى البحار الدافئة، والتي هي المحيط الهندي والخليج العربي. انظر: هنري لوريس: اللعبة الكبرى – الشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة: عبد الحكيم الإربد، الدار الجماهيرية، بنغازي، ليبيا، 1993، ص508.

(1) عبد الحميد الموساوي: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال جنوب غرب آسيا مطلع القرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص13.

(*) في شهر كانون أول 1982م، أعلن عن تشكيل قيادة جديدة لحماية المصالح الأمريكية من أي تهديدات عسكرية في المنطقة الضخمة التي تمتد من الشرق الأوسط عبر الخليج العربي إلى المحيط الهندي واستندت القيادة الجديدة

في ذلك الوقت مركزاً بسيطاً للتخطيط والإعداد بدون أن تخصص لها وحدات عسكرية خاصة، إلا أن منطقة مسؤولية القيادة الجديدة كانت واضحة ومحددة وتمتد من باكستان إلى الهند ومن مصر إلى كينيا(1).

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ برنامج استراتيجي مهم عندما بدأت ترسل المعدات الثقيلة إلى جزيرة دياغو غارسيا في المحيط الهندي(*)، ويؤشر في تنظيم تمارين سنوية سمحت للقوات الأمريكية بالتكيف على المعارك في الصحراء، ولعل النجاحات التي حققها الجيش الأمريكي عام 1991 في الخليج في الحرب التي سميت (عاصفة الصحراء) تعود في جزء كبير منها إلى البنية التحتية اللوجيستية وسلسلة المراجع، والقيادات التي كانت قادرة على نشر قوة عسكرية ساحقة في منطقة العمليات منذ العام 1980م(2).

اسيما في البداية على إثر المحاولة العسكرية الفاشلة لإنقاذ رهائن السفارة الأمريكية في طهران العام 1980م، فيما بقيت قيادة المنطقة الوسطى (Cent Com) وكذلك مفهوم الصراعات الأقل حدة (lic) دلالة ومرجعا لجيش الولايات المتحدة الأمريكية، أما إدارة الرئيس ريغان فقد ركزت على مبادرة الدفاع الاستراتيجية تجاه الاتحاد السوفيتي التي كانت تشكل المرجع للقوات الأمريكية(3).

أما (فردريك جاكسون تيرنر) مستشار الرئيسين تيودور روزفلت وولسون، أشار إلى أن جوهر الولايات المتحدة الأمريكية كدولة تكمن في العملية الجيوسياسية للتوسع

(Cent Com) إلى القواعد العسكرية والأمريكية، والمشاريع في المنطقة واستقر أركان القيادة الجديدة في قاعدة ماكديال في فلوريدا وبدأت القيادة الجديدة في ممارسة أعمالها منذ 1983/1/1م.

(1) عبد الحميد الموساوي: مصدر سابق، ص14.

(*) جزيرة دياغو غارسيا: أكبر جزيرة من بين الجزر (52) الموجودة في أرخبيل تشاغوس– تقع على خط العرض الجنوبي 781 وخط الطول الشرقي 7227 على مقربة من الطريق الملاحية التي تربط المناطق العربية للمحيط الهندي مع المحيط الهادي، وتبلغ مساحة الجزيرة (30) كلم^2.

(2) Jussi M Hanhimäki and Odd Arne Westad· **The Cold War: A History in Documents and Eyewitness Accounts**، Oxford University Press، Oxford، UK، 2003، PP.555-556.

(3) Ibid، P 557

والتحرك الدائم نحو الهيمنة الأمريكية على العالم، وأضاف قائلاً: "إن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية هو تاريخ الحدود المتحركة على الدوام دون تردد"[1].

وفي خطاب وزير الدفاع الأمريكي "كاسبر واينبرجر" عام 1984م أمام نادي الصحافة القومي في واشنطن حدد شروطاً لتدخل القوات الأمريكية التقليدية، وهي:

1- أن تتعرض المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها إلى الخطر.

2- يجب إرسال الجيوش الكافية كي تتمكن من الانتصار.

3- يتوجب تحديد الأهداف السياسية والعسكرية بكل وضوح.

4- يتوجب المراجعة الدائمة والمستمرة للعلاقة بين الأهداف والوسائل.

5- يجب الحصول على ضمانة كافية من دعم أغلبية الشعب الأمريكي وممثليه.

6- ويكون الاستخدام الفعلي للقوة في آخر المطاف[2].

وقد أكد وزير الدفاع الأمريكي على الردع الذي تحققه القوات التقليدية ويجب ألا تتعرض لتهديد تدرجي نووي، إذ من الأفضل تحقيق الردع من خلال التهديد بالانتصار العملي في كل مستويات التدخل، لقد تعرف "ألان جوكس" على حدود جديدة في مبدأ "كاسبر واينبرجر" تذهب فيها الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام القوة من أجل سيادة القانون وإرساء النظام، إذ أن الحدود الأولى هي حدود تكنولوجية، فيما تقع الحدود الثانية في الجنوب ومعناها في دول العالم الثالث[3].

وكان الاتحاد السوفيتي هو العدو الرئيس. إلا انه من المؤكد عدم العودة إلى حرب شبيهة بحرب فيتنام، لكن انهيار نظام الشاه في إيران بين إمكانية انهيار نقاط الارتكاز الإقليمية من ناحية، ومن ناحية أُخرى كانت النتائج الإيجابية في أنغولا ونيكاراغوا قد بينت إمكانية تحقيق الانتصار من خلال دعم المقاومة المناهضة للشيوعية في دول العالم الثالث، وفي الإدارة الثانية للرئيس رونالد ريغان، تم الإعلان عن دعم مفتوح لمقاتلي الحرية، في

---

(1) نيقولاي كريتور: الجذور الفكرة للهيمنة الأمريكية، ترجمة: فاروق سعد الدين، صحيفة البيان، العدد 152، 2002/10/2.

(2) Caspar W Weinberger. The Uses of Military Power، Air Force Magazine، Air Force Association (AFA)، Vol. 87، No 1، Virginia، USA، 1984، In. www airforcemag com/MagazineArchive/Pages/2004/January%202004/0104keeper aspx

(3) Jussi M Hanhimäki and Odd Arne Westad: The Cold War، op cit ، P 561

أفغانستان وأنغولا وأثيوبيا وكمبوديا، وهكذا يبرز مفهوم الصراعات الأقل حدة من جديد إلى السطح (LIC)، وبدا يعني إعادة توجه استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية تأكدت فيه رغبتها مرة أُخرى في الدخول في حرب ضد الحركات والحكومات الثورية في دول العالم الثالث، وهذا يؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت على التوسع وإدامة نفوذها وسيطرتها وفق رؤية الفكر الاستراتيجي.

لقد كانت الثورات في دول العالم الثالث في نظر "كاسبر واينبرجر" وأغلبية أعضاء إدارة الرئيس ريغان تهديدا أكثر خطورة على أمن الولايات المتحدة الأمريكية من وجود الجيوش السوفيتية في أوروبا. وهكذا ازدادت في حينها ميزانية القوات الخاصة (القبعات الخضر) في الجيش الأمريكي، وبعض تشكيلات النخبة المخصصة لتصفية الثوار والقيام بعمليات غير تقليدية[1].

يقع العالم الثالث بشكل رئيسي في الفضاء الاستراتيجي للمواجهة مع الاتحاد السوفيتي، فالشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي، هو جزء مهم من السياسة الخارجية في المنطقة ومتعلقا بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية فيها. فالخليج العربي له أهمية تتناسب مع وضعه البترولي والاقتصادي والاستراتيجي، ولا تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء تغييرات جذرية في المنطقة. تؤثر سلبا في مصالحها، وفي 1950/4/14 اتضحت ملامح المشروع الأمريكي للهيمنة على العالم في وثيقة صادرة عن مجلس الأمن القومي الأمريكي ذات الرمز (NSL-68)، وحفظت سريتها لمدة (25) عاماً، تدور الفكرة الرئيسية لهذه الوثيقة حول ضرورة قيام الولايات المتحدة الأمريكية (بتولي مركز القيادة في بناء نظام سياسي واقتصادي للعالم الحر)[2]، هذا يتطلب من وزارة الدفاع الأمريكية سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على جميع شرايين الاقتصاد الحيوية في العالم، لأن الأمن القومي مرتبط في الأساس بالاقتصاد، وكان من المتوقع أن تقوم واشنطن بالسيطرة

---

(1) Ibid، P 578

(2) يلعن ليطر: تعاظم القوة – الأمن القومي وإدارة ترومان، عرض: كريم حجاج، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، القاهرة، يوليو 1994، ص31.

المباشرة بعد أن انتفت الحاجة إلى التوسع أو التقاتل بواسطة الغير، فليس هناك ما يحول دون أن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة في إطفاء البؤر الملتهبة هنا وهناك[1].

إذا، اتسم النظام الدولي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية بظاهرة ما يسمى (الثنائية القطبية) التي تعني انقسام العالم إلى معسكرين متصارعين أيديولوجيا، أحدهما اشتراكي يقوده الاتحاد السوفيتي، والآخر رأسمالي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي على التوالي، وشهد هذا النظام تغيرات في علاقات القوى بين المعسكرين- ومرت هذه التغييرات بعدة مراحل ابتداءً من الحرب الباردة إلى التعايش السلمي ومن ثم الوفاق، ثم الحرب الباردة الثانية فالوفاق الثاني. لقد مثل الانتقال من الحرب الباردة إلى الحرب الباردة الثانية عبر التعايش السلمي والوفاق تغيرا في نوعية الاستراتيجية والتكتيكات التنفيذية للصراع، فانتقلت الاستراتيجية الأمريكية من سياسة الاحتواء إلى الانتقام الشامل، ثم الحرب المحدودة فالرد المرن واستراتيجية القوة المضادة المقيدة.

وتميزت الأزمات التي شهدتها حقبة الحرب الباردة بالطابع الأيدلوجي، كون بنية النظام الدولي قائم على أساس صراع بين معسكرين رأسمالي واشتراكي، فإن أغلب الصراعات التي قامت على الأصعدة الإقليمية والمحلية تأثرت بصورة نسبية بهذا الصراع، ومن أمثلة هذه الصراعات أزمة برلين 1948 بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وأزمة كوريا 1950-1953، ثم أزمة السويس 1956، وأزمة المجر 1956، وأزمة بولندا 1956، وأزمة تشيكوسلوفاكيا عام 1968، وأزمة فيتنام 1968-1975 وأزمة أفغانستان 1979، والأزمات الإقليمية كأزمات الهند وباكستان، والهند والصين، وأزمة الصراع العربي- الإسرائيلي.

ويتضح مما سبق أن الوضع الدولي له الانعكاس المباشر في هذه الأزمات على حساب المكونات المحلية والإقليمية، كما أن قضايا الأزمات ارتبطت إلى حد كبير بالقضايا والمصالح السياسية والاستراتيجية والأيدلوجية، وقد أدرك الزعماء الأمريكيون والسوفييت منذ بداية المواجهات في الحرب الباردة القواعد الأساسية لإدارة الأزمات، كما كانوا يتصرفون بطرق تتفق مع هذه القواعد والمبادئ، ويراعون بادراك المصالح الحيوية لهم وتنظيم تنافسهم العالمي.

---

(1) أحمد موصلي: حقيقة الصراع: الغرب والولايات المتحدة الأمريكية والإسلام السياسي، مؤسسة عالم ألف ليلة وليلة، بيروت، 2003، ص60.

ولذلك فإن الأزمات التي شهدتها الحرب الباردة لم تهدد بنشوب حرب بينهما على مستوى العلاقة بين القوتين العظميين، حيث كان المتفق عليه السماح بالقتال بين الدول الإقليمية كمتنفس للقوى العالمية، وقد سميت هذه الصراعات الإقليمية بالصراعات الإقليمية العالمية أو الصراعات الإقليمية بالوكالة[1].

أما الأزمات التي كانت تظهر داخل معسكر معين فقد كانت تعالج بواسطة القطب المهيمن في هذا المعسكر دون أن يسمح للقطب الآخر أو الأمم المتحدة بالتدخل في مثل هذه الأزمات، وأعطت أزمات المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا أمثلة بذلك.

لقد استمرت الحرب الباردة منذ عام 1947 حتى عام 1991 وهو عام الانهيار الرسمي لدولة الاتحاد السوفيتي، أي أن الصراع استمر ما يقارب 45 سنة.

وبانتهاء الحرب الباردة في عام 1990م توقفت الصراعات التي كانت تغذيها بين المعسكرين الشرقي والغربي.

(1) كمال حماد: مصدر سابق، ص 27.

المبحث الثاني

إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

تقترن نهاية الحرب الباردة بالانهيار الرسمي لدولة الاتحاد السوفيتي نهاية عام 1991 [*]، وتختلف الاجتهادات حول طبيعة وأثر المتغيرات التي أدت إلى هذه النتيجة يعزوها البعض إلى متغيرات ذات علاقة بالأثر التراكمي للاستراتيجية الأمريكية حيال الاتحاد السوفيتي، ويؤكد البعض الآخر ارتباطها الوثيق بسلبيات الواقع الداخلي[1].

وشكلت نهاية الحرب الباردة، نقطة فاصلة في التاريخ السياسي الدولي لا تختلف عن مثيلاتها السابقة. كالحروب الكبرى، ومثالها حرب الثلاثين عام (1618-1648م)، وحروب نابليون (1803-1815م) والحرب العالمية الأولى (1914-1918م). والحرب العالمية الثانية (1939-1945م)[2].

إن هذه الحروب أدت بعد مرحلة انتقالية، إلى تبديل هيكلية دولية قديمة بأُخرى جديدة. ومثال ذلك تحول النظام ثنائي القطبية، بعد انتهاء المرحلة الانتقالية التي تلت الحرب العالمية الثانية، إلى نظام آخر أحادي القطبية. والمراحل الانتقالية عبر التاريخ لم تكن متماثلة في خصائصها، لذا لا يشكل أي منها نموذجا يمكن القياس عليه. وذهبت السياسة الخارجية الأمريكية إلى تبني أساليب متنوعة لتعميق الأزمة الداخلية السوفيتية، كون سياساته هي المعادل النوعي لمثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية مما يعني المزاحمة

(*) أما سياسياً دولياً الانهيار يقترن بإعلان باريس في تشرين الأول عام 1990م والذي وقعته (34) دولة يضمنها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ودول حلفي شمال الأطلسي ووارسو، الذي أعلن عن انتهاء الحرب الباردة.

(1) Joshua S Goldstein **International Relations**، HarperCollins Publishers، New York، USA، 1994، P 40

(2) Kalevi J Holsti· **Peace and War: Armed Conflicts and International Order 1648-1989**، Cambridge University Press، Cambridge، UK، 1991، PP 14; Bruce D. Porter: **War and Rise of the State**، Free Pres، New York، USA، 2002، P 127.

والمخاشنة والتوتر. فكما أن إدارة كارتر عمدت إلى تصعيد ضغطها الاقتصادي إلى مستوى الحرب الاقتصادية، أدخلت إدارة ريغان الاتحاد السوفيتي في سباق تسلح نوعي من أجل استنزافه وإنهاكه وتسريع وتيرة عملية سقوطه ومن ضمنها برنامج التسلح العسكري الفضائي وأهمها حرب النجوم. ففي الوقت الذي أخذ الاتحاد السوفيتي هذا الموضوع جدياً وكأنه صراع من أجل البقاء، أثبتت الأيام اللاحقة أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمته كلعبة خيالية وسراب يركض خلفه الاتحاد السوفيتي لإنهاكه اقتصادياً، كذلك حرصت إدارة بوش على توظيف الحاجة الروسية للمساعدة بعد سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 سبيلا لدفعها لتقديم التنازلات الاستراتيجية[1].

لقد أسفرت أحداث السنوات الأخيرة من الثمانينات ومطلع التسعينات عن إحداث تغير مهم في شكل النظام الدولي ومضمونه الذي انبثق بعد الحرب العالمية الثانية، ساهم في تبلور مناخ سياسي جديد لم تألفه السياسة الدولية على المستويين الدولي والإقليمي على حد سواء، ولعل أبرزها على المستوى الدولي انهيار أحد قطبي ذلك النظام ألا وهو (الاتحاد السوفيتي) مما أدى بدوره إلى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة النظام الدولي، وهي الدولة العظمى الوحيدة في العالم، وأنها تمتلك قدرات خاصة تساعدها على ضمان ديمومة دورها وبقائها على قمة الهرم الدولي إلى القرن القادم بما يجعله أمريكياً[2]، في حين انعكست آثار تلك المتغيرات على المستوى الإقليمي على المشاكل والصراعات الإقليمية، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتصرف بحرية مطلقة في معالجة تلك الصراعات، وبالاتجاه الذي ينسجم مع مصالحها، وأصبحت تضطلع بدور مميز عن سواها، بحيث حازت على هيمنة تكاد تكون مطلقة في العلاقات الدولية[3].

وإذا كانت تلك التحولات قد أثرت على خيارات وسلوك الدول ككل ودون استثناء إلا أنها اختلفت في حجم ودرجة تأثيرها في انعكاسات تلك التحولات ذات العلاقة بقضاياها أو مصالحها ومنها الدول العربية مجتمعة أو منفردة. لقد مثل انهيار الاتحاد السوفيتي أبرز المتغيرات الدولية، فالظروف تلك أذنت بنهاية التوازن الدولي وبدء الهيمنة الأمريكية وإصرار

---

(1) ريتشارد نيكسون: **الفرصة السانحة**، ترجمة: أحمد صدقي مراد، دار الهلال، عمان، 1992، ص15.

(2) Zbigniew Brzezinski· **Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the Twenty-First Century**· Macmillan Publishers· New York· USA· 1993· P.174

(3) د. كاظم هاشم نعمة: **النظام العالمي الجديد وانعكاساته على القضية الفلسطينية**، ملحق دورات التعليم المستمر، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1991، ص1.

الولايات المتحدة الأمريكية على فرض الحلول بما يناسب مصالحها على القضايا الدولية والصراعات الإقليمية، فالولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بدور حاسم في أي صراع تختار المشاركة فيه في أي مكان من العالم، وتستطيع استخدام عناصر قوتها المختلفة لإرساء قواعد النظام العالمي وتنفيذها[1].

إن ما حدث في حرب الخليج الثانية يمثل نموذجاً لهذه القدرة، حيث تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من حشد التأييد الدولي في مجلس الأمن ضد الاحتلال العراقي للكويت، وشكلت ائتلافاً عسكرياً ضخماً تحت قيادتها تولى العمل العسكري ضد العراق، بل إنها نجحت في إظهار العمل ضد العراق على أنه بداية لوضع أسس نظام عالمي جديد، ذلك المصطلح الذي استخدمه الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش لأول مرة أمام الاجتماع المشترك لمجلس الكونجرس في أيلول/ سبتمبر عام 1990، وعاد مرة أُخرى ليصف بدء عمليات عاصفة الصحراء ضد العراق على أنها بداية تشكيل هذا النظام[2].

هذا في حين أن التحرك الأمريكي في جوهره جاء وليد إدراك القيادة الأمريكية من تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية، الأمر الذي استدعى التدخل على غرار ما حدث في كوريا وفيتنام، وأنجولا، وتشيلي وجرينادا وبنما، فما حدث في أزمة الخليج عامي 1990-1991 لا يختلف عن هذه السوابق من حيث الدوافع[3].

وفي أعقاب غزو العراق للكويت، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أن "استيلاء العراق على الكويت وخطر سيطرته على السعودية بالتهديد أو الغزو، يمثل تهديدا حقيقا للمصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، وأن الأمر يحتاج إلى اتخاذ رد فعل حاسم"[4]، إذ أن حرب الخليج الثانية كانت نقطة الانطلاق لترويج مفهوم النظام العالمي

---

(1) د. ودودة بدران: الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، في: د. محمد السيد سليم (محرر): النظام العالمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1994، ص25.

(2) Ernst B Haas: **Collective Conflict Management: Evidence for a new World Order?**، In Thomas George Weiss **Collective Security in a Changing World**، Lynne Rienner Publishers، Colorado، USA، 1993، P.97.

(3) David S Mason: **Revolution in East-Central Europe: The Rise and Fall of Communism and The Cold War**، Westview Press، Colorado، USA، 1992، P 170

(4) محمد عبد الحليم أبو غزالة: درع وعاصفة الصحراء – حرب الخليج الثانية والأمن القومي العربي، مطابع أخبار اليوم التجارية، القاهرة، 1995، ص25.

الجديد، وأفضل تجربة اختباريه له[1]، ويؤكد ذلك ما قاله الرئيس الأمريكي (جورج بوش) عام 1991 للكونجرس: "إن حرب تحرير الكويت أول اختبار لهذا العالم الجديد الذي أخذ يظهر للعيان"[2].

وبعد مشاورات مع الدول الغربية، حدد الرئيس جورج بوش في الخامس من آب/ أغسطس أهداف السياسة الأمريكية في أربع نقاط هي:

1- الانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط لكل القوات العراقية من الكويت.

2- عودة الحكومة الشرعية للكويت.

3- تأمين واستقرار السعودية ودول الخليج.

4- تأمين وحماية أرواح المواطنين الأمريكيين بالخارج[3].

وعلى صعيد التحرك العسكري لمواجهة الأزمة أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية بعد ساعة من الغزو، أوامرها لمجموعة حاملة الطائرات "انديبندنت" بالتوجه من المحيط الهادي إلى الخليج ولحاملة الطائرات "أيزنهاور" بالإبحار إلى الشرق الأوسط، وشرعت واشنطن بعد ذلك في الإعداد لإرسال القوات المحمولة جواً[4].

وبدأت الإدارة الأمريكية مرحلة جديدة في إدارتها للأزمة في الأسبوع الثاني من أيلول/ سبتمبر فقد أعلن ريتشارد تشيني وزير الدفاع لأول مرة عن وصول عدد القوات الأمريكية في الخليج إلى 100 ألف جندي وفي نفس اليوم بدأ جيمس بيكر وزير الخارجية يدلي بتصريحات عن وجود خيارات يتم تداولها لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت، وبدأت القيادة العسكرية الأمريكية تتحدث عن وجود خطط وبدائل تمكن القوات الأمريكية من مهاجمة الأهداف الاستراتيجية العراقية إذا قرر الرئيس بوش قرار الهجوم،

---

(1) د. حميد حمد السعدون: فوضوية النظام العالمي الجديد، دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص65.

(2) ثيويومر: عالم بعيد عن النظام والسيطرة، في: مجدي نصيف: حرب الخليج والنظام العالمي الجديد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص47.

(3) Department of Defense: **Conduct of the Persian Gulf War: Final Report to Congress**، Dept of Defense، Washington، USA، 1992، P 22.

(4) Michael J Mazarr، Don M. Snider and James Blackwell· **Desert Storm: The Gulf War and What We learned**، Westview Press، Colorado، USA، 1993، PP 49-51

واستمر هذا الاتجاه في تصاعد الأزمة، وترافق ذلك مع إعلان وزير الدفاع الأمريكي عن وصول عدد القوات الأمريكية إلى 150 ألف جندي، مؤكدا أنها قد تشتبك في عمليات قتالية في المستقبل القريب، وقد اعتمدت الإدارة في هذه الفترة على التهديد الواسع باستخدام القوة ضد القوات والأهداف الاستراتيجية لإفقاد القيادة العراقية توازنها وإجبارها على سحب قواتها من الكويت، وترافقت التهديدات العسكرية مع ضغوط سياسية واقتصادية، والإعلان عن تعزيزات جديدة في المنطقة واحتمالات الصدام المسلح[1].

وفي سياق هذا التحليل العام تأتي الأهداف الأمريكية الأُخرى ضمن الاعتبارات الاستراتيجية الحاكمة لسياستها في المنطقة والتي كان في طليعتها ضمان تدفق النفط لها وحلفائها بالأسعار التي تناسب الاقتصاد الأمريكي، ثم نصرة الأصدقاء الذين استنجدوا بها لإخراج العراق من الكويت فضلا عن اعتبارات إقليمية تتصل بحماية أمن إسرائيل التي شملها التهديد في بعض مراحل الأزمة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد وجدت نفسها ولأول مرة أمام محك حقيقي لإثبات قيادتها للعالم وإدارة أزماته، وفي ظل هذا الإطار من الفهم، كان الإصرار الأمريكي على تحقيق نصر حاسم ومهم يعيد الاعتبار والهيبة العسكرية الأمريكية، بعد خيبة فيتنام ومرارتها[2].

وقد منحت نهاية الحرب الباردة الولايات المتحدة الأمريكية مركز القوة العظمى الوحيدة في العالم، الأمر الذي رتب عليها مسؤوليات جسام في مقتضيات الأمن العالمي، والذي يبرر بدوره للولايات المتحدة الأمريكية وعلى الفور التدخل العلني أكثر فأكثر في المسائل الدولية والإقليمية وحتى في الشأن الداخلي للدول، من خلال سياسة أمنية قائمة على التدخل الفعال في الشؤون الدولية، وهكذا نرى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل وصياغة بيئة عالمية من خلال مجموعة الوسائل المتوفرة لها بما فيها العسكرية وشبة العسكرية والدبلوماسية والتعاون الاقتصادي، وضبط التسلح، ومنع الانتشار في سبيل تعزيز الأمن الأمريكي.

لقد غيرت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثمانينات من ترتيب أولويات سياستها الخارجية نتيجة المتغيرات التي حصلت بقيام الثورة الإسلامية في إيران، والغزو السوفيتي

---

(1) تمام البرازي: العراق وأمريكا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص89-90.

(2) د. فتحي العفيفي: الخليج العربي النزاعات السياسية وحروب التغيير الإستراتيجي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2003، ص128.

لأفغانستان، والحرب العراقية-الإيرانية[1]، بيد إن نزوع الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيادة العالم كان بحاجة إلى فعل دولي يدفع بالعالم إلى الانسياق وراء هذه القيادة، ويعترف الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة (بيريز دي كويلار) بذلك ضمناً بقوله: "إن الحرب في الخليج جرت بتفويض من الأمم المتحدة، ولكن لم تكن الأمم المتحدة هي التي قادتها"[2].

ومن هنا جاء التخطيط الهيكلي للعمل ضد العراق الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية عملياً أثناء أزمة الخليج الثانية التي اندلعت إثر قيام العراق بغزو الكويت وإعلان ضمها له حيث أكدت التفاعلات الدولية التي تمت خلال هذه الأزمة، أن الحرب الباردة بين القوتين العظميين قد وصلت إلى نهايتها بالفعل خلال أزمة الخليج، هكذا حظي شعار النظام الدولي الجديد بمصداقية كبيرة، وخصوصا بعد أن بدأ مجلس الأمن يمارس دوره كما هو مرسوم في الميثاق ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة وثبت في يقين الكثيرين، خلال الشهور الأولى للأزمة أن هناك جديداً بالفعل في النظام العالمي، وأن هذا الجديد يمثل تحديداً في أن الأمم المتحدة سوف تلعب من الآن فصاعداً دوراً فعالا ليس لمعاقبة النظام العراقي وحده وإنما لمعاقبة كل الخارجين عن الشرعية الدولية[3].

وبعد ساعات قليلة من وقوع غزو العراق للكويت، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (660) في 3 آب/ أغسطس مقرراً وجود خرق للسلم والأمن الدوليين، ويعني هذا أن المجلس تصرف منذ الوهلة الأولى بشأن الأزمة وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو الفصل الذي ينص على صلاحية مجلس الأمن في الحالات القصوى بالقيام بعمليات عسكرية، برية، وبحرية، وجوية، طالما كان ضرورياً لحفظ وإعادة السلام والأمن الدوليين، وأصدر مجلس الأمن في هذا الشأن اثني عشر قراراً ما بين 2 آب/ أغسطس و29 كانون الأول/ ديسمبر 1990، وضمنها القرار رقم (687) الذي تضمن التخويل باستخدام القوة العسكرية ضد

---

(1) وحول طبيعة الآثار السياسية والاقتصادية والإستراتيجية التي حملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغير أولويات سياستها الخارجية في المنطقة تحت ضغط تلك الأحداث، انظر: وليم جي. تيلور: المصالح الأمريكية ومستقبل الصراع، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الكتب المترجمة، العدد 16، بغداد، 1984.

(2) محمد سيد أحمد: حول إشكالية النظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 104، إبريل 1991، ص27.

(3) د. سعاد محمد محمود: العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منطقة حلف شمال الأطلنطي (دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسية الخارجية الأوروبية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص38.

العراق، وأريد بالسلوك الأمريكي إضفاء الشرعية الدولية، وهكذا فإن حرب الخليج الثانية وإن كانت أول صراع حضاري من نوعه بين دولة صغرى في عالم الجنوب والولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[1]، وتضمنت هذه القرارات عدد من المعايير الوقتية والتدابير غير العسكرية والتهديد والتدابير العسكرية[2].

وتوالي صدور القرارات من مجلس الأمن حسب تطور الأحداث كما يلي:

صدر القرار رقم (661) في 6 آب/ أغسطس بحظر التجارة مع العراق والكويت وتكوين لجنة مراقبة لتطبيق الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة، ثم اصدر مجلس الأمن قراره رقم (662) في 9 آب/ أغسطس وطالب مرة أُخرى بان ينسحب العراق فوراً وبدون قيد أو شرط، ثم صدر قرار رقم (664) في 18 آب/ أغسطس مطالباً العراق بالسماح بمغادرة الأجانب من العراق والكويت على الفور، وبعدها جاء قرار رقم (665) في 25 آب/ أغسطس 1990 بفرض الحظر على الملاحة الجوية ودعوة جميع الدول الأعضاء إلى التعاون في تطبيق الحظر، وصدر قرار رقم (666) في 13 أيلول/ سبتمبر 1990 الخاص بوضع إجراء يتم من خلاله تحديد الاحتياجات الإنسانية من إمدادات الغذاء والدواء للمدنيين في العراق والكويت، وجاء القرار رقم (667) في 16 أيلول/ سبتمبر 1990 بإدانة العراق بسبب احتجازه للأجانب كرهائن، ثم جاء قرار رقم (670) في 25 أيلول/ سبتمبر 1990 بفرض حظر جوي على العراق ودعوة جميع الدول الأعضاء لاحتجاز السفن والطائرات العراقية، وصدر قرار (674) في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1990 والقاضي بمطالبة الدول الأعضاء بجمع أدلة حول انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها العراق، وجاء القرار رقم (678) في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 والذي يعد من أخطر القرارات وأهمها في تاريخ هذه الأزمة لأنه أوضح بشكل جلي موعد العمليات العسكرية القادمة ضد العراق، حيث اعتبر تاريخ 15 كانون الثاني/ يناير 1991 آخر موعد أمام العراق للامتثال لقرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى الانسحاب غير المشروط، وتفويض

---

(1) المهدي المنجرة: الحرب الحضارية الأولى – مستقبل الماضي وماضي المستقبل، دار عيون، الدار البيضاء، 1991، ص69.

(2) أحمد يوسف القرعي: مجلس الأمن وإدارة أزمة الخليج، مجلة السياسية الدولية، العدد 103، القاهرة، يناير 1991، ص76-78.

الدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة باستخدام كافة الوسائل لاستعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة، وبالفعل وبعد اعتماد قرار مجلس الأمن رقم (678) الصادر في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، والقاضي باستخدام الوسائل اللازمة لدعم شروطها في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، أعلنت دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بدء تنفيذ حملتها العسكرية الجوية على القوات العراقية في الكويت وفي العراق بتاريخ 16 كانون الثاني/ يناير 1991[1].

وعليه فإن عملية التدخل العسكري المباشر كأحد الخيارات التي طرحت على تلك الإدارات استهدفت السيطرة على منابع النفط في المنطقة الذي يعد أبرز المحركات الحقيقية لحرب الخليج الثانية 1990م، لحماية ودعم أنظمة الحكم والأسر الحاكمة في المنطقة كما يقول "تاكر"[*] الوسيلة المعززة لهذه السيطرة يضيف "علينا إلحاق الهزيمة بالقوى الراديكالية، وعلينا دعم الأنظمة اليمينية حتى لو اضطررنا إلى إرسال القوة المسلحة الأمريكية لتثبيتها"[2].

ولنتساءل كيف تعاملت الإدارة الأمريكية في توظيف واستثمار أزمة الخليج الثانية 1990م؟

يكشف لنا المنهج التحليلي للأسلوب الذي عالجت به الإدارة الأمريكية الأزمة عن الطبيعة المفرطة في تناقضها للقواعد التي نظمها الفكر المعني بإدارة الأزمة، وهو ما يؤكد أن الإدارة الأمريكية لم تكن جادة في حل الأزمة على نحو سلمي يضمن مصالح الأطراف المعنية، فالإدارة الأمريكية أولا أرادت الانسحاب غير المشروط من الكويت وهذا يعني بالطرق السياسية والدبلوماسية عدم المرونة والتصلب في المواقف، وهي بذلك لم تعط قطعا تلك المسافة الفاصلة بين "الانسحاب المشروط" و"الانسحاب غير المشروط" إذا كانت هناك نوايا سليمة وصادقة لحل الأزمة تعويم كلمة الانسحاب بدون ربطها بـ "من دون قيد أو شرط" التصلب

---

(1) يمكن مطالعة بقية قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق من خلال موقع الأمم المتحدة (www un org).

(*) ويذكر أن روبرت تاكر هو أستاذ العلاقات الدولية بجامعة "جونز هوبكنز" وكان مستشار الرئيس "رونالد ريغان" أثناء حملته الانتخابية.

(2) نقلا عن د. غسان سلامة: السياسة الأمريكية – الإدارة الحالية، في: مجموعة باحثين: السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص332.

والتصعيد، فضلاً عن أن هذه الشروط إهانة للطرف الآخر، وهذا ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعيه جيداً لغلق الطريق أمام أية تسوية سلمية. فضلاً عن أن الإدارة الأمريكية رفضت أي شكل من أشكال التفاوض مع العراق قبل الانسحاب، الأمر الذي يعني انقطاع لغة الحوار المباشر الذي يعد أمراً أساسياً للتعرف على طبيعة النوايا، والمواقف والحلول والبدائل المقترحة بهدف التوصل إلى حل سلمي، مما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تريد حلاً إلا عن طريق الخيار العسكري، كما اعتمدت الإدارة الأمريكية أسلوب التهديد للارتقاء إلى حالة التوتر إلى مستوى لا يمكن معه إلا الخيار العسكري.

إن ظروف حرب الخليج الثانية يجب أن تقرأ في ظل المعطيات السابقة وليس بوصفها حادثاً عرضياً جاء كرد فعل على دخول الكويت أو من أجل تحريره، ولذلك تتسم أزمة الخليج 1991 منذ بدايتها بالتعقيد الشديد لما تتضمن من عناصر غير تقليدية تجعل عملية إدارتها أكثر صعوبة من أزمات عديدة سابقة شهدها النظام الدولي[1].

من هنا جاء تعزيز النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي الذي شكل الاحتفاظ بها أحد أهم ثوابت الاستراتيجية الأمريكية[2]، وهي المنطقة التي أريد للنظام العالمي الجديد أن يتبلور من خلال الأحداث التي مرت بها، وتعد من أهم مفاتيح السيادة العالمية، إذ تحتل أهمية خاصة نابعة من طبيعة التوازن الدولي والقدرة على التحكم في فرض الإرادة في حالة السلم والحرب على حد سواء[3].

---

(1) انظر وثيقة وزارة الدفاع الأمريكي:

Department of Defense· **United States Security Strategy for the Middle East**، Dept of Defense، Washington، USA، 1995، PP 27-29.

(2) عبد الله بن محمد العيلاني: صراع الهيمنة والفرص والمخاطر، 2000، ص1، على الرابط:
www alwatan com/graghics/2000/oct/22 10/heads/ot8 htm

(3) د. وائل محمد إسماعيل: الاتفاقيات الأمنية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها، مجلة الدراسات الدولية، العدد 9، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص19.

التوظيف الأمريكي للأزمة:

بعد غزو العراق للكويت تفجرت الأوضاع في منطقة الخليج العربي بعد أن تحولت الأزمة من أزمة إقليمية بين دولتين متجاورتين في منطقة من أشد مناطق العالم حساسية، إلى أزمة كان أحد طرفيها قوة دولية عظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك اعتبر حسب المنظور الأمريكي، امتحانا مهما للاستراتيجية الغربية والأمريكية ليس بسبب ما تتمتع به المنطقة من أهمية اقتصادية كونها مصدراً مهماً من مصادر النفط، بل لأنها تعد منطقة المستقبل في صراعها مع القوى الدولية الجديدة، وتأسيساً على ذلك قررت الإدارة الأمريكية منذ بداية الأزمة الجديدة، تحجيم قوة العراق عسكرياً واقتصادياً، بما يدعم مصداقيتها ومكانتها العالمية كقوة رائدة، وأن حجم التهديد الذي تمثله الأزمة على المصالح الغربية والدولية لا يقتصر على تلك المساحة التقليدية الخاصة بتأمين الدول الصناعية الغربية بالإمدادات النفطية في المنطقة وإنما تمثل تحدياً لـ "النظام الدولي الجديد" بمفهومه الأمريكي[1]، فضلاً عن حرص الولايات المتحدة الأمريكية منذ البدء على أن تؤدي دوراً أساسياً في تكوين حلف دولي مناهض للعراق غير مسبوق في مستوى التنسيق السياسي والعسكري، ويعتمد على تعاون وثيق بين القوتين العظميين، هو الأول من نوعه في إدارة الأزمات الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما اتخذت الإدارة الأمريكية منظمة الأمم المتحدة واجهة وغطاء دولي لاستصدار قرارات تضفي قدرا من الشرعية الدولية على تحركاتها السياسية والعسكرية، فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تطويع الأمم المتحدة، من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها وهذا ما عبر عنه وبوضوح الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) في أحد رسائله للكونجرس، حيث قال: (إن علينا أن نطوع الأمم المتحدة لدعم سياستنا لكي تكون مسئولة عنها برغم أن من غير المقبول تماماً فكرة وضع الولايات المتحدة الأمريكية جنودها تحت قيادة الأمم المتحدة لتمنح الأمن الجماعي فرصة العمل)[2].

ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مسئولة عن السيطرة على تفاعلات النظام الدولي بغير معقب عليها من قوى أُخرى منافسة لها أو شريكة معها، فوجدت هيمنتها عبر

---

(1) أنظر: د. محمد مظفر: "الطريق إلى حرب الخليج – دوافع ومقدمات حرب أمريكا ضد العراق"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997م، ص61-62.

(2) CNN International Transcript. President Clinton Explains Iraq Strike، December 16، 1998، In: http://edition.cnn.com/ALLPOLITICS/stories/1998/12/16/transcripts/clinton.html

استخدامها المنظمة الدولية، لتخلق واقعا جديدا في المنظمة الدولية وهو واقع غير مسبوق باستخدام الأمر الواقع بعد اختلال التوازن، وبهذا أصبحت القرارات التي تصدر عن مجلس الأمن متفقة تمام الاتفاق مع الرؤية والإدارة الأمريكية، إذ تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جميع جهودها لحمل أعضاء المجلس بالإرغام، والإقناع، والضغط، والابتزاز بالغش والتدليس، والدعاية الفجة وتلاعب الدبلوماسية المحترفة، على تنفيذ قراراتها من أجل دواعي حفظ السلام والأمن الدوليين، وكانت أزمة العراق هي التطبيق الأول في الوقت نفسه للشرعية الدولية في صورتها الجديدة على وفق الرؤية الأمريكية الخالصة، وبمقتضى هذه الرؤية انتزعت الولايات المتحدة الأمريكية دور مجلس الأمن، وسيطرت على الجمعية الدولية لأول مرة في تاريخ المنظمة الدولية إضافة لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بحمل العراق على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بانسحابه من الكويت، ولقد تجاوزت على تنفيذ هذه القرارات باستخدام القوة وتدمير القوة العراقية.

إن ضم العراق للكويت عسكرياً يخالف الشرعية الدولية مثلما فهمته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، لكن تلك الشرعية تكون مجمدة ضد كل ما تقوم به إسرائيل من ضم وإلحاق الأراضي العربية لكيانها وقد قرر مجلس الأمن معاقبة العراق بدفع تعويضات للكويت عما أحدثه من ضرر بالكويت ولكن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مع حلفائها قامت بتدمير منشآت العراق العسكرية ومعالمه الثقافية والحضارية وضرورياته الحياتية[1]، دون أن يصدر قرار دولي يلزم المعتدين بتعويض العراق جراء ما أصابه، وهذا ما تكرر لاحقاً في العدوان الأمريكي على العراق ومن ثم احتلاله عام 2003، وأخيرا يمكن القول أن أزمة الخليج 1990 التي حدثت في بداية انفلات الدور الأمريكي خارج حدود وشروط لعبة التنافس التي كان يفرضها النظام الدولي في الحرب الباردة، أتاحت الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها لهذه الأزمة استخدام الشدة والقسوة فيها. من خلال شن حرب مدمرة ضد العراق وألحقتها بتأسيس قاعدة لغرض حصار اقتصادي شامل لبعث رسالة لدول العالم الأُخرى بأن العصا الأمريكية ستكون قاسية مع أي طرف دولي آخر يحاول الوقوف بوجه الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الكونية، والتي تأتي في مقدمتها السيطرة على منابع النفط في الخليج العربي وحماية أمن إسرائيل. وهما هدفان يمثلان مصلحة أمريكية حيوية هامة وهذا يعني

---

(1) د. عبد الوهاب رشيد: التحول الديمقراطي في العراق – المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص47- 49.

حسب مفهوم الأزمة أن تعرض أي منهما للتهديد والخطر يثير أزمة دولية ينبغي الرد عليها بحزم وشدة وقوة لتحجيم وتدمير القدرات التي ربما تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن أزمة الخليج الثانية عام 1990م كانت أكبر أزمة حقيقية- في مرحلة- ما بعد الحرب الباردة، إلا أنه تم إدارتها بسهولة وكفاءة أكثر من أي أزمة مضت نتيجة التغيرات الكبيرة في السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي آنذاك، وقد استطاعت كل الدول تقريباً أن ترى الأزمة لا من منظور أيدلوجي ولا في إطار علاقة الشرق بالغرب، ولكن كمسألة اعتداء وضم مباشرين وقد حاول صدام حسين أن يستحضر مفردات العالم الاستراتيجي لحقبة الحرب الباردة ولكنه فشل[1]، وقد دفعت هذه التطورات نحو الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام، وترسيخ هيمنتها على العالم الثالث وقضاياه الاستراتيجية بشكل خاص، وأصبحت الإرادة الأمريكية أهم عوامل البيئة الدولية وأولها وأكثرها تأثيراً في القرارات الاستراتيجية بشأنها أو بشأن قضاياها من المجتمع الدولي[2].

إن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على مقدراته وتحاول تطويع الأمم المتحدة والقانون الدولي بما يخدم مصالحها، وتستخدم وسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وحماية البيئة والحق في التدخل الإنساني كشعارات براقة لحماية مصالحها[3]، وخلاصة ما تقدم يمكن القول أن منطقة الخليج تعد من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية بغض النظر عن ماهية الإدارة الأمريكية الحاكمة نظراً لاحتواء تلك المنطقة على احتياطات نفطية هائلة فضلا على أنها منطقة نفوذ أمني للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

كما ظهرت وسائل جديدة لإدارة الأزمات وأحد أهم هذه الوسائل هو ظهور مفهوم الشرعية الدولية بما يعنيه من إمكانية إقامة تحالف لحل أزمة معينة يعتقد أنها تمثل انتهاكاً لمفهوم الشرعية الدولية، كما تراه القوى المهيمنة في النظام الدولي، ومثلت أزمة

---

(1) Graham E Fuller: **Soviet-American Co-Operation in the Middle East: The Changing Face of International Conflict**، In. Steven L. Spiegel. **Conflict Management in the Middle East**، Westview Press، Colorado، USA، 1992، PP 15-16

(2) د. مصطفى علوي: بيئة القرار الإستراتيجي ووضعه، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 37، بيروت، تموز 1991، ص 41- 42.

(3) صلوح فوزي: أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2002، ص17.

الخليج الثانية عام 1990 أول تجربة وأكثرها نجاحاً، وشهدت أزمات أخرى مثل هذا التحالف وإن حققت نجاحاً بدرجات متفاوتة كأزمات يوغوسلافيا السابقة، والصومال، وكمبوديا وغيرها[1].

إن حرب الخليج الثانية قد وفرت للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لتحقيق أهدافها التي كانت تخطط لها منذ زمن بعيد والتي كان من المتعذر تحقيقها من دون هذه الحرب وافتعال الأزمة، لذلك عملت جاهدة على استغلالها بشتى الوسائل وفي مختلف الاتجاهات واضعة نصب عينيها مصالح حلفائها التقليديين سواء الاقتصادية منها أو الأمنية.

---

(1) د. مصطفى علوي: القوتان العظميان وإدارة أزمة الشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1991، ص46.

الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة كوسوفا:

بعد انتهاء الصراع المسلح في البوسنة والهرسك والدور الذي لعبه سلوبودان ميلوسوفيتش في تفجير هذا الصراع لأسباب عنصرية ودينية واستمراره حوالي خمس سنوات (1991-1996) حدث خلالها انتهاكات إنسانية خطيرة بإثارة الصراعات العرقية بين الألبان الذين يشكلون 92% من سكان هذا الإقليم والصرب الذين يشكلون أقلية من النسبة الباقية، مما دفع الألبان لبدء مقاومة هذه السياسة حيث قاموا بتشكيل حكومة لهم وجيش أطلق عليه "جيش تحرير كوسوفا" وبدأت عمليات مقاومة الوجود الصربي من خلال المواجهة العسكرية بين أفراد الجيش والقوات الصربية في الإقليم. وأمام تصاعد الموقف عملت بلغراد على زيادة قواتها المسلحة، وأرسلت العديد من الميليشيات المسلحة للإقليم وحدثت انتهاكات إنسانية خطيرة على يد تلك القوات والميليشيات الصربية مما دفع الآلاف من ألبان كوسوفا للجوء إلى الدول المجاورة خاصة مقدونيا وألبانيا[1].

وفي ظل هذا التصعيد الخطير، وبعد مرور عام من المفاوضات ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس حلف الأطلنطي لتتدخل مباشرة في الأزمة مع نهاية عام 1998م، بيد أن الحملة الجوية التي قام بها الناتو ضد يوغسلافيا شكلت واحدا من أهم الصراعات المسلحة في العالم خلال عقد التسعينات وتعد أكبر عملية عسكرية تشهدها القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، كما كانت هذه الحرب في أحد جوانبها، انعكاساً لتوازنات القوى العالمية في فترة ما بعد الحرب الباردة، فضلاً عن أنها جاءت تطبيقا لمنظومة جديدة من المعايير والمبادئ التي تسعى بعض القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرسائها وجعلها أساسا للعلاقات الدولية خلال الحقبة القادمة[2].

---

(1) مجدي نصيف: ألبان كوسوفو والحرب في البلقان، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 1999، ص5-6.

(2) د. أحمد إبراهيم محمود: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان، مجلة السياسة الدولية، العدد 13، القاهرة، يوليو 1999، ص116.

بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت في إدارة الأزمة في كوسوفا منذ البدء للأسباب التالية:

1- اقتناع الإدارة الأمريكية بخطورة ما يجري في البلقان على أمن أوروبا إذا ما خرج هذا الصراع عن نطاق السيطرة، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية اشتركت واضطرت لدخول الحربين العالميتين الأولى، والثانية بسبب أوروبا لذا كانت مقتنعة أن التدخل في مرحلة مبكرة أفضل وأقل تكلفة من التدخل المتأخر.

2- بسبب التداخل الحاصل بين مكونات القوة الطاغية التي تمتلكها مع نزعة الغرور والعجرفة التي مارستها مع الجميع، الأمر الذي أقنعها أن تتقمص الدور الحاسم في إنهاء أي صراع يهددها وحلفاءها. أي أن الدافع الذاتي كان طاغياً وواضحاً دون لبس.

3- أن منطقة البلقان هي منطقة فراغ استراتيجي قد يغري قوة معينة (مثل روسيا) على التطلع لسد الفراغ والانطلاق منه لإعادة بناء النفوذ الروسي في المنطقة مما يعد مصدر تهديد لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك سعت منذ اللحظة الأولى إلى تحقيق هدفين:

أ- فرض تسوية تكبح جماح القومية الصربية، وتحول في الوقت نفسه دون قيام دولة إسلامية مستقلة في كوسوفا، أو انضمام هذا الإقليم إلى ألبانيا.

ب- استكمال مد النفوذ الأمريكي إلى حدود الدولة الروسية ذاتها من خلال قلع كل مؤثرات التعويق التي تقف في وجه هذا التحد حتى تصبح تطورات الوضع الداخلي في روسيا تحت المراقبة المباشرة والسيطرة[1].

في هذا السياق يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتدخل في كوسوفا لاعتبارات إنسانية كما يبدو ظاهرياً، أو لإنقاذ المسلمين من عمليات التطهر العرقي وحرب الإبادة الجماعية التي فرضت عليهم من قبل الصرب، فالعلاقات الدولية لم تعرف حالة تدخل واحدة استخدمت فيها الوسائل العسكرية، بهذا الحجم المكثف لأسباب إنسانية بحتة إلا إذا توافقت الأبعاد الإنسانية مع مصالح سياسية أو استراتيجية، واقتصادية أُخرى، وهذا هو حال التدخل الأوروبي ثم التدخل الأمريكي في أزمة كوسوفا، فأزمة كوسوفا ليست أزمة سياسية منفصلة وقائمة بذاتها وإنما هي حلقة في سلسلة من الأزمات

---

(1) كامل إبراهيم: كوسوفو ... إلى أين؟، مجلة الوطن العربي، العدد 125، باريس، 1998، ص18.

المترتبة على تفكك الدولة اليوغسلافية، وانهيارها وكانت بداية عملية التفكك والانهيار، مع إعلان جمهوريتي (سلوفينيا) و(كرواتيا) انفصالهما عن اتحاد الجمهوريات اليوغسلافية الست عام 1991م.

والتدخل العسكري الأمريكي في كوسوفا أمر بالغ الأهمية، فلم تكن حالة تدخل دول حلف الناتو في كوسوفا هي حالة التدخل الأولى، في فترة ما بعد الحرب الباردة تحت ادعاءات الإنسانية، إلا أن تلك الأزمة أديرت بالكامل بإدارة أمريكية ووفقاً للرؤية الاستراتيجية الأمريكية، فضلا عن ذلك فإنها تدخلت عسكريا دون تفويض من مجلس الأمن وبقرار منفرد من دول الأعضاء في الحلف، ودون الاهتمام بالحصول على تفويض بتدخلها في محاولة إضفاء الشرعية على تحركاتها العسكرية مما يشكل سابقة جديدة في العلاقات الدولية[1]، ولكن الجديد كان يتمثل في أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمة، فعندما قررت استخدام العمل العسكري لفرض نوع من التسوية التي تريدها فإنها قررت أن يتم ذلك من خلال حلف شمال الأطلسي ومن دون أن تحصل على تصريح مسبق من مجلس الأمن، كما يقضي ميثاق الأمم المتحدة، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمدت ليس فقط تهميش مجلس الأمن وإنما إهماله تماما والتصرف وكأنه جهة لا وجود لها، وهذا أمر خطير بالغ الدلالة. مما يؤكد القول الشائع بالانفراد الأمريكي وهيمنته على عموم ساحة الصراع الدولية.

بيد أن منظومة القيم الجديدة للنظام العالمي الجديد قد فتحت الباب على مصراعيه لاحتمالات التدخل العسكري الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، وأصبحت سيادة الغالبية من الدول تقع تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد فرض قيمها عليها[2].

ليست هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تهميش دور الأمم المتحدة أو تستخدم فيها القوة بشكل جماعي بعيدا عن الإطار العام للشرعية الدولية، ويلاحظ أن الاستخدام الجماعي للقوة خارج إطار الأمم المتحدة كان يتم في الماضي تحت ذرائع ومبررات قانونية، كالادعاء مثلا بأنه يتم في إطار الدفاع الجماعي الشرعي عن النفس أو أنه يتعلق بالشؤون الداخلية وغير ذلك من الادعاءات، غير أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) بقيادة الولايات

---

(1) د. أحمد إبراهيم محمود: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان، مصدر سابق، ص116.

(2) C J Dick· **Conflict in a Changing World: Looking Two Decades Forward**، Conflict Studies Research Centre، Shrivenham، UK، 2002، P.20.

المتحدة الأمريكية لم يكن في هذه المرحلة حريصا حتى على مجرد الاحتماء بأي غطاء شرعي أو البحث عن أي مبررات قانونية أو شرعية، بل يكفي للحلف أن يعلن مبرراته الخاصة لإضفاء المشروعية، وتلك سابقة لا مثيل لها في تاريخ العلاقات الدولية منذ نشأة الأمم المتحدة أو منذ قيام حلف شمال الأطلسي، لأن الحلف يضع نفسه في مثل هذه الحالة موضع الجهة المسئولة عن تحديد الخارجين على الشرعية الدولية ومعاقبتهم(1).

أما الأهداف غير المعلنة للاستراتيجية الأمريكية في أزمة كوسوفا فهي:

1- تأكيد الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية لحلف شمال الأطلسي.

2- إعادة ترتيب أوضاع منطقة البلقان على نحو يعيد استقرارها ويحقق رضاءها واندماجها في أوروبا من ناحية، ومن جهة أُخرى كسر الحلقة المتبقية لعلاقة روسيا المتميزة بصربيا في هذه المنطقة، والتمهيد لتوسيع حلف شمال الأطلسي حتى أبواب هذه المنطقة إلى حين حدوث تغيير في روسيا يجعلها جزءاً من نظام الأمن الأوروبي، وإذا لم يتحقق هذا الهدف فلا بد من احتواء روسيا.

3- اختبار مدى التغير في طبيعة تسليح حلف شمال الأطلسي خلال الفترة الماضية، وإثبات مدى فاعلية العسكرية الأطلسية أمام العالم.

4- إفساح الطريق أمام حل قسري من نوع جديد لصراع القوميات في البلقان وقد ظهرت أول بشائر هذا الحل القسري في البوسنة(2).

جاءت هذه الأزمة نموذجاً تطبيقياً للاستراتيجية الكونية الأمريكية الجديدة فالولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تسيطر على العالم وقد ظهر هذا منذ انتهاء الحرب الباردة لاسيما منذ حرب الخليج الثانية عام 1991 وجاءت أزمة كوسوفا كي تثبت هذا التطور الذي حدث في القيادة العامة للنظام العالمي الجديد.

---

(1) Robert W Chandler Tomorrow's War، Today's Decisions، McLean، Va.، AMCODA Press، New Yoık، USA، 1996، P 229

(2) Gerard Baudson The New World Order and Yugoslavia، ING-PRO Press، Belgrade، Yugoslavia، 1996، P 52

لقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقود العالم من خلال حلف شمال الأطلسي في تطبيق الاستراتيجية الجديدة في قضية كوسوفا التي تضمن إدارة الأزمات في العالم، فلم يعد حلف شمال الأطلسي يرى أن من الحتمي أو الضروري أن تعود قيادة النظام العالمي والأزمات العالمية إلى منظمة الأمم المتحدة.

تمثل أزمة كوسوفا نقطة انتقال هامة بين مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية من حيث الديناميات السياسية والمنطق السياسي في المسرح الأوروبي من جهة، والأفكار والتصورات والإستراتيجية والتساؤلات المطروحة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة من جهة أُخرى، وبقدر ما هي مأساة فإنها في الوقت ذاته نمط جديد من صراعات الأقوياء وهيمنتهم، فقضية كوسوفا هي النموذج الأمثل والمختبر الأشمل لكافة الديناميات السياسية القديمة والجديدة في العالم، رغم حدوثها في أوروبا التي عادت مرة أُخرى لتكون مركز الأحداث في العالم، بيد أن خبرة أوروبا من خلال معالجة البوسنة والهرسك جعلتها تعي خطورة وجود صرب في كوسوفا، لأنها لن تكون حربا محدودة كالبوسنة، فمع الوجود القومي للألبان في كل من مقدونيا والجبل الأسود وألبانيا، يصبح من المستحيل حصر الصراع الصربي الألباني في كوسوفا، بل يصبح انتقال العنف للبلدان المجاورة مثل اليونان وبلغاريا وتركيا، مما يؤدي إلى حرب إقليمية في شرق أوروبا، ولذلك أخذت فرنسا وايطاليا وبريطانيا في مراسلة بلغراد خلال عام 1995-1996م وتهديدها عسكرياً إذا انتقلت الحرب إلى كوسوفا، لوجود هذه الأزمة قبل قضية البوسنة والهرسك، وفي كل لحظة كان هناك تهديد بضرب (كوسوفا)، وكان الوعي الأوروبي مراقباً وملاحظاً له قبل البوسنة، أي أن المخطط الصربي إزاء كوسوفا كان موجوداً من قبل[1].

استندت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بعض قرارات مجلس الأمن التي جاءت وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق، وأكدت على أن القرار رقم (1199) في أيلول/ سبتمبر 1998، الذي وصف الموقف في كوسوفا باعتباره تهديدا للسلم والأمن الدوليين، فضلا عن ذلك صعوبة استصدار قرار جديد من المجلس يسمح لها باستخدام القوة العسكرية خاصة في ضوء الاعتراض الروسي، بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعول أيضاً على تأييد قرارات مجلس الأمن لجميع المطالب والجهود التي بذلتها دول الناتو ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي والتي سبقت العمل العسكري، على أساس أن قرارات مجلس الأمن قد

---

(1) Bruce W Nelan: **Into the Fire**، Time Magazine، USA، Vol. 153، 5 April 1999، P 31.

أوكلت إلى المنظمتين المذكورتين العديد من المهام مما هيا لتفسيرها على نحو يؤكد مشروعية العمل العسكري من جانب الناتو[1].

وتأسيسا على ما تقدم، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه على الحلف أن يواجه تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين ناجماً عن الإبادة الجماعية والجرائم الأُخرى ضد الإنسانية[2]، فضلاً عن أن تلك العملية وإدارة الأزمة هي أمريكية الطابع والجوهر، حيث حكمتها الرؤية الإستراتيجية الأمريكية، فلقد كان حجم القوات الجوية الأمريكية المشاركة هو الأكبر من بين قوات الحلف المشاركة في الحرب كما كان قائد العملية (ويسلي كلارك) أمريكيا وهو قائد القيادة الجنوبية لحلف شمال الأطلنطي.

فضلاً على ذلك كانت الإدارة الأمريكية هي التي دفعت من الناحية السياسية نحو تصعيد الموقف في مواجهة حكومة بلغراد، وفرضت المزيد من الشروط عليها من أجل الدفع في اتجاه المواجهة العسكرية[3]، بيد أن الجهود الدولية قد بدأت في التوصل لتسوية مناسبة لأزمة كوسوفا ابتداء من آذار/ مارس 1998، ونشطت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مجموعة الاتصال الدولية للدعوة لبدء حوار جاد وغير مشروط للتوصل للتسوية السلمية، إلا أنه مع تدهور الموقف أصدر مجلس الأمن قراره 1199، أيلول/ سبتمبر 1998، بأن الوضع في كوسوفا بات يهدد السلم والأمن الدوليين، ثم جاء قرار رقم 1203 للتحقق من التزام الجانب الصربي بتوجهات مجلس الأمن[4].

وإزاء تلك التطورات بدأ المبعوث الأمريكي ريتشارد هولبروك تحركاته في تشرين الأول/ أكتوبر 1998 من خلال دبلوماسية المكوك وأعلن عن توصله لاتفاق مع الرئيس

---

(1) محمد فايز فرحات: الأمم المتحدة وأزمة كوسوفو، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، القاهرة، يوليو 1999، ص126.

(2) راجع: لويس هكين: تدخل حلف شمال الأطلنطي في كوسوفا، ترجمة: الطاهر بوساحية، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات، العدد (40)، أبو ظبي، 2001، ص15.

(3) د. أحمد إبراهيم محمود: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان، مصدر سابق، ص116.

(4) رضا شحاتة وآخرون: الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثالث، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2001، ص29.

ميلوسيفيتش حول كوسوفا ولكنه لم ينجح في مسعاه للنهاية[1]، فقد بدأت مجموعة الاتصال مفاوضات "رامبوبية" بفرنسا على مرحلتين: الأولى في رامبوبية من 6- 23 شباط/ فبراير، والثانية في باريس من 15- 18 آذار/ مارس 1999، وإن تلك المفاوضات كانت تسير في طريقها إلى حل الصراع، وركزت على جوهر الصراع من خلال التأكيد على ضرورة حصول ألبان كوسوفا على حكم ذاتي موسع مع وجود قوات عسكرية دولية لمراقبة الأوضاع في الإقليم، إذ رفض الجانب الصربي أن تتولى قوات حلف الناتو مهمة مراقبة خطوات تنفيذ الاتفاق وطرح بديلاً لذلك بأن تكون القوات من الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وهكذا فقد انفرط عقد المفاوضات في 19 آذار/ مارس 1999[2]، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت هي السبب في فشل مفاوضات رامبوبية ويرجع جوهر هذا الفشل إلى رفض حكومة بلغراد مشروع الاتفاق الذي من شأنه أن يخلق أوضاعاً تساعد الولايات المتحدة الأمريكية على فرض هيمنتها على منطقة البلقان من خلال ما كان ينص عليه الاتفاق من نشر قوات تابعة لحلف الأطلنطي لمراقبة الاتفاق[3].

وفي ظل تدهور الأوضاع الإنسانية، من جانب وعدم القدرة على ثني الرئيس ميلوسيفيتش عن موقفه، من جانب آخر سافر هولبروك إلى بلغراد، ووجه إليها إنذاراً نهائياً بالامتثال أو مواجهة غارات جوية وشيكة من حلف الناتو، وبطبيعة الحال لم يمتثل الجانب الصربي وأعلن الجنرال ويسلي كلارك أن الرئيس الصربي لم يترك للولايات المتحدة الأمريكية خياراً إلا الحرب[4].

وفي 23 آذار/ مارس عام 1999 صدرت الأوامر من جانب حلف الناتو وبعد ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية بشن الحرب الجوية ضد يوغسلافيا، واستمرت لمدة 78 يوما ولم تتوقف هذه العمليات العسكرية إلا بعد قبول بلغراد الشروط التي وضعها الحلف لوقف

---

(1) محمد يوسف عدس: البوسنة في قلب إعصار، دراسة في التاريخ السياسي، المختار الإسلامي، القاهرة، 2000، ص106-108.

(2) خديجة عرفة: مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص123.

(3) د. أحمد إبراهيم محمود: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان، مصدر سابق، ص117.

(4) رضا شحاتة وآخرون: مصدر سابق، ص30-32.

القصف، وانتهت حرب البلقان هذه في 15 حزيران/ يونيو 1999، وجاء قرار مجلس الأمن 1244 متضمناً نشر قوات مدنية وأمنية دولية في كوسوفا تحت إشراف الأمم المتحدة، وبحلول 20 حزيران/ يونيو 1999 كان الانسحاب الصربي من كوسوفا قد اكتمل[1]، لكن كوسوفا نجحت في حشد التأييد الدولي لما جاء في توصيات "إمارتي اهتساري" مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى إقليم كوسوفا في الثاني من شباط/ فبراير 2007، الذي شكل اللبنة القانونية الأساسية لأوضاع الإقليم، حيث حمل في طياته، خطوات جادة نحو استقلال الإقليم عن السيادة الصربية وكان أكثر الداعمين لها، الولايات المتحدة الأمريكية، وعموم دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما مكنها من أن يعلن البرلمان الكوسوفي في 17 شباط/ فبراير 2008، استقلال كوسوفا، كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة على إقليمها الجغرافي[2].

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا سعي الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو إلى تكريس نمط القطبية الأحادية، فقد انتزع حلف الناتو دول الأمم المتحدة وحمل على عاتقه مسؤولية تحديد التحرك العسكري.

لقد أظهرت تلك الأزمة بوضوح إرادة القوة لدى الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنه لم تعد الشرعية الدولية هي الميزان الوحيد لسلوك الدولة، فبالشرعية أو بدونها تنفذ الولايات المتحدة الأمريكية سياستها وتفرض سيطرتها على العالم بحكم هيمنتها واستصدار قرارات من مجلس الأمن، ولقد مثلت هذه الحالة نقطة تحول في مسار نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة، منذ أزمة العراق في حرب الخليج الثانية، فأزمة كوسوفا كشفت وبحق، موقع ومكانة الأمم المتحدة الحقيقية في عصر الهيمنة الأمريكية المنفردة ما بعد الحرب الباردة. وفي ذلك دلالة على المستوى العربي الذي تعيشه الدول في ظل الانفراد الأمريكي الطاغي على الساحة الدولية.

وبذلك سنتناول في الفصل الثالث مراحل الفكر الإستراتيجي الأمريكي في إدارة الأزمة في ظل المتغيرات التي شهدها النظام الدولي.

---

(1) مالك عوني: حلف الأطلنطي وأزمة كوسوفو – حدود القوة وحدود الشرعية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، القاهرة، يوليو 1999، ص113.

(2) د. حميد حمد السعدون: كوسوفا ومشكلة بناء الدولة، مجلة دراسات دولية، بغداد، تشرين الأول/ أكتوبر 2010، ص10.

الفصل الثالث

مراحل الفكر الإستراتيجي الأمريكي في إدارة أزمة العراق

المبحث الأول

الفكر الإستراتيجي الأمريكي تجاه العراق في عهد الرئيس بوش الأب في المدة من 1990-1992م

المبحث الثاني

الفكر الإستراتيجي الأمريكي تجاه العراق في عهد الرئيس بيل كلينتون في المدة من 1993-2001م

مقدمة:

شهد العالم ما بعد الحرب الباردة تحولات كبيرة مست مجموعة من القضايا أهمها في الجانب الفكري متمثلة ببروز نظريات وأفكار ورؤى جديدة حاولت تفسير المتغير الدولي، وظهور تحديات كبرى أخذت الطابع الكوني والتي اعتبرت من أهم تجليات عالم ما بعد الحرب الباردة، أو كما أصطلح عليه في كثير من الأدبيات بالنظام الدولي الجديد والعولمة الذي بشر به جورج بوش الأب ببزوغ نظام دولي جديد تكون الولايات المتحدة الأمريكية مسئولة عن ضمان استقراره وسيادة النموذج الأمريكي فيه، نظام أكثر قوة في متابعة العدل وأكثر أمناً في السعي نحو السلام، عالم تدرك فيه الأمم المسئولية المشتركة للحرية والعدالة، وقد شهد التفكير الإستراتيجي تطورات واكبت التحولات التي عرفها العالم من خلال الحرب الباردة ثم انتهائها، حيث قامت الإدارة الأمريكية بتحمل أعباء الدور الإستراتيجي العالمي الذي تتطلع إليه في الساحة الدولية بالانفراد بعالمية الدور ونجاح تلك الإدارة في تعبئة قوى التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991.

وقد أدى التفرد الأمريكي إلى اصطفاف دول عديدة وراء الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الأمنية في إضفاء الشرعية على إجراءاتها وإستراتيجياتها عن طريق تمرير سياستها عبر المنظمة الدولية، أن المتغيرات الدولية التي شهدها النظام الدولي نهاية ثمانينات القرن الماضي بتفكيك الاتحاد السوفيتي، أوضحت أن هناك اتجاهاً متزايداً يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية في تبني القرارات لمستقبل النظام الدولي في إطار القطبية الأحادية، ولقد أدت نهاية الحرب الباردة بالإستراتيجية الأمريكية إلى إعادة نظر شاملة تحاول فهم الأوضاع البيئة الدولية الجديدة، وبالتالي التكيف معها من خلال فحص الترتيبات والخيارات والتي ستنتهي بوضع الأهداف والتصورات المناسبة لتحديات المرحلة الجديدة.

المبحث الأول

التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه العراق في عهد الرئيس بوش الأب في المدة من 1990-1992

لقد أثرت التيارات الفكرية في رؤى القوى المؤثرة في صنع إستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، حيث أضحت القوة الأعظم في العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وقد كان لهذا الحدث الأثر الكبير على الساحة الدولية والتحول في ميزان القوى العالمية، إذ شهدت سنوات ما بعد انتهاء الحرب الباردة انهيار التحالفات التقليدية وقيام تحالفات جديدة محورها الولايات المتحدة التي برز دورها المميز في أعقاب انتهاء أزمة الخليج الثانية عام 1991، ظلت السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد في الأساس على مصالحها القومية الحيوية كدولة عظمى يتحدد سلوكها في ضوء الواقع الدولي مع بعض الاختلافات والتغير في التطبيق بين الجمهوريين والديمقراطيين، وبين الواقعيين والمثاليين، ومن هنا يحتدم الجدل بخصوص السياسة الخارجية الأمريكية، وهو الجدل الذي يمثل امتداد للمداولات واسعة النطاق بين مدارس الفكر الإستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مستقبل السياسة الخارجية والدور المستقبلي للولايات المتحدة في النظام العالمي[1].

وقد انعكس الاختلاف في المداخل والتفسيرات للسياسة الخارجية الأمريكية على نظريات التفكير الإستراتيجي التقليدي الأمريكي بخصوص تلك السياسة، وعملت على رصد مختلف التفاعلات وتأثيرها في النسق الدولي شديد التغير وذلك بإدخالها متغيرات الهوية والخصوصية الثقافية كأحد عناصر التحليل الأساسية، فمشاكل الهوية والعرقيات زادت تفاقمها وأدت بالكثير من الدول إلى الانقسام، كما أن العوامل الثقافية والحضارية أصبحت تلعب دوراً متزايد الأهمية، إن نهاية الحرب الباردة عجلت بتفجير الكثير من الحروب والنزاعات الداخلية (رواندا، البوسنة) والتي أخذت طابعاً عرقياً، حيث استهدفت المحافظة على هوية الأقليات،

---

(1) Ikenberry G John **America's Imperial Ambition**، Foreign Affairs، Vol 81، No 5، New York، USA، 2002، P 45.

ومن جهة أخرى فإن بروز تأثير العولمة بشكل كبير زاد من مخاوف تهديد الخصوصيات الثقافية المحلية، وبحسب آراء العديد من المفكرين كصامويل هنتكتون في كتابه "صدام الحضارات" أن المصدر الرئيس للنزاعات في العالم الجديد لن يكون مصدراً عقائدياً أو اقتصادياً، فالانقسامات الكبرى للجنس البشري ستكون ثقافية، والمصدر المسيطر للنزاع سيكون مصدراً ثقافياً، وستظل الدول القومية هي أقوى اللاعبين في الشئون الدولية، ولكن النزاعات الأساسية في السياسات العالمية ستحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة، وسيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسة الدولية، ذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل[1].

وقد سعى أنصار هذه النظرية إلى تجاوز آثار اختفاء العدو السوفيتي بالبحث عن عدو جديد في البيئة الدولية، تصوره البعض في الأصولية الإسلامية بالشرق الأوسط، وتوقعوا أن تكون الصراعات الإثنية والطائفية والدينية أشد ضراوة وأكدوا أن الصراع الأيديولوجي لم ينته بعد بين الأمم الكبرى، فالتغريب الكامل لليابان ما زال صعب التحقيق، كما أن روسيا والصين لا زالتا قوتين بديلتين للاتحاد السوفيتي[2].

وقد ربط أنصار هذه النظرية بين تعريف الفوضى في العالم والتهديدات على الأمة الأمريكية، ومن ثم رأوا ضرورة الاحتفاظ بقوة قادرة على التدخل السريع، فالعدوان إن حدث في مكان من العالم إن لم يواجه بسرعة من خلال القوة العسكرية فإنه لن يوقع فقط النظام الدولي والمؤسسات الحرة في خطر، وإنما أيضاً الأمن الأمريكي، إذ يؤمن هؤلاء أن واجب أمريكا المميز لتحسين قدر الإنسانية ربما يتطلب التدخل والإرغام[3].

ومن جهة أخرى فقد عملت النظريات الكلاسيكية المتمثلة في الواقعية والليبرالية على إعادة النظر في بعض فرضياتها محاولة إيجاد إطار للتكيف الأنسب مع المتغيرات الجديدة، وذلك من خلال بروز مجموعة من الرؤى المستحدثة حول بنية النظام الدولي

---

(1) Samuel P Huntington: **The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order** ،Simon & Schuster، New York، USA، 1996، P 30

(2) Samuel P Huntington: **If Not Civilizations، What?**، Foreign Affairs، Vol. 72، No. 5، New York، USA، 1993، P.5

(3) Milton Ezrati: **Japan's Aging Economics**، Foreign Affairs، Vol. 76، No 3، New York، USA، 1997، PP.96-104

الجديد، وتجسدت هذه التصورات في أفكار كل من نظريتي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، جاءت نتيجة لعمليات تغير كبيرة عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وتدعو حصرها في الآتي:

الواقعية الجديدة (New Realism) التركيز على الأمن:

ينظر الواقعيون إلى السياسة الدولية على أنها تتم بين دول ذات سيادة توازن بعضها البعض في القوة، وأن النظام العالمي هو تتابع توزيع عناصر القوى بين الدول الكبرى، وقد اشتقت من هذه النظرية نظرية "البنيوية الواقعية الجديدة" التي تنظر للبيئة الدولية على أنها ذات طبيعة فوضوية تسعى فيها الدول إلى تعظيم قوتها الذاتية، وتعتبر الواقعية الجديدة امتداد للواقعية التقليدية المعتمدة أساساً على ثنائية "القوة – المصلحة" في تفسيرها للعلاقات الدولية، فالأمة تحدد مصالحها بلغة القوة[1]، كما أنها رفضت تماماً اعتماد سياسة خارجية أخلاقية واعتبرته نوعاً من الاستسلام للأقدار[2].

وقد ظهر هذا التيار على يد "تراسنر وولت" وغيرهم، حيث يرى "والتز" أن مستوى التحليل الأساسي هو النظام الدولي "بنية النظام الدولي"، هذه البنية تتميز بالفوضى بسبب عدم وجود سلطة مركزية عليا تحمي الدول، أما توزيع القوة يعتبر حسب الواقعيين الجدد متغيراً مستقلاً يتبعه تصرفات الدول كمتغير تابع، وقد ظهر داخل هذه النظرية تياران وهما:

1- الواقعيون الدفاعيون

2- الواقعيون الهجوميون

حيث يعترف كلا التياران بأن الأمن يعتبر الحافز الأكبر لكل الدول في نظام الفوضوية، لكنهما يختلفان في إنجاز هذا الأمن، فيقول الهجوميون أن إرادة الأمن ترغب في أغلب

---

(1) مصطفى علوي: السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، مركز الأهرام للدراسات والنشر، القاهرة، 2003، ص68.

(2) فريد زكريا: من الثروة إلى القوة – الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة: رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999، ص211.

الأحيان بتبني إستراتيجيات التوسع والهجوم[1]، وإن شن حرب وقائية ضد القوى المتصاعدة يعتبر أمر ذا جاذبية[2].

وهذا ما روجت له الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر، ويؤكد "ميرشايمر" أن الواقعيين الجدد يرون النظام الدولي كحلبة صراع حيث تبحث الدول عن استغلال بعضها البعض، والعلاقات الدولية ليست في حالة حرب مستمرة لكنها في حالة منافسة شديدة على الأمن[3].

والواقعيون الهجوميون متشائمون بخصوص التعاون الرسمي، وحسب "ميرشايمر" فالتعاون يأخذ صيغة التحالف المؤقت حيث أن حليف اليوم قد يكون عدو الغد في عصر العولمة الذي يتميز بتضارب مصالح وأهداف الدول[4]، وهذا ما يعزز طبيعة المنافسة للنظام الدولي الفوضوي ويحدث نزاعات لا يمكن تجنبها، وهكذا فنداءات تخفيض ميزانيات التسلح مع نهاية الحرب الباردة تصرف غير صائب، فالزعماء يجب أن يكونوا جاهزين للتوسع لأن حملة نزع السلاح تعتبر دعوة للدول الأخرى أو التوسعية للهجوم، ويضيف "ميرشايمر" أن المكاسب النسبية أهم من المكاسب المطلقة بالنسبة للدول، ويجب على رؤساء الدول مواصلة سياساتهم الأمنية لإضعاف قوى أعدائهم بزيادة قواهم النسبية على الآخرين[5].

إن كلا التيارين يعترفان أن الدول التي تفكر بعقلانية ستركز على إمكانية النزاع، لأن الإجراءات الدفاعية تعتبر التأمين الحقيقي ضد العدوان، ولذا يجب على الدول أن تستعد لأسوأ الأحوال، ويعتبر الواقعيون الدفاعيون أقل تشاؤماً من الهجوميين في إمكانية ظهور مؤسسات

---

(1) كريستوفر كوكر: الولايات المتحدة وأخلاق ما بعد الحداثة، في: كارن أي سميث، ومرغريت لايت: **الأخلاق والسياسة الخارجية**، ترجمة: فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص9.

(2) Jack Snyder Myths: **Modernization and the Post–Gorbachev World**، In: Richard Ned Lebow and Thomas Risse-Kappen: **International Relations Theory and the End of the Cold War**، Columbia University Press، New York، USA، 1995، P.85

(3) John J Mearsheimer: **Realism، The Real World، and the Academy**، In: Michael Brecher and Frank P. Harvey **Realism and Institutionalism in International Studies**، University of Michigan Press، Michigan، USA، 2002، P.58.

(4) Ibid، P.59

(5) John J. Mearsheimer: **The Tragedy of Great Power Politics**، W. W. Norton & Company، New York، USA، 2003، P.63

وتعاون على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي[1]، وإذا كان الواقعيون الدفاعيون يؤكدون على حد أقصى من القوة والتأثير والتوسع، وذلك بقولهم: "إن الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة ولكن عندما ينبغي عليها ذلك"[2].

ويبرز ضمن الواقعية الدفاعية العديد من المنظرين الذين اختلف تركيزهم على أهمية توزيع عوامل القدرة بالنسبة للدول، فقد ركز كل من "جيرفيس، بوزان، غلاسبير، فان أفييرا" على أهمية التقنية في المساعدة على زيادة سرعة وحجم ودقة الاتصالات، مما يسهل الحصول على المصادر الاقتصادية، بينما يركز "كراستير، ووالت" على الأهمية الجغرافية التي تعتبر عاملاً مهماً في حالة استخدام القوة العسكرية، بالإضافة إلى إمكانية احتواء الكثير من المناطق على المواد الأولية[3]، ويتفق كل من "ميرشايمر، ووالت" على انتقاد حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، حيث اعتمدت على التضليل بشأن أسلحة الدمار الشامل والعلاقة بين تنظيم القاعدة وصدام حسين[4].

وقد ظهر ضمن الواقعية الجديدة تيار يسمى باستقرار الهيمنة، حيث يرى هذا التيار أن استقرار النظام الدولي يتطلب حالة مهيمنة وحيدة لفرض قواعد النظام والإدارة، وتستند الهيمنة على دعامة اقتصادية وتكنولوجية كبيرة وسلطة سياسية قوية مدعمة بقدرات عسكرية، وتاريخياً ظلت كل الدول تحاول الحصول دائماً على قدر من المكاسب، والدولة الأقوى تحاول فرض سيطرتها لتحقيق أهدافها "المهيمنة"، ويدعم هذا التيار حالياً الهيمنة الأمريكية، حيث يرى أن انتشار وسيطرة القوة الأمريكية يسمح ببقاء النظام الغربي، ويقدم دعماً للديمقراطيات الغربية الأخرى للمحافظة على المؤسسات السياسية[5].

---

(1) Sean M Lynn-Jones: **International Security Studies After the Cold War: An Agenda for the Future**، CSIA Discussion Paper، Harvard University، Massachusetts، USA، 1991، P 7

(2) فريد ركريا: مصدر سابق، ص16.

(3) Jeffrey Legro and Andrew Moravcsik. **Is Anybody Still a Realist?**، Weatherhead Center for International Affairs، Harvard University، Massachusetts، USA، 1998، P 37

(4) Stephen G. Brooks **Dueling Realisms: Realism in International Relations**، International Organization، Vol 51، No 3، Washington، USA، 1997، P 8.

(5) Daniel Deudney، and G John Ikenberry· **Realism، Structural Liberalism، and the Western Order**، In: Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno· **Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War**، Columbia University Press، New York، USA، 1999، P 118

الليبرالية الجديدة (New Liberalism) أهمية النزعة التعاونية:

وقد سعت الليبرالية الجديدة إلى تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتؤدي إلى نوع من التعاون وذلك بدعم المؤسسات الإقليمية والدولية، وتعتبر الوظيفية الجديدة إحدى تياراتها حيث تظهر المنظمات الدولية لتلبية رغبات وظيفية للرأي العام وذلك بالسير في الاتجاه غير الوطني، وتستند إلى مسلمة أساسية وهي أن تصرف الدولة يعكس العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع العالمي وذلك بتأثير الاعتماد المتبادل، ولذا فقد عملت هذه النظرية على تجاوز الحقل الاقتصادي على مستوى الدولة الذي يعتبر ركيزتهم الأساسية إلى وضع رؤية للعالم بكل تعقيداته والعمل من خلال المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية على إيجاد حلول لمشاكل الدول الفقيرة[1].

إن عوامل ازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول والفاعلين من غير الدول في مختلف المجالات بالإضافة إلى بروز أجندات جديدة حول بعض القضايا الدولية (تهديدات أمنية، إرهاب دولي، البيئة، المخدرات،...) تعتبر المدخل الرئيس لليبرالية الجديدة لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة، فحسبها أن الدول تسعى لتحقيق مكاسبها المطلقة "عكس الواقعية الجديدة" في بيئة تتميز بالتنافس من خلال التعاون، فعقلانية الدول تحتم عليها رؤية مصالحها في سلوكها التعاوني مع الأطراف الأخرى حيث تؤمن بسهولة التعاون في بيئة تتميز بالتداخل الكبير للمصالح، كما لا تهتم بتوزيع القوة بقدر ما تهتم بدرجة المؤسسية على المستوى الدولي ودور الهويات المحلية في تفسير السلوك الخارجي[2].

ويعتقد دعاة هذه النظرية أن الهيمنة والحماية الأمريكية ستقلص من مخاطر الصراعات الإقليمية وتزيد من إمكانات تعزيز فرص السلام الديمقراطي، ويرى فوكوياما أن السبيل الوحيد الذي تمارس به أمريكا قوتها وتأثيرها على العالم ليس بالقوة العسكرية ولكن بإعادة تشكيل المؤسسات العالمية خاصة الأمم المتحدة[3].

---

(1) نورتون فريش: الفكر السياسي الأمريكي، ترجمة: هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص250.

(2) Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno. **Unipolar Politics**، op cit ، P.19

(3) إبراهيم درويش: قراءة في كتاب: أمريكا على مفترق طرق الديمقراطية والسلطة وإرث المحافظين الجدد، لفرانسيس فوكوياما، www.arab-nation com/index php?option=com contentask

ويرى جراهام أليسون أن التهديدات الأمنية الجديدة تتطلب خلق أنظمة إقليمية وعالمية لتزيد من التعاون وتنسيق ردود الفعل، وأن أحد نتائج أحداث 11 سبتمبر هو خلق نوع من الائتلاف الواسع ضد الإرهاب، وهكذا فهم يدعمون التعاون متعدد الأطراف وينتقدون استعمال القوة الاستباقي والأحادي الموجود في مذهب بوش الابن، ولذا فقد رأوا الحرب على العراق كان يجب أن تكون تحت الشرعية الدولية، والتي تم العمل بموجبها في حرب الخليج الثانية عام 1990[1].

كان تركيز الإستراتيجية الأمريكية بمفرداتها، ولاسيما في ظل المتغيرات التي شهدها النظام الدولي نهاية ثمانينيات القرن الماضي، على الدفاع عن المصالح الحيوية بالترادف مع استعداد عسكري عال، جعل من العامل العسكري الحكم الرئيسي في حسم المنازعات بين الدول وحاول الرئيس جورج بوش الأب الربط بين ذلك والدعوة إلى نظام عالمي جديد يتميز باقتصاد عالمي حيوي ونظام أخلاقي دولي. وقد عبر الرئيس الأمريكي عن ذلك في رسالته إلى الكونغرس في 17 كانون الثاني/ يناير 1991، إذ أشار إلى ضرورة التوجه نحو تحقيق القرن الأمريكي القادم قائلا: "فقط الولايات المتحدة الأمريكية لديها القيادة الأخلاقية والوسائل الداعمة لها، نحن الأمريكيين نعرف أنه توجد أوقات لابد من أن نتقدم إلى الأمام راضين بمسؤوليتنا لقيادة العالم بعيداً عن الفوضى المظلمة للحكام الدكتاتوريين، باتجاه وعد مشرف ليوم أفضل"[2].

لقد تردد الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد انتهاء الحرب الباردة بين الانغماس في الشؤون الدولية أو التعامل الحذر معها، إلا أنه اختار اغتنام الفرص المتاحة في البيئة الدولية غير المعهودة من قبل، مستنداً إلى تفوق الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجي- العسكري- التكنولوجي وقيادتها منظومة الدول الصناعية، ومنظومة حلف الشمال الأطلسي، وقد انعكس على توجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنفيذ دور المهيمن في النظام العالمي[3]، بعد انتهاء الحرب الباردة قامت الإدارة الأمريكية بتحمل أعباء الدور

---

(1) Graham T Allison Primitive Rules of Prudence، op cit ، P 213.

(2) انظر: د. أحمد عبد الرزاق شكارة: "الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، في: محمد الأطرش وآخرون: العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص190-196.

(3) انظر: نعوم تشومسكي: "الدول المارقة هي الدول التي لا تنفذ الأوامر الأمريكية"، تقرير واشنطن، www.taqrir org/showarticle.cfm?id=11

الإستراتيجي العالمي الذي تتطلع إليه في الساحة الدولية، بالانفراد بعالمية الدور، والمثال الواضح على ذلك نجاح تلك الإدارة في تعبئة قوى التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991. وقد أدى التفرد الأمريكي أثناء العقد الماضي، إلى اصطفاف دول عديدة وراء الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الأمنية، في إضفاء الشرعية على إجراءاتها وإستراتيجياتها عن طريق تمرير سياساتها عبر منظمة الأمم المتحدة[1].

إن المتغيرات الدولية التي شهدها النظام الدولي نهاية ثمانينات القرن الماضي بتفكيك الاتحاد السوفيتي، أوضحت أن هناك اتجاها متزايداً يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية تبني القرارات في مستقبل النظام الدولي كي تصبح القطب الأحادي، فمنذ انتهاء وجود الاتحاد السوفيتي لم يعد لأمريكا ند نظير منافس في النظام الدولي أي أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد هناك ما يعادل قوتها[2]، وهذا ما أدى إلى وقوع إدارة جورج بوش الأب في إطار ردود الأفعال والرغبات، أكثر منه رؤية إستراتيجية متبصرة بعيدة المدى، إذ أنها أكدت الأبعاد المثالية والقيمية للنظام العالمي، في حين غاب عنها النموذج الإستراتيجي لإدارة ومعالجة المشكلات الدولية، ففي خطابه في جلسة الكونغرس المشتركة في 11 أيلول/ سبتمبر عام 1990 أشار بوش الأب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى إلى إقامة "نظام دولي جديد خالٍ من التهديد باستخدام الإرهاب، نظام أكثر قوة في متابعة العدل وأكثر أمناً في السعي نحو السلام، عهد يمكن للأمم المتحدة أن تزدهر في رخائها... اليوم يصارع النظام الجديد لكي يولد، عالم مختلف تماما عن الذي نعرفه، عالم تدرك فيه الأمم المسؤولية المشتركة للحرية والعدالة"[3].

وفي تحليل مبصر لما تقدم، تدعونا الضرورة هنا إلى معرفة ما يخبئه هذا المسعى. هل الولايات المتحدة الأمريكية سعت عن طريق إستراتيجيتها الجديدة إلى تحقيق عصر السلام الأمريكي؟ الدراسة التحليلية للمرحلة عهد إدارة الرئيس جورج بوش الأب، تزودنا بحقيقة مهمة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أدركت عظم المسؤوليات الملقاة على عاتقها

---

(1) ريتشارد هاس: أمريكا لا تستطيع حكم العالم وحدها -وذهبنا للحرب في العراق بناء على نصيحة خاطئة، حوار محمد الكافوري، تقرير واشنطن، على الرابط: www taqrir.org/showarticle cfm?id=85

(2) برادلي أ. ثاير: السلام الأمريكي والشرق الأوسط (المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة)، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص20-21.

(3) نقلاً عن: د. أحمد عبد الرزاق شكارة: الفكر الإستراتيجي الأمريكي، مصدر سابق، ص200.

تجاه أمن واستقرار النظام الدولي، إلا أنها أرادت توظيف عناصر هذا النظام كلها لصالح فرض أجندة الهيمنة، إذ تولت مسؤولية تنشيط إجراءات الأمن الجماعي بشكل انتقائي، بقصد إضفاء الشرعية على سلوكها الخارجي، وقولنا بذلك جاء نظرا لانفراط عهد الائتلافات التي شكلتها الولايات المتحدة الأمريكية، دون وضع أسس دائمة ورصينة لنظام مستقر، فما جرى في أزمة العراق وحرب الخليج الثانية 1990-1991 انفرط بحدة في أقل من عامين، ولم يتكرر في الصومال عام 1992[1].

إن إستراتيجية إدارة بوش الأب، تعد في العموم، استكمالا لإستراتيجية الإدارة السابقة، أي إدارة الرئيس رونالد ريغان، إلا أن ما يميزها تبشيرها ببزوغ نظام عالمي جديد تكون الولايات المتحدة الأمريكية مسئولة عن ضمان استقراره وسيادة الأنموذج الأمريكي فيه. وشهدت هذه المرحلة بروزاً لأطروحة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما وفلسفتها أن العالم الغربي قد انتصر وأن النظام الدولي قد أصبح منقسما بين عالم غارق في الاضطرابات والحروب، وآخر ديمقراطي يتمثل بالأنموذج الأمريكي. وإن رسالة الولايات المتحدة الأمريكية تقتضي فيها التوجه نحو تعميم الديمقراطية وضمان أمن الديمقراطيات القائمة[2].

إن سلوك الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة وأثناء تدخلها في أزمتين، الأولى أزمة العراق وحرب الخليج الثانية (1990-1991)، والثانية أزمة الصومال (1991-1992)، حاول جورج بوش الأب تعويض القصور الذي لاح في أداء إدارته إزاء السياسة الداخلية عبر ممارسة صلاحياته الدستورية رئيسا للدولة وقائداً أعلى للجيش في توليد حقائق جديدة على المسرح الدولي وكانت الأوضاع الدولية شبه مهيأة لذلك، فمع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، جابهت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة تحديات رئيسة[3]:

1- غياب العدو، الأمر الذي جعل السياسات الأمريكية سائبة، ولا تلتقي في أي نقطة. وواجه مفكرو الدفاع الأمريكي صعوبات في صياغة

---

(1) انظر: عامر هاشم عواد: دور مؤسسة الرئاسة في وضع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص197.

(2) انظر: فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة: فؤاد شاهين، وجميل قاسم، ورضا الشايبي، مركز الإنماء العربي، بيروت، 1993.

(3) ويسلي كلارك: الانتصار في الحروب الحديثة – العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص113-120.

إستراتيجيات جديدة وتوجيهها لكي تحل محل إستراتيجية الاحتواء المتبعة أثناء الحرب الباردة.

2- بروز مزيج من مجموعات شرق أوسطية في الظل، شكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تكن هذه المجموعات تتبع لأي دولة محددة بوضوح، إنما كانت تستلهم فكرها من تعاليم الإسلام وفق المنظور المتشدد.

3- مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، جراء تفكك الاتحاد السوفيتي السابق بوساطة العلماء السوفيت الذين كانوا يعملون سابقا في برامج أسلحة الدمار الشامل، أو انتشار المواد الانشطارية، أو انتشار التقنيات مزدوجة الاستخدام.

وفيما يتعلق بالتحدي الثالث، فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية طوال العقد الماضي مجموعة واسعة من التدابير الوقائية الواسعة لتتبع انتشار الأسلحة أو وقفه أو الحد منه.

وأنشأت وكالة الاستخبارات المركزية مركز الحد من الأسلحة ومنع انتشارها، وأقرت الحكومة الأمريكية قانون نون- لوغر (Nunn Loger) للمساعدة في تحديد الأسلحة النووية السوفيتية، وتأمينها، وتدمير أنظمة الإطلاق، وإقناع الدول المستقلة بإعادة الأسلحة النووية إلى روسيا، وتدمير صواريخها وأجهزة إطلاقها، وقامت بشراء معظم اليورانيوم المخصب في الأسواق. وعقدت اتفاقيات دولية للمساعدة في إقامة أنظمة تفتيش كنظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ واتفاقية الأسلحة الكيمائية، ثم اتفاقية الحد من الأسلحة البيولوجية[1]، إن البيئة الإستراتيجية في عالم اليوم تتطلب تحولاً جوهرياً في طرق وأساليب التفكير في إدارة الأزمات الدولية بيد أن المصلحة والأمن القوميين شأنان عامان يهمان الولايات المتحدة الأمريكية، وقد مورست باسمها إستراتيجيات القوة الأمريكية كافة، من التدخل في أزمة الخليج الثانية (1990-1991). بعد ذلك بأربعة أيام من غزو العراق للكويت أمر الرئيس جورج بوش (الأب) بانتشار القوات الأمريكية على أراضي المملكة العربية السعودية، وكانت تلك بداية عملية درع الصحراء[2]، وبعد نهاية العمليات

---

(1) ويسلي كلارك: مصدر سابق، ص120-121.

(2) جلبير الأشقر: صدام الهمجيات: الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل 11 أيلول وبعده، ترجمة: كميل داغر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، سبتمبر / أيلول 2002، ص5.

العسكرية في 28 شباط / فبراير 1991م، أعطى الرئيس بوش معنى محددا لمفهوم النظام الدولي الجديد من خلال وصف المسؤولية الجديدة التي تمليها النجاحات على الولايات المتحدة الأمريكية، فهي طريقة جديدة للعمل مع الأمم والشعوب الأُخرى من أجل ردع كل عدوان وضمان الاستقرار والرفاهية والسلام[1].

وأضاف الرئيس أن البحث عن نظام دولي جديد سيبقى تحديا في جزء كبير منه، إذ يتوجب العمل من أجل إزاحة مخاطر الفوضى، فالعالم لا يزال خطرا وهو في حاجة أكثر للزعامة الأمريكية، وإن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن لها أن تبقى بعيدة. وفي الواقع لا يوجد هناك شيء جديد في النظام الدولي الجديد للرئيس جورج بوش، ولم يعط وزير الخارجية آنذاك "جيمس بيكر" محتوى حقيقياً للمفهوم خارج عن هواجس عدم الاستقرار، ويبدو أن مفتاح النظام الدولي الجديد ليس سوى المحافظة على الوضع القائم. أما المخاطر التي أثيرت فكانت تتمثل في عدم الاستقرار، وعدم التأكد، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الحارس الرئيس للاستقرار، وتحقيق النظام ضد كل دولة تهدد هدوء النظام الدولي[2].

وهكذا ستكون للولايات المتحدة الأمريكية زعامة شاملة تتصرف في إطار الرد الجماعي، وستكون الولايات المتحدة الأمريكية نوعا ما الحافز وضمير الديمقراطيات الغربية.

ففي المرحلة الأولى بدأ الرئيس بوش ينتظر قيام نظام دولي جديد عبر المنظمات الحكومية تكون الولايات المتحدة الأمريكية فيه هي المهيمنة والمنتصرة على أن تكون الأمم المتحدة هي المنظمة التي تحكم القضايا السياسية لكن وإزاء انتقادات الرأي العام الأمريكي لمشروع بوش تسليم الأمم المتحدة مهاما دولية، خرج "ديك تشيني" الذي كان وزيرا للدفاع آنذاك بالقول "إن هذه المؤسسات لن تكون سوى ناقلا لقوة الأمم المتحدة وضمان السلام الذي تريده الولايات المتحدة الأمريكية، وإن وزارة الدفاع الأمريكية سيكون لها السلطة لمواجهة كل الاحتمالات[3].

---

(1) The White House· National Security Strategy of the United States، Washington DC، August 1991.

(2) د. حميد حمد السعدون: فوضوية النظام العالمي، مصدر سابق، ص21.

(3) "بوش الأب يضع عقيدته ونظرته للعالم"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 2004/10/3، انظر الرابط: www asharqalarabı org.uk/barq/b-waha-f-11 htm

لقد تعرض مفهوم النظام الدولي الجديد إلى العديد من التحاليل النقدية ولاسيما أنه طبق في حرب الخليج الثانية، وقد ظهر هدف آخر عدا معاقبة المعتدين، تمثل في ضرورة تدمير الآلة العسكرية العراقية، وهكذا لم تكن الحجة المرتبطة بمفهوم النظام الدولي الجديد بعيدة عن تبرير الحرب الوقائية، وقد عد "ديك تشيني" وزير الدفاع آنذاك في شباط/ فبراير 1991م، أن حرب الخليج الثانية كانت بمثابة تجربة أنموذجية لنوع الصراعات التي يمكن أن تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الطالع، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصالحها المهمة في كل من آسيا وأوروبا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والوسطى، وعلينا تقدير سياستنا، وقواتنا بشكل يسمح بردع كل معتد[1]، وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية حدد الرئيس جورج بوش في 6 آذار/ مارس/1991م تحديات كان ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية مواجهتها حسب اعتقاده لتحقيق السلام ولاسيما في الشرق الأوسط:

1- ينبغي بذل جهود مشتركة لإقامة ترتيبات أمنية مشتركة في المنطقة وأن المسؤولية الرئيسة عن الأمن القومي تقع على كاهل دول الشرق الأوسط، وستكون الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للمساعدة من خلال نشر القوات البحرية في الخليج العربي والقوات البرية في شبة الجزيرة العربية.

2- ضرورة العمل من أجل السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ المستخدمة في إطلاقها[2].

لقد اصطدمت إدارة الرئيس بوش الأب في سعيها إلى إجراء تغيير شامل لما تتطلبه المصالح الأمريكية، بالطبيعة التقليدية للنظام الدولي. كان دعاة الانعزال يركزون ليس على عودة الولايات المتحدة الأمريكية نحو الداخل، نظراً إلى صعوبة التحلل من الالتزامات الدولية، بل أن يكون تركيزها على الدفاع عن مصالحها الحيوية[3]، لذلك غلب على تخطيطها الإستراتيجي مبدأ الحرص ومبدأ الاستمرارية وأحياناً عدم الوضوح. ففي أيار/ مايو 1992، أعلنت الإدارة إستراتيجية الدفاع الإقليمية (RDS)، وهي جزء من مؤشرات

---

(1) Philip S. Golub: **Power، Profit and Prestige: A History of American Imperial Expansion**، Pluto Press، London، UK، 2010، P 77-78

(2) روز ماري هوليس: مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط بالوسائل مقابل الغايات، مجلة المستقبل العربي، العدد (274)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون أول 2001.

(3) Eric A. Nordlinger: **Isolationism Reconfigured: American Foreign Policy for a New Century**، Princeton University Press، New Jersey، USA، 1995، P 51

تخطيط الدفاع (DPG)[1]، التي تعكف الإدارة على نشرها بشكل دوري، وركزت هذه الإستراتيجية على هدف حيوي مفاده منع أية قوة معادية من الهيمنة على أوروبا، أو على آسيا- الباسفيك[2]، وترتب على ذلك تعديل على صياغة بعض عناصر المؤشرات النمطية للإستراتيجية الأمريكية عن صورتها الأولية، ولاسيما فيما يتعلق بشأن الأولوية الإستراتيجية للحيلولة دون ظهور أية تحديات للتفوق الأمريكي العالمي.

وفي إطار تنفيذ إستراتيجية الدفاع الإقليمية (RDS) طبقت الإدارة خطة قوات الأساس (Base Forces)، التي شرع في الإعداد لها منذ عام 1990، وتقوم على إجراء خفض مهم لحجم القوات العسكرية، في مقابل تعزز القدرات القتالية لتلك القوات[3]، يقابله تعزيز القدرات القتالية للقوات الأمريكية من حيث: إعادة التشكيل، استمرار الوجود المتقدم، التعامل السريع مع الأزمات، الردع والدفاع الإستراتيجي، بمعنى آخر، الاحتفاظ بالالتزامات التحالفية الأمريكية في أوروبا في أسيا، وتطوير أنظمة الدفاع بالصواريخ الباليستية. على الرغم من أن إستراتيجية الدفاع الإقليمية (RDS) تفترض استبعاد نشوب حرب كبرى في أي من الأقاليم الرئيسية، بل أن تكون هناك حالات محدودة لمشاركة القوات الأمريكية عند حصول تهديد لأوضاع أو نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في أي من الأقاليم- وبناء عليه، تحدد مهمة إعداد القوات في المنطقة في تنفيذ مهام بحرية وجوية تكتيكية، ترتبط بصفة عامة بمنع ردع تلك التهديدات[4].

---

(1) DPG: وهي اختصار المصطلح توجهات التخطيط الدفاعي، ويصدر بشكل دوري كل أربع سنوات بصيغة وثيقة يعدها مجلس سياسات الدفاع في البنتاغون، الذي يتبناها بوصفها جزءا من نظامه (ومن ثم جزءا من نظام عمل الإدارة ككل في مجال الدفاع) وتشمل رؤية للعمل في مجال التخطيط البرمجة، وصنع الميزانية، وكذلك تحديد مصير بعض أنظمة الأسلحة الحديثة المثيرة للجدل، بشأن توجهات التخطيط الدفاعي. انظر موقع وزارة الدفاع الأمريكية على شبكة الانترنت: www defense.gov.

(2) **Annual Report to the President and the Congress**، Ministry of Defense، Washington DC، 1992، P 13.

(3) Christopher Layne: **Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise**، International Security، Vol 17، No 4، Cambridge، UK، 1993، PP.8-16.

(4) انظر: عبد المنعم طلعت: "الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، كانون الثاني/ يناير 1998، ص24-25.

دور الأمم المتحدة وأزمة العراق 1990:

التنظيم الدولي بحكم الطبيعة والتعريف، هو إطار مؤسسي لتنظيم العلاقات الدولية وفق قواعد مدونة ومستقرة ومتفق عليها، وبالتالي هو نوع من الإدارة المشتركة وليس المنفردة للنظام الدولي. أما الهيمنة فهي بحكم الطبيعة والتعريف طموح يجنح نحو الانفراد بإدارة النظام الدولي دون شريك. ومن أهم الإشكاليات التنظيم الدولي المعاصر. فالدول التي تطمح في الهيمنة على النظام الدولي لا تتوافر لديها، عادة لا المصلحة ولا الرغبة في الانخراط في أي شكل من أشكال التنظيم الدولي.

إن الولايات المتحدة الأمريكية بذلت كل ما في وسعها لكي تصبح طرفاً رئيسيا وفاعلا في التنظيم الدولي في مرحلة الحرب الباردة مما فرض على القوتين العظميين ضرورة البحث عن أطر مؤسسية للأمن خارج نطاق الأمم المتحدة. ثم تلاشي هذا الحماس تماما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لأن طموحها للهيمنة المنفردة على النظام الدولي الأمر الذي أغراها بالعمل على تحويل هذه المنظمة الدولية إلى أداة لخدمة طموحاتها الإمبراطورية، بعبارة أخرى يمكن القول أن التنظيم الدولي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تواجه معضلة حقيقية، فهي من ناحية لا تستطيع أن تكون خارج التنظيم الدولي لأنها تدرك أنها لا تستطيع إن تتحمل التكلفة السياسية للعزلة الدولية، وهي ليست من ناحية أخرى مستعدة لأن تقبل بمشاركة الآخرين لها في قيادة النظام الدولي أو بالتقيد حرفيا بقواعد الشرعية الدولية كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، لأنها تريد أن تنطلق على طريق تحقيق طموحاتها الإمبراطورية دون أية عوائق أو قيود وقد تجلت هذه المعضلة على أوضح ما يكون خلال الأزمة العراقية التي تعاقبت فصولها منذ الغزو العراقي للكويت في 2 آب/ أغسطس عام 1990 وحتى احتلال العراق عام 2003 [1]، فإن طبيعة هيكل النظام الدولي لابد وأن تنعكس في الأزمة الدولية، حيث يتأثر سلوك الدول في الأزمات الدولية بطبيعة النظام الدولي السائد وقت حدوث الأزمات[2].

---

(1) د. حسن نافعة: العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص45-47.

(2) Glenn H Snyder and Paul Diesing **Conflict Among Nations**، op.cit.، P 417.

كما تؤثر طبيعة هيكل النظام في نتائج تسوية الأزمة[1].

وفي إدارة الأزمة العراقية رفعت الولايات المتحدة الأمريكية شعار النظام العالمي الجديد، مؤكدة أنه بانتهاء الحرب الباردة أصبح الطريق ممهدا أمام قيام نظام دولي جديد تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الذي كان يتعين عليها أن تقوم به والمحدد لها وفق لنصوص الميثاق- لكن هذا الطرح انطوى على فكرة خادعة تفترض أن الحرب الباردة هي التي تسببت في تجميد عمل نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وبما أن هذه الحرب قد انتهت فان العقبات التي كانت تعترض عملية تشغيل هذا النظام قد زالت إلى الأبد، وترتب على ذلك الهيمنة على المنظمة الدولية وتعامل مجلس الأمن مع الأزمة العراقية بطريقة غير مسبوقة ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، في ظهور عملية دعاية واسعة النطاق تتجه نحو الاقتناع بأن الأمر يستهدف البدء في استخدام قواعد الأمن الجماعي، وبأن الاتفاق العام بين أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين الذي تحقق في هذه الأزمة هو أمر بات ونهائي بان هذه الحرب قد ساعدت على إقامة (نظام عالمي جديد) وواقع الأمر إن الهدف كان هو استخدام مجلس الأمن كغطاء للقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل لردع الغزو العراقي للكويت، وكان الموضوع يتعلق بمصالح محددة خاصة بالتوازن في الشرق الأوسط وبتأمين الغرب بالبترول.

وإذا ما كانت قرارات العقوبات الاقتصادية قد اتخذت بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها التي قررت الاحتفاظ بسيطرتها على هذه الإجراءات، لم تطلب تطبيق ما ورد في نفس هذا الفصل بشان العقوبات العسكرية هكذا وبالرغم من قيام العديد من البلدان بإرسال بعض وحداتها المتواضعة للتعبير عن تعضيدها لفعل الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن لجنة أركان الحرب الواردة في المادة 47 لم تقم بالإشراف على قيادة هذه العمليات العسكرية، كما أن علم الأمم المتحدة لم يوزع أو يرفع على القوات وذلك على عكس ما حدث أثناء الحرب الكورية[2].

---

(1) د. نادية محمود مصطفى: "أزمة الخليج والنظام الدولي"، أحمد الرشيد (محرر): الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1991، ص58.

(2) عمران الشافعي: الدور المستقبلي للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، القاهرة، 1995، ص349-340.

فالولايات المتحدة الأمريكية أخذت زمام المبادرة من البداية وأرسلت قواتها للمنطقة- مجندة بالعمل العسكري ضد العراق بغض النظر عن الأهداف العديدة من وراء ذلك التصرف السريع، والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت من خلال المبادرة بالحرب، ورفض التفاوض في إعادة تأكيد السيطرة الأمريكية على المصادر النفطية- في الخليج، ويعطي هذا التحكم للولايات المتحدة في صراعها مع التكتلات الصناعية الأُخرى أداة مناورة إستراتيجية[1].

وبدأ مجلس الأمن يتعامل مع هذه الأزمة واتضح على الفور شيء واحد مؤكد وهو أن الجدية والحسم القاطع اللذين أفصح عنهما سلوك مجلس الأمن لم يكن في تاريخ هذا المجلس من قبل، ولذلك بدا هذا السلوك لفترة وكأنه تعبير عن ولادة نظام عالمي جديد، تلعب فيه الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن دورا أساسيا في ردع العدوان. إن جهود الولايات المتحدة الأمريكية تركز في الحصول على غطاء شرعي لسياستها الخاصة وفق مصالحها بأكثر مما حرصت على إحياء نظام أمن جماعي لإدارة الأزمات الدولية من خلال مجلس الأمن وفقا للقواعد والآليات المنصوص عليها في الميثاق، وكانت فرنسا والاتحاد السوفيتي قد أثارتا على استحياء فكرة إحياء لجنة أركان الحرب وتنشيط دورها إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحمس لها[2].

وتأكدت هذه الحقيقة بصورة قاطعة عندما أصدر مجلس الأمن قراره الشهير رقم (678) والخاص بتفويض دول التحالف بالعمل العسكري. واستخدام كل الوسائل لحمل العراق على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الأحد عشر السابقة على هذا القرار، وكان هذا من الناحية العملية يعني تفويض الولايات المتحدة الأمريكية منفردة بإدارة المرحلة اللاحقة من الأزمة، فخلال المرحلة الممتدة منذ صدور هذا القرار وحتى وقف إطلاق النار الفعلي تجمد دور مجلس الأمن تماماً ولم يعد باستطاعته أن يمارس أي تأثير على مسار الأزمة سواء لمحاولة تجنب اندلاع الحرب والتوصل إلى تسوية أو لإدارة سير العمليات العسكرية نفسها. فكان الرئيس الأمريكي بوش الأب هو وحده الذي اقترح لقاءً بينه وبين طارق عزيز وزير خارجية العراق ولقاء مماثلا بين صدام حسين وجيمس بيكر، وهو الاقتراح

---

(1) د. أحمد يوسف أحمد وآخرون: **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص22-24.

(2) Joshua S. Goldstem: **International Relations**، op cit.، PP 287-302

الذي انتهى بلقاء بيكر-عزيز في جنيف، بل إن زيارة الفرصة الأخيرة التي قام بها السكرتير العام للأمم المتحدة قبيل اندلاع الحرب تمت بناء على طلب وإلحاح من جانب الرئيس بوش الأب، ولأسباب سياسية تتعلق بالإدارة الأمريكية للأزمة، ولم يتم بتكليف من مجلس الأمن، وكانت القرارات الخاصة بتوقيت الحرب وخططها قرارات أمريكية. لكن أكثر اللحظات تعبيرا عن عجز مجلس الأمن إبان أزمة الخليج الثانية اتضحت أثناء سير العمليات العسكرية نفسها وخاصة حيث تقدمت دول اتحاد المغرب العربي بطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن في 23 كانون الثاني/ يناير، فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية مجرد انعقاد المجلس، ولم يتمكن مجلس الأمن من عقد جلسة خاصة مغلقة للتشاور إلا في 15 شباط/ فبراير. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي وحدها أيضاً التي قررت وقف العمليات العسكرية في 27 شباط/ فبراير 1991 بعد أن حققت أهدافها ليس فقط بتحرير الكويت ولكن أيضاً وعلى وجه الخصوص بتدمير القوة العسكرية والبنية الأساسية للعراق. ولكن الحرب لم تكن حرب الأمم المتحدة باعتراف بيريز دي كويلار سكرتير عام الأمم المتحدة وقتها فلم يكن هذا القرار ببساطة سوى قرار أمريكي أملته على العراق من خلال مجلس الأمن ليتمتع بقوة وغطاء الشرعية الدولية، وإن كان هذا القرار يثير عددا هائلا من الإشكاليات القانونية والسياسية[1].

حيث انتقلت عملية إدارة الأزمة كليا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فالقرارات المتعلقة ببداية ونهاية الحرب وتنوع الأسلحة المستخدمة وبشروط انتهاء العمليات العسكرية كانت كلها قرارات أمريكية، ولذلك يمكن القول أن القرار 687 الذي حدد شرط وقف إطلاق النار كان قراراً أمريكياً، وضع العراق تحت الوصاية الأمريكية، وكان هذا بداية النهاية لشعار النظام الدولي كما فهمه العالم خلال تلك الأزمة وبدأ نظام دولي جديد يتسم بمحاولة الهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم وتهميش الأمم المتحدة إذا كانت لا ترضخ للمطالب الأمريكية، ثم العودة إليها لإضفاء نوع من الشرعية على بعض سياساتها، وقد عبر عن هذه الازدواجية "جون بولتون" أحد المسئولين البارزين بوزارة الخارجية الأمريكية في عهد بوش الأب بقوله: "لا يوجد شيء اسمه الأمم المتحدة، هناك الجماعة العالمية التي تقودها القوة الوحيدة في العالم،

---

(1) د. بطرس بطرس غالي: ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط، دار الشروق، القاهرة، سبتمبر / أيلول 2007، ص75-79.

وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك تتوافق الحاجة إليها مع مصالحنا وعندما نجد آخرين ينخرطون معنا في الركب"[1].

قد كشفت هذه المرحلة تدريجياً عن ظاهرة ازدواجية المعايير وبطريقة غير مسبوقة، وبدا واضحا أن الولايات المتحدة الأمريكية مصرة على فرض رؤيتها في إدارة الأزمات الدولية.

وفي هذا السياق بدت الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على حمل الأمم المتحدة على الانصياع لأوامرها ومن منطلق بالغ الاستعلاء، فهي تضع نفسها في موقف اعلى من الشرعية الدولية وحيث عكست الأزمة العراقية ازدواجية المعايير بطريقة لم يسبق لها مثيل، وبات واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد استمرار الحصار على العراق إلى الأبد وتعمدت التدخل في عمل لجنة اليونسكو بل وجندت عددا من عناصرها للعمل لصالحها[2].

---

(1) Frances FitzGerald: **George Bush & The World**، The New York Review of Books، September 26، 2002، P 4 In. www.nybooks.com/articles/15698.

(2) د. حسن نافعة: مصدر سابق، ص48.

التفتيش الدولي على إزالة أسلحة الدمار الشامل:

كانت عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق السابقة الأولى من نوعها، حيث كانت المرة الأولى التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بتدمير أسلحة الدمار الشامل لدى دولة عضو في الأمم المتحدة- وكانت العلاقات المعاصرة قد شهدت حالات سابقة – لفرض قيود على التسلح، كما حدث مع ألمانيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، أو نزع التسلح كما حدث مع اليابان وألمانيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذه الحالات تختلف عن الحالة العراقية كونها كانت تركز بالدرجة الأولى على جميع أنواع الأسلحة، دون أن يعني ذلك إغفال أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن نزع التسلح في حالتي ألمانيا واليابان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية – جاء في سياق احتلال أمريكي شامل لأراضي الدولتين، حيث قامت القوات الأمريكية بتفكيك المصانع العسكرية الرئيسية في الدولتين وإزالة البنية العسكرية التي كانت قائمة من قبل، ثم إعادة تأسيسها على أسس دفاعية محدودة، وبناء على ذلك فقد ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أن قرار رقم (678) ما زال يمنحها الحق في مهاجمة العراق لإجباره على تدمير أسلحة الدمار الشامل أو الالتزام بالتفتيش، وبالتالي فإن الحالة العراقية تختلف وتتميز عن أي تجربة سابقة في التركيز على أسلحة الدمار الشامل (النووية والبيولوجية والكيميائية) فقد استندت على نص قرار مجلس الأمن رقم 687 الذي صدر في 3 نيسان/ ابريل 1991، بتكوين فرق التفتيش تحت اسم اليونسكوم[1].

حيث نص هذا القرار على قيام اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتدمير وإزالة جميع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وكل ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات ومرافق البحث والتطور والدعم والتصميم والقذائف الصاروخية التي يزيد مداها عن 150 كيلو متر والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق إصلاحها وإنتاجها، كما طالب القرار العراق بالموافقة دون أي قيد أو شرط على عدم

---

(1) سكوت ريتر: كشف المستور: بوش ضد العراق ... لماذا ؟، ترجمة: فاطمة نصر، إصدارات سطور، القاهرة، 2003، ص32.

حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع[1].

ويحظر القرار أسلحة العراق وينص على أنه في حالة عدم إذعان العراق يكون لدى الأمم المتحدة خيار استخدام القوة[2]، على أن تتم هذه العملية تحت إشراف دولي دقيق من خلال الأمم المتحدة، مع تدمير كل ما يرتبط بها من منشآت الإنتاج والمكونات الأُخرى، ودعا القرار أيضاً إلى اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية من أجل التأكد من أن العراق لن يستأنف عملية إنتاج أو امتلاك مثل هذه الأسلحة مستقبلا، وعلى هذا الأساس هناك ثلاثة مكونات رئيسية لعملية إزالة وتدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق[3]:

1- مرحلة التفتيش والمسح: ركزت على جمع المعلومات الضرورية لإعداد تقييم بشأن القدرات العراقية في المجالات الكيمائية والبيولوجية والصاروخية ومن أجل تنفيذ هذه المرحلة، طالب قرار مجلس الأمن 687 العراق بتقديم إعلان تفصيلي يكشف كافة مواقع وكميات وأنواع جميع أسلحة الدمار الشامل المنصوص عليها، وذلك في غضون 15 يوما من قبوله لهذا القرار، من أجل حصر ومسح هذه البنود، تمهيدا لبدء عملية التدمير والإزالة.

2- مرحلة الإزالة: وتضمنت إزالة أسلحة الدمار الشامل والمنشآت الخاصة بها وكافة البنود المتعلقة بها من خلال التدمير أو الإزالة أو جعلها عديمة الضرر، جنبا إلى جنب مع تدمير الصواريخ الباليستية التي يزيد مداها عن 150 كيلو مترا، مع تدمير منصات الإطلاق الخاصة بها ومنشآت الإنتاج والصيانة.

3- مرحلة الرصد طويل الأمد: ركزت على التأكد من امتثال العراق للالتزامات المفروضة عليه بموجب الفقرة (10) من القرار رقم 687، والمتعلقة بعدم امتلاكه مستقبلا للأسلحة المحظورة، وذلك طبقا للخطة

---

(1) د. أحمد إبراهيم محمود: عملية التفتيش الدولي في العراق: الأبعاد والدلالات، في: حسن نافعة ونادية محمود مصطفى (محرران): العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة، مصدر سابق، ص69-70.

(2) سكوت ريتر: مصدر سابق، ص37.

(3) د. أحمد إبراهيم محمود: عملية التفتيش الدولي في العراق، المصدر السابق، ص79-80.

التي أعـدتها اللجنـة الخاصـة، والتـي أقرهـا مجلـس الأمـن بموجـب القـرار رقم 715 لعام 1991.

وتولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية إزالة وتدمير وتحييد مكونات البرنامج النووي العراقي، فقد جرى تشكيل ما عرف بـ (لجنة الأمم المتحدة الخاصة) The United Nations Special Commission (UNSCOM) التي وافق مجلس الأمن رسميا على تشكيلها في 19 نيسان/ إبريل 1991، بناء على تقرير قدمه الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تنفيذ البنود غير النووية في عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، أي البنود المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ الباليستية، في حين تولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية إزالة البرنامج النووي العراقي، وقد جرى تنظيم عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل من خلال حزمة كاملة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، فبعد القرار 687 جاء القرار رقم 699 الذي صدر في 17 حزيران/ يونيو 1991، ويؤكد على أن لجنة اليونسكوم تتمتع بسلطات مستمرة لتنفيذ الأنشطة التي تتطلبها عملية إزالة الأسلحة العراقية المحظورة، كما ينص القرار على تحميل العراق تكاليف عمليات تدمير وإزالة تلك الأسلحة، كما أصدر مجلس الأمن في نفس اليوم القرار رقم 700، وينص على تحريم بيع أي أسلحة للعراق[1].

وقد جاء قرار مجلس الأمن المرقم 715 الصادر في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1991 والخاص بإقرار خطة الرقابة الدائمة على العراق لمنعه من إعادة تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل. طرأت تحولات هامة على آليات الضغط الدولية على العراق الخاصة بإجباره على الامتثال الكامل لقرار تدمير ما لديه من الأسلحة المحظورة، حيث كانت هذه الآليات تركز على العقوبات الدولية باعتبارها الآلية الرئيسية للضغط على العراق لتحقيق الهدف المذكور، وجرى الربط صراحة في القرار 687 بين تنفيذ عملية تدمير الأسلحة العراقية المحظورة وبين رفع العقوبات الدولية عن العراق وفي تموز/ يوليو 1991، أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية استخدام الأداة العسكرية لفرض قرارات الأمم المتحدة على العراق، حيث أشار الرئيس جورج بوش الأب وقتذاك إلى أن القوات المسلحة

---

(1) د. أحمد إبراهيم محمود: العراق وأسلحة الدمار الشامل: أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية ولجنة اليونسكوم، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2002، ص103-104.

الأمريكية مازالت لديها الصلاحيات اللازمة من الأمم المتحدة لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق[1].

وفي ضوء هذه التهديدات، اضطرت القيادة العراقية إلى الاعتراف بوجود قدرات نووية لديها، وقامت بتسليم قائمة جديدة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 8 تموز/ يوليو 1991، تتضمن المنشآت النووية والمعدات النووية الموجودة لدى العراق، ثم قدم المسئولون العراقيون في 14 يوليو بيانات جديدة عن مواقع المنشآت النووية، كما اعترفوا بحيازة العراق لوحدات تخصيب اليورانيوم، إلا أن العراق أصر على أن برنامجه النووي لم يكن مخصصا للأغراض العسكرية، وفي المقابل أكدت الإدارة الأمريكية على أن هذه البيانات تمثل اعترافا من العراق بوجود برنامج للأسلحة النووية لديه، إلا أنها رأت أن هذه البيانات غير كافية، واتهمت العراق بعدم الإعلان عن كل ما لديه من المعدات النووية، وامتناعه عن تحديد الكميات الصحيحة لديه من اليورانيوم، وطالبت هذه الإدارة العراق بفتح منشآته النووية أمام التفتيش الكامل، وإزالتها تنفيذاً لقرار مجلس الأمن، كما برزت بقوة احتمالات الولايات المتحدة الأمريكية للقوة العسكرية ضد العراق، كما كثفت إدارة بوش الأب جهودها السياسية للحصول على تأييد دولي واسع لفكرة ضرب العراق إذا لم يوفر المعلومات اللازمة بشان قدراته النووية وهو ما اضطر الجانب العراقي إلى الاستجابة لتلك المطالب[2].

وفي الوقت نفسه أصدر مجلس الأمن بعد ذلك سلسلة طويلة من القرارات الخاصة بعملية التفتيش، كما ثارت أزمات بين العراق واليونسكوم، وظلت هذه القرارات تطالب العراق بالامتثال غير المشروط لقرارات مجلس الأمن الخاصة بعملية تدمير أسلحة الدمار الشامل، لتدخل أزمة العراق طورا يتمثل في الصدام المستمر بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، إن ملف التوتر بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية كان أوسع وأبعد من تحرير الكويت، إذ أنه تركز عموما في استمرار العقوبات الدولية المفروضة على العراق، واستمرار عملية التفتيش على

(1) د. نادية محمود مصطفى: خبرة عملية تدمير القدرات العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل، سلسلة بحوث سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 67، القاهرة، يوليو / حزيران 1993، ص12-13.

(2) د. نادية محمود مصطفى: خبرة عملية تدمير القدرات العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل، مصدر سابق، ص12-13.

أسلحة العراق من أجل نزع الأسلحة العراقية، والتعويضات وحقوق الإنسان ومناطق حظر الطيران واليورانيوم المخصب[1].

ومن ثم تضخم الملف العراقي ليشمل هذه القضايا أو النتائج التي ترتبت عليها، الأمر الذي جعل المسألة العراقية ليست شأناً عربياً خاصاً، بعدما ارتبطت مع الأوضاع الدولية المعقدة، فإن أداء فرق التفتيش كان متأثرا بمواقف القوى الدولية الكبرى المعنية، بالذات الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى اختراق اللجنة واستغلالها في التجسس على العراق وممارسة الضغوط عليها من أجل تقديم تقارير دورية متحيزة ضد العراق. وصارت الأزمة العراقية موضوعاً إستراتيجياً في السياسة الأمريكية[2]، وهناك مصلحة مرتبطة بذلك هي الحفاظ على الاستقرار الإقليمي بإنشاء ترتيبات أمن للحيلولة دون قيام دولة مهيمنة معادية للولايات المتحدة الأمريكية، وبالسعي لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهناك مصلحة أخرى للولايات المتحدة الأمريكية، ترتبط بصورة أوسع بالشرق الأوسط، وهي ضمان أمن إسرائيل[3].

---

(1) فليس نديس، مارثا هاني: بدائل السياسة الأمريكية إزاء العراق، المستقبل العربي، العدد 270، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس / آب 2001، ص172.

(2) علي محمد: واقع مستقبل العلاقات الخليجية، المستقبل العربي، العدد 268، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو / حزيران 2001، ص137.

(3) ريتشارد هاس وميجان اوسوليفان (محرران): العسل والخل – الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002، ص52.

المبحث الثاني

التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه العراق في عهد الرئيس بيل كلينتون في المدة 1993-2001

تولى "بيل كلينتون" مسؤولية الرئاسة الأمريكية في 1993/1/20م، وواجهت إدارته خيارات صعبة تجاه العديد من الأزمات العالمية، وكانت بحاجة إلى معيار جيوبوليتكي من إعادة السيطرة على أجندتها العالمية مع حاجتها كذلك إلى نقاط وسيطة بين المدخلين المتنافسين في السياسة الخارجية، والمتمثلين بدعاة الارتباط، والتفاعل مع المشكلات العالمية أو دعاة العزلة التقليدية، وكانت الإدارة تدرك جيدا أنها ورثت فوضى من صنعها[1].

جعل الرئيس بيل كلينتون من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية- الداخلية- الموضوع المهم في تسويق صورته- بين الناخبين الأمريكيين، فتحول كلينتون إلى الاهتمام بالاقتصاد الأمريكي، إذ أنه وعد بتنشيط السوق التجاري العالمي وبعث الحياة في التجارة الدولية الأمر الذي قد ينعكس بدوره على حركة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية، وما إنشاء "مجلس الأمن القومي الاقتصادي" على غرار مجلس الأمن القومي إلا إعلان لحرب اقتصادية من أدواتها الهيمنة على الاستثمارات العالمية، والتجارة الدولية عوضاً عن الصواريخ الباليستية[2]، عملت الإدارة على توجيه المصادر المالية، وعلى وجه الدقة نحو مناطق الأزمات الاقتصادية الداخلية، فعالجت العجز المالي، ووسعت من الاستثمارات، كما

---

(1) فاضل حاتم حمد: الإستراتيجية الأمريكية في البلقان في حقبة التسعينات من القرن العشرين، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص121.

(2) أحمد موصللي: مصدر سابق، ص60؛ وللمزيد ينظر:

Jonathan M Orszag، Peter R. Orszag and Laura D. Tyson: **The Process of Economic Policy-Making During the Clinton Administration**، In: Jeffrey A Frankel and Peter R. Orszag: **American Economic Policy in the 1990s**، MIT Press، Massachusetts، USA، 2002، P.112

ساعدت على انبعاث نظام اقتصادي دولي عبر اتفاقية "الجات" عام 1994م، وإنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1996م[1].

واتبعت إدارة (كلينتون) المائلة باتجاه يمين الوسط ونحو قطاع الأعمال اتجاه السياسة المتعددة الأطراف والآخذة بالتدخل وباستخدام الأمم المتحدة كمنبر لبناء إجماع دولي لعمل دولي، وعد ذلك مختلفاً عن النهج الذي اتبعه (بوش الأب) في الحرب على العراق، ولم تعد إدارة (كلينتون) أو الذين يؤيدون وظائفها تحديات التسعينات العسكرية خطراً شديداً يهدد المصالح الأمريكية الجيوسياسية أو الاقتصادية أو الإستراتيجية في الخارج[2].

كما أرفقت إدارة (كلينتون) نهج التدخل العسكري لأغراض إنسانية بسياسة خارجية سياسية – اقتصادية تدعم وتصدر "رأسمالية السوق الحر" و"العولمة الاقتصادية" و"الديمقراطية الانتخابية"، ولم يكن القصد من هذه التركيبة الأيديولوجية والسياسات المشتقة منها والتي سميت بالليبرالية الجديدة تنظيم العلاقات الاقتصادية والاستثمارات والتجارة بين الدول الصناعية الغربية واليابان بصفة أساسية من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (JATT) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) ومجموعة الثماني... الخ فحسب وإنما أيضاً فتح الباب على مصراعيه وإصلاح اقتصاديات معظم بلدان الجنوب العالمي من خلال سياسة "التكيف الهيكلي" التي ينتهجها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومع ذلك ظلت أيديولوجية الليبرالية الجديدة سارية أساساً بين المثقفين والمهنيين والنخب السياسية في الولايات المتحدة[3].

كانت نقطة الانطلاق- في صياغة- السياسة الخارجية لإدارة الرئيس كلينتون مع ظهور التقرير الذي تم إعداده تحت رعاية مؤسسة كارينجي للسلام الدولي تحت عنوان "نحو تغيير طريقنا" "Changing Our Ways"، في الشرق الأوسط، أكد التقرير أن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية هو تفوق شبه مطلق فلا وجود سوى تهديدات قادمة من العراق وإيران، والتي من

---

(1) انظر: خالد محمد علي: "المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، القاهرة، نيسان/ إبريل 1994، ص118.

(2) Lance Selfa· A New Colonial "Age of Empire"، International Socialist Review، Issue 23، Chicago، USA، May-June 2002، P 50

(3) سميح فرسون: جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب، مجلة المستقبل العربي، العدد (284)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص9-10.

الملائم معالجتها بكل الوسائل، ورأى التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة من أجل تنظيم الأمن العالمي والإقليمي في دفع مصالحها عبر المنظمات الدولية، والعمل المشترك، والتعاون مع المجتمع الدولي، وتناول التقرير كذلك مشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي يمثل التهديد الأكبر، والوحيد على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا اتبعت إدارة الرئيس بيل كلينتون منذ بداية العام 1993م، إلى حد كبير، درب السياسة متعددة الأطراف من خلال التدخل، واستخدام الأمم المتحدة كمنبر لبناء إجماع دولي من أجل القيام بعمل دولي[1]، من هنا رأى كلينتون أهمية بقاء دفاع الولايات المتحدة الأمريكية الأقوى عالمياً بينما تتعامل واشنطن في الوقت نفسه عملياً مع ضرورة إجراء التخفيضات العسكرية- أكد كلينتون أنه يريد السعي نحو استمرارية الجهود لتخفيض الأسلحة النووية مع روسيا ومع القوى النووية الأُخرى، وسوف يعمل كلينتون جاهدا باتجاه منع انتشار أسلحة الدمار الشامل (النووية، البيولوجية، والكيميائية)، كما عملت إدارة كلينتون نهاية عام 1993، على تطوير إستراتيجية أطلق عليها إستراتيجية "التوسع والارتباط".

شكل خطاب "أنتوني ليك المستشار السابق للأمن القومي في 25 أيلول/ سبتمبر 1993 في معهد جون هوبكنبز للدراسات الدولية – بإتباع أربعة برامج أساسية:

1- علينا أن نعزز أنظمة السوق الديمقراطية الرئيسة – بما فيها نظامنا الديمقراطي، فهي الأنظمة التي تمثل النواة التي تنطلق منها سياسة التوسع.

2- علينا رعاية تعزيز الأنظمة الديمقراطية الجديدة، واقتصاد السوق، ومساعدتها حيثما أمكن.

3- يجب علينا التصدي للعدوان، ودعم إشاعة الليبرالية في الدول المعادية للديمقراطية وتتبع سياسات سلطوية ومعادية لليبرالية.

4- إتباع خطة وبرامج إنسانية (Humanitarian) تتضمن عمليات انتقائية لحفظ السلام، والمساعدات والعمل على تمكين الديمقراطية، واقتصاد السوق من مد الجذور إلى مناطق أخرى[2].

وهكذا فان صياغة "أنتوني ليك" وفرت المسوغ الفلسفي لعدد من العمليات العسكرية، مثل تلك التي تمت لإعادة الديمقراطية إلى هايتي، ولمعاقبة العراق، وإرغام "سلوبودان ميلوسوفيتش" على وضع حد لعملية التطهير العرقي، ولمعاقبة السودان وأفغانستان على

---

(1) سميح فرنسون: مصدر سابق، ص91-92.

(2) سيوم براون: وهم التحكم، ترجمة: فاضل جتكر، شركة الحوار الثقافي، بيروت، 2004، ص53.

إيوائها المزعوم للإرهابيين[1]، بهذه الفعاليات استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المفهوم الإستراتيجي الجديد - إستراتيجية التوسع والارتباط متمثلة في المحاولات الثلاث التي اشتركت جميعها في الإصرار على الحفاظ على نظام أحلاف الدفاع الثنائية والمتعددة، وكانت المحاولة الأولى في ابتكار اصطلاح التدخل النشط (Engagement) لمواءمة مفهوم التوسع مع اعتبارات التخطيط الإستراتيجي، ووضع غاية لذلك تنص على منع التهديدات الرئيسة في النظم الإقليمية المختلفة، والشراكة مع الأصدقاء والحلفاء لمساعدتهم على تحمل مسؤوليات أكبر إزاء الاستقرار الدولي[2].

وأخذت المحاولة الثانية على أساس التمسك بالأحلاف الثنائية القائمة والترتيبات الأمنية المرتبطة بها للتغلب على مظاهر الغموض الإستراتيجي[3].

وتولت وزارة الدفاع المحاولة الثالثة، بإجراء تخفيضات في النفقات الدفاعية وإجراء مراجعة للأوضاع الإستراتيجية العالمية، حددت فيها التهديدات الرئيسة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية بالانتشار النووي، والصراعات الإقليمية، وفشل الإصلاح الديمقراطي العالمي، وتآكل الرفاهية الاقتصادية، وانتهت إلى ضرورة تطوير قدرات سرعة نقل القوات، ورفع القدرات القتالية للوحدات بحسب الوضع الجديد على أساس خوض الولايات المتحدة الأمريكية حربين في آن واحد تقريباً[4].

وهكذا سعت إدارة الرئيس كلينتون إلى البحث عن بدائل إستراتيجية للدور الأمريكي في عالم جديد، عبر زيادة قدرات النقل الجوي، وتركز حاملات الطائرات بالقرب من المناطق المهمة للمصالح الأمريكية، وتخزين المعدات بالقرب من مواقع الأزمات المتوقعة، أما في مجال تعاملها مع الإرهاب، فقد انتهت إدارة كلينتون إلى فهم واسع نسبيا لمعظم التنظيمات المتشددة وفيها تنظيم القاعدة، من حيث أهدافها الإجمالية وإنتشارها العالمي ودعمها المالي المتشعب[5].

---

(1) المصدر نفسه، ص54.

(2) كريستوفر لين: "مراجعة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى - هيمنة أم توازن قوى"، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر، 1998، ص312-314.

(3) انظر: عبد المنعم طلعت: مصدر سابق، ص29.

(4) انظر: كريم حجاج: "ملامح الإستراتيجية الأمريكية في القرن القادم"، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، القاهرة، كانون الثاني / يناير، 1997، ص69-74.

(5) برادلي أ. تاير: مصدر سابق، ص72.

كما عملت إدارة الرئيس كلينتون إلى إعادة تعريف المصالح القومية بوصفها خطوة أولى ضرورية نحو إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية، إلا أن الواضح من ذلك أن الأمر كان عبارة عن بحث عن وسائل وأساليب انجح لتحقيق المصالح أكثر منه بحثا عن المصلحة ذاتها. وأدخلت الإدارة تغييرات مهمة في تعاملها مع دول الشمال المتقدمة، فإنها لم تقم بإدخال تغيير مقابل في سياستها تجاه بلدان عالم الجنوب باستثناء أفريقيا التي اتجهت إلى إقامة شراكة معها، وكان تركيز الإدارة على إطالة واستثمار وضع الأحادية القطبية بالمعنى الإستراتيجي، إلى أقصى درجة ممكنة لتعظيم المصالح الأمريكية[1].

وقد عبرت وثيقة توجيهات التخطيط الدفاعي لسنوات 1995-1999 (DPG)، الصادرة عن وزارة الدفاع، عن أن الإستراتيجية الأمريكية ستركز على منع ظهور أي منافس للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، وأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تظهر القدرات القيادية اللازمة، وأن تحمي نظاماً جديداً كفيلاً بإقناع المنافسين المحتملين بأنهم ليسوا بحاجة إلى التطلع إلى دور أكبر أو إلى إتباع سياسة أكثر عدوانية لحماية مصالحهم المشروعة، والمهم في هذه الوثيقة هو استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في دورها العالمي[2].

لذلك اتجهت المؤسسات الأمريكية إلى البحث عن أهداف جديدة لتبرير استمرار الدور الأمريكي في الشؤون الدولية بصورة توازي دورها أثناء الحرب الباردة. وقد لخصت لجنة المصالح القومية الأمريكية المشكلة من الإدارة الأمريكية عام 1996 (كما يوردها هانتنغتون) الوضع الإستراتيجي الأمريكي بالآتي: "بعد أربعة عقود من التفكير الأحادي الاتجاه لاحتواء التوسع السوفيتي شهدت سنوات من العمل الارتجالي، وإذا ما استمر الأمر على هذا النحو، فإن قيمنا وثرواتنا بل وحتى حياتنا ستكون في خطر، وإن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية القومية الحيوية تتحدد بمنع أي هجوم على الولايات المتحدة الأمريكية بأسلحة الدمار الشامل، ومنع ظهور قوى معادية في أوروبا أو أسيا، أو أي قوة معادية للولايات المتحدة الأمريكية، ومنع انهيار الأنظمة العالمية للتجارة وأسواق المال ومصادر الطاقة والبيئة، وأخيراً ضمان سلامة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، إن الإطار الإستراتيجي الذي بلورته قيادات مدنية

---

(1) Zalmay Khalilzad **Losing the Moment? The United States and the World After the Cold War**، The Washington Quarterly، Vol 18، Issue 2، Washington، USA، 1995، PP.10-11

(2) Samuel P Huntington· **The Erosion of American National Interests**، Foreign Affairs، Vol 76، No 5، New York، USA، 1997، PP 41-42

وعسكرية أشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية مفهوماً واضحاً يتلخص في العبارة التالية: (Forward Deployment)، أي الانتشار المتقدم في أقاليم أساسية مثل أوروبا، والشرق الأوسط وشرق أسيا. هذا إضافة إلى القدرة في تعضيد الوجود الأمريكي كلما نشبت أزمة إقليمية تحتاج إلى معالجة حاسمة وسريعة. حسب التصور الأمريكي مثل هذا التوجه سيمكن من عرض القوة الأمريكية على حقيقتها من أجل إحقاق هزيمة المعتدي، وردع من يحاول الاعتداء على أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها[1].

وفي ظل البيئة الأمنية الجديدة ستتاح الفرص المناسبة والمتزايدة لإيجاد حلول القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية خصوصا من خلال اعلى جهة من التنظيم الدولي (الأمم المتحدة) والأمثلة في المجال الأمني: حرب الخليج الثانية، عملية الصومال، هذا إضافة إلى الدور الفاعل للوكالة الدولية للطاقة النووية التي تفرض من خلال وجود الرقابة الدولية لمنع إنتاج وانتشار الأسلحة النووية، وبذلك فرضت حصاراً قوياً على العراق، والتساؤل المشروع هو: هل سيتكرر ذلك النظام في تجارب أُخرى منطقيا على دول أُخرى مثل إسرائيل وجنوب إفريقيا؟ المسالة تحتاج إلى إجابة واضحة ومحددة من قبل الأمم المتحدة ومن قبل الوكالات الدولية المتخصصة، ولاسيما الوكالة الدولية للطاقة النووية أن يكون هناك دور مؤثر وقوي للأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن ومن قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية مسألة أساسية ومشروعة ولكن بشرط أن تكون المعايير موحدة ومقبولة من غالبية أعضاء المجتمع الدولي. إذا ما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة النظام الدولي، إلى استخدام القوة العسكرية، يجب أن يكون مثل هذا الاستخدام قد نال الدعم اللازم من الداخل (الشعب الأمريكي) ومن غالبية أعضاء المجتمع الدولي ويمكن القول أنه لن تحدث تغييرات أساسية أو جوهرية في الإستراتيجية الأمنية – الدفاعية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية خلال إدارة بيل كلينتون، والسبب الأساسي وراء ذلك هو استمرارية المصالح الأمريكية الحيوية في منطقة الخليج العربي (النفط، موقع المنطقة الجيوستراتيجي). إن إدارة كلينتون الجديدة لن تغير في الأهداف بقدر ما ستعمد إلى بلورة وسائل منافسة لدرء الأزمات الإقليمية واحتوائها[2].

---

(1) انظر: د. أحمد عبد الرزاق شكارة: الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، مصدر سابق، ص214.

(2) د. أحمد عبد الرزاق شكارة: الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، مصدر سابق، ص215.

إستراتيجية الاحتواء المزدوج:

أكد مارتن إنديك (Martin Indyk) في كلمة ألقاها بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في أيار/ مايو 1993 على إستراتيجية الاحتواء المزدوج التي ستتبعها إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في تعاملها مع العراق وإيران كدولتين عدوين، إذ تعكس سياسة الاحتواء المزدوج التفكير الإستراتيجي الأمريكي والأنماط السلوكية والأمريكية التي تتعدى حدود المنطقة. ولا تنحصر في العراق وإيران تحديداً، فهي تأتي مكملة لإستراتيجية الاحتواء المرتبطة بالحرب الباردة والمنافسة بين القوى العظمى، إنما تخدم مصالح أمريكية أوسع نطاقا على الصعيد العالمي. إن معاداة إيران وفرض عقوبات على العراق بحصار جائر إنما هو جزء من الخطة الأمريكية للاحتواء العالمي وذلك في الوقت الذي تتقدم فيه مصالحها في الشرق الأوسط بمصالحها الأُخرى في أسيا الوسطى وأوراسيا. وسرعان ما تبلورت طبيعة هذه الإستراتيجية في أعقاب تدمير العراق وما صاحب ذلك من تنامي صيغ الوجود الأمريكي في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي[1]، وتعد إستراتيجية الاحتواء المزدوج استقاء من هذا المفهوم الهادف إلى تكريس نزعة الهيمنة الأمريكية في مقابل التصفية الشاملة لكل ما يعترضها من منظمات ودول.

ويشدد إنديك على أن (الاحتواء المزدوج) لا يعني التماثل بمعنى أن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كل من العراق وإيران ليست متماثلة، لأن كل منهما يشكل تحديات مختلفة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فالنظام الإيراني من وجهة النظر الأمريكية نظام (خارج عن القانون) لكن الولايات المتحدة الأمريكية لا تناهض الحكومات الإسلامية ولا تسعى حسب رأي "إنديك" لقلب نظام الحكم، أما احتواء العراق فيشكل نوعاً مختلفاً من التحدي، نتيجة سلسلة القرارات الدولية التي حاصرت العراق تماماً كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك الوسائل الكفيلة لردعه في إطار آلية دولية لتحقيقها[2].

وكان الهدف من الاحتواء المزدوج الحيلولة دون أن تملك دولة في المنطقة قوة بالغة قد تمكنها من أن تشكل تهديدا للمصالح الأمنية الأمريكية في الشرق الأدنى، وكان المبدأ

(1) د. عمرو ثابت: الاحتواء المزدوج وما وراءه – تأملات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 41، أبو ظبي، 2001، ص7.

(2) د. فتحي العفيفي: مصدر سابق، ص148.

الإستراتيجي الأساسي الذي قامت على أساسه نظرية الاحتواء المزدوج هو تحقيق توازن قوى من شأنه أن يحمي المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، دون الحاجة إلى الاعتماد على إيران أو العراق لتحقيق تلك الغاية. وتراوحت هذه المصالح من حماية الدول الحليفة في منطقة الخليج العربي وضمان تدفق النفط دون عوائق وبأسعار مستقرة، إلى إقامة منظومة إقليمية يسودها السلم ومجابهة التطرف الديني والإرهاب وإقامة منظومة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الإطار ستسعى إدارة بيل كلينتون إلى استمرار نهج إدارة بوش الأب مطبقا على العراق وإيران أيضا وتأمل الإدارة الأمريكية أن يؤدي نهجها هذا إلى جعل مواقف الحكومة الإيرانية تتسم بالاعتدال، علما بان التهديد الأساسي للمنطقة في حينه لازال يمثله العراق حسب التصور الأمريكي[1].

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لاستمرار احتوائها العراق عسكريا، ولو اضطرت إلى ذلك من طرف واحد، فهناك سياسة أمريكية مباشرة في مواجهة العراق لابد من هزيمة العراق تماما وتدميره دون السماح بأي تسوية عن طريق المفاوضات. أما طبيعة الصراع الأمريكي- العراقي فقد وضعته في المستوى الإستراتيجي.

إن لإدارة الأمريكية لابد أن تحكم قبضتها على الفرصة التي سنحت لها الأحادية القطبية والنصر الذي حققته في حرب الخليج الثانية مع العراق فإعادة تشكيل بلدان الشرق الأوسط والتوسع الجوهري للوجود الأمريكي في المنطقة وبذلك تطرح الإدارة الأمريكية هدفها الطموح في إحداث تغييرات في نظام الحكم في العراق فإنها تطرح هدفا أكثر جرأة يتمثل في إحداث تغييرات في المنطقة باستخدام السلطة الأمريكية لإنشاء أنظمة حكم مؤيدة لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط[2].

لبثت قضية العراق على حالها طوال هذه الثماني سنوات من التدخل الأمريكي غير الحاسم في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية وكانت إدارة كلينتون تأمر بشكل دوري بشن هجمات جوية محددة ضد مقدرات العراق العسكرية، كما أنها ضاعفت عدد القوات الأمريكية في منطقة الخليج، بدأت شخصيات من المحافظين الجدد حملة تدعو إلى القيام بعمل عسكري أحادي، لإزاحة صدام حسين عن السلطة، ففي عالم 1998 تلقى بيل كلينتون التماسا قويا (أعلن على الملأ) بهذا المعنى من ثمانية عشر داعية نشيطا للتدخل

---

(1) د. عمرو ثابت: مصدر سابق، ص8.

(2) برادلي أ. ثاير: مصدر سابق، ص10.

العسكري حثوه فيه على القيام بعمل حاسم لاستباق حصول العراق على أسلحة الدمار الشامل قبل فوات الأوان (وأصبح ثلثا الموقعين مسئولين في إدارة بوش الابن)(*) لاحقاً[1].

وإن الكونغرس ووسائل الإعلام ومجموعات اللوبي كانت تشن دورياً حملات دعائية لكشف ما يمكن تسميته "عدو عام" بالنسبة لأمريكا. وكانت الحملات الصحفية التي تليها قرارات وخطب عدائية من الكونغرس تركز مثلا على ليبيا ثم العراق ثم إيران ثم الصين، وتشدد كل مرة على الخطر الذي يزعم أن كل بلد منها يشكله على الولايات المتحدة الأمريكية. وأدى الانغماس الأمريكي في العراق إلى تحويل الأزمة الممتدة والمتواصلة في الشرق الأوسط- التي سمحت لها الإدارات الأمريكية، ريغان، وبوش الأول، وبيل كلينتون، بالاعتمال- من مشكلة مزمنة إلى تحد قائم على "الجبر أو الكسر"[2].

وعموما ظلت الحرب تعد احتمالا جديا وجب أخذه في الاعتبار في التخطيط الإستراتيجي الأمريكي، عسكريا وسياسيا، وفي إطار هذه الإمبراطورية، تأتي منطقة الشرق الأوسط لتشكل مكانة خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن معظم مبادئ الرؤساء الأمريكيين قد بنيت على هذه المنطقة ومن أجل السيطرة عليها. ويعد أمن النفط وإسرائيل المهيمن في هذه المكانة. فأمن النفط من منابعه إلى مستهلكيه مورداً يؤمن ممراته، وأمن إسرائيل وحمايتها وتبني احتلالها واستعمارها يولد التوجه الإستراتيجي الأمريكي بالاحتفاظ بقوات عسكرية في منطقة الخليج العربي، وتتعهد الإرادة الأمريكية بضمان التفوق الإسرائيلي وبخاصة العسكري والعلمي والتقني والاقتصادي. وقد أدت هذه التوجهات الإستراتيجية الأمريكية إلى ضرورة تحجيم أو ضرب النظم الوطنية والقومية إذا ما تعارضت في سياستها ومناهجها مع الإرادة أو المصالح الأمريكية، لكن السؤال: هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في السيطرة على العالم؟ وفي محاولة الإجابة على هذا السؤال تظهر مشكلة مصادر السيطرة ومدى توافرها، وخاصة الفجوة بين مصادر الولايات المتحدة الأمريكية Resources وقدرتها على

(*) الموقعون هم: اليوت ابرامز، وريتشارد ارميتاج، ووليام بيت، وجفري بيرنغر، وجون بولتون، وباولا دوبريانسكي، وفرانسيس فوكوياما، وروبرت كاغان، وزلماي خليل زاد، ووليام كريستول، وريتشارد بيرل، وبيتر رودمان، ودونالد رامسفيلد، ووليام شنيدر جونيور، وفين ويبر، وبول ولفوتيز، و جيمس وولزي، وروبرت ب. زوليك.

(1) زبيغنيو بريجنسكي: الفرصة الثانية – ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، دار الكتاب العربي، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت، 2007، ص135.

(2) زبيغنيو بريجنسكي: الفرصة الثانية – ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، مصدر سابق، ص165.

التوسع الجغرافي السياسي Geopolitical Reack وقد يكون الأكاديميون ومنهم بول كيندي على حق حين يتساءلون: هل من الممكن مواصلة لحظة أحادية القطبية وعدم حدوث التوسع الإمبريالي الممتد Imperial Over Stretch[1].

وفي إطار هذه الإستراتيجية وبعد نهاية الحرب الباردة وبالتحديد بعد نهاية حرب الخليج الثانية، أشرف بول ووليفيز على إعداد مجموعة من الخطوط الإرشادية سميت بـ "دليل تخطيط الدفاع" Defense Planning Guidance تضمنت أسلوب التعامل مع النظام في العراق وبقية العالم في عصر ما بعد الحرب الباردة، وقد تسربت هذه الأفكار إلى وسائل الإعلام عام 1992، ويعتقد وولفيتز أن الاحتواء يعد من مخلفات الحرب الباردة وأن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تستخدم قوتها العسكرية الضاربة بصورة استباقية- أي لا تنتظر حدوث فعل مادي معين ضدها وأن تلجأ إليها بمفردها إذا احتاج الأمر، وعلى واشنطون أن تمنع الآخرين من استعمال الأسلحة النووية والكيماوية أو البيولوجية. وفي عام 1997 تأسس مشروع "القرن الأمريكي الجديد" The New American Century على يد مجموعة من أبرز قادة التيار اليميني الجمهوري الأمريكي ويرأسه ويليام كريستول، وضم كذلك ريتشارد بيرل (الرئيس السابق لمجلس سياسات الدفاع أحد أقوى أجهزة التخطيط والتوجيه السياسي في البنتاغون) وينادي المشروع بتحقيق السيطرة الأمريكية على العالم وقد طالبت هذه المجموعة الرئيس بيل كلينتون وأعضاء الكونجرس في العالم 1998 في رسالة مفتوحة ببدء العمل على تغيير النظام السياسي في العراق والسيطرة على البلاد، وإتباع سياسة تستند إلى استخدام القوة العسكرية لتغيير الخارطة السياسية في الشرق الأوسط[2]، والمبادرة بشن الحرب حتى لو فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في حشد حلفاء لها عبر الأمم المتحدة[3].

---

(1) Paul M Kennedy، **The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict From 1500 to 2000**، Random House، New York، USA، 1987، P.56.

(2) انظر: المحرر العربي، العدد 387، 14-20 آذار، 2003، ص11.

(3) Jason Leopold: **The Origins of the Bush Iraq War Plan: The 1998 Rumsfeld & Wolfowitz Memo to Clinton**، Information Clearing House (ICH)، In: www.informationclearinghouse.info/article1510.htm

وحتى يتحقق الهدف يضع أنصار هذا المشروع عدة خطوات على أمريكا أن تقوم بها وهي[1]:

1- استعمال القوة العسكرية الأمريكية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سواء بفرض بقاء النظام العراقي أو في غيابه.

2- ضرورة أن تتغلب الولايات المتحدة الأمريكية على شتى التهديدات بصورة حاسمة وبفرض تحقيق الانتصار ضد القوى المعادية.

3- أهمية أن تتفوق القوة العسكرية الأمريكية على شتى القوى العالمية.

4- أهمية أن تبقي واشنطن على القواعد والتسهيلات العسكرية لغرض المساهمة في تقويض أية قوة إقليمية مناوئة.

5- المضي قدما في مشروع الدرع الصاروخي حتى تكتمل السيطرة الأمريكية على الفضاء الخارجي.

6- بناء نظام عالمي جديد يقوم على القيادة الأمريكية ويهدف إلى ردع النظم المارقة الخطيرة مثل سوريا، إيران، العراق، ليبيا، كوريا الشمالية.

ولابد من الإشارة إلى أن غالبية فريق بوش الحاكم ومعظم قادة مشروع القرن الأمريكي الجديد هم حلفاء لإسرائيل وخصوصا حزب الليكود وكان هؤلاء وخصوصا بيرل وولفيتز قد أعدوا تقريراً عام 1996 سمى "القفزة الكبرى" عبر مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسات المتقدمة (The Institute For Advanced Strategic And Political Studies)، قدموه إلى (بنيامين نتنياهو) رئيس الوزراء الإسرائيلي، أشاروا فيه إلى ضرورة استيلاء إسرائيل على كامل الأرض الفلسطينية، مع التعامل مع مرحلة (أوسلو) وما بعدها، وكأنها مرحلة وقتية لا غير، ويعد هذا المركز أحد بنوك التفكير التابعة لإسرائيل (اللوبي الصهيوني) في الولايات المتحدة الأمريكية، وكما ورد في التقرير أن "إسرائيل تستطيع تشكيل وضعها الإستراتيجي بالتعاون مع تركيا والأردن عبر إضعاف سورية واحتوائها وحتى ضربها ويجب تركيز الجهد على الإطاحة بالنظام السياسي للعراق كهدف إستراتيجي هام بالنسبة لإسرائيل"[2].

---

(1) خليل العناني: حين تتحول الأفكار إلى حقائق مفزعة – نظرة إلى مشروع القرن الأمريكي الجديد، جريدة الحياة، العدد 14657، بتاريخ5/11، الرياض، 2003، ص10.

(2) موقع BBC باللغة العربية: www.bbcarabic.com.

وكان المحافظون الجدد مصممين على الإطاحة بنظام الحكم في العراق- وأثاروا الموضوع وحرصوا عليه في مطلع العام 1998 بنشر رسالتين مفتوحتين إلى الرئيس بيل كلنتون يدعونه فيه إلى إزاحة صدام حسين عن السلطة. وكثير من الموقعين على هاتين الرسالتين كان ممن لهم روابط مع المجموعة المؤيدة لإسرائيل (جينسا)[*] وفي عهد الرئيس بوش الابن أصبح أعضاء المجموعة السابقة الذكر التي تضم بالإضافة إلى "بيرل وولفيتز وراندي شومان" رئيس لجنة تحرير العراق، وبعض رؤساء تحرير الصحف الذين يتمتعون بنفوذ كبير بفضل العلاقة الوثيقة التي تربطهم بوزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" ونائب الرئيس ديك تشيني. وسبق لأفراد هذه المجموعة أن ساندوا الحملة الانتخابية للرئيس جورج بوش، وأسهموا في إيصاله إلى سدة الرئاسة عن طريق انتخابات تشوبها الشكوك بغية جعلها وسيلتهم لتنفيذ خطة إسقاط النظام العراقي وكانت تلك الخطة تنطلق من عدة خيارات رئيسة[1]:

1- **الخيار الدبلوماسي**: المتمثل في العمل بوساطة الأمم المتحدة لفرض عقوبات ذكية على العراق والضغط على النظام العراقي للسماح لمفتشي الأسلحة الدوليين بالعودة إلى العراق بعد أن منعوا من دخوله منذ العام 1998 ومواصلة البحث عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والذرية التي تزعم الولايات المتحدة الأمريكية أنها موجودة بحوزة العراق والعمل على تدميرها.

2- **التضييق السياسي**: على نظام صدام حسين وممارسة المزيد من الضغوط عليه من قبل الدول المجاورة بهدف عزله ودعوة هذه الدول لمناقشة تكوين حكومة عراقية تخلف حكومة صدام حسين.

3- **الاعتماد على قوى المعارضة العراقية**: بقيادة (المؤتمر الوطني العراقي).

4- **الخيار العسكري**: الذي يقوم على شن حملة عسكرية على العراق تعتمد على القصف الجوي المؤثر، الذي يمكن أن يؤدي إلى الانشقاق داخل المؤسسة العسكرية العراقية، ويدفع الضباط والجنود العراقيين إلى التمرد، على غرار ما حدث إبان حملة (عاصفة الصحراء) والعمل على تنظيم هؤلاء كقوة معارضة إضافية وفاعلة ضد صدام حسين[2].

(*) جينسا: معهد الأبحاث اليهودي لشؤون الأمن القومي الذي أسسه المحافظون الجدد عام 1976.

(1) بادي شلفين: المشكلات الدولية الكبرى في العالم المعاصر، مكتبة المناصل، دمشق، 2004، ص166.

(2) أحمد ثابت: النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي، مجلة شئون عربية، العدد123، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2005، ص62.

التفتيش الدولي والتصعيد العسكري:

امتدت عمليات اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق إلى كافة البرامج المتعلقة بالصواريخ الباليستية والأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وركزت على كافة مكونات هذه البرامج، من حيث المكونات المتعلقة بالبحوث والتطوير والإنتاج والتخزين والتسليح والاستخدام الفعلي، مع بدء تطبيق نظام الرقابة المستمرة على الأنشطة العراقية في تلك المجالات[1].

وقد حرص الجانب العراقي من ناحيته على التعاون مع اليونسكوم، وظل يؤكد على أنه قدم كافة الوثائق المتعلقة بما لديه من الصواريخ الباليستية وقدم البيانات الخاصة باستهلاكها، والإنتاج المحلي من الصواريخ، إلا أنه كان يفاجأ بأن اللجنة تعاود إثارة تلك القضايا مجدداً[2]، من أجل عدم إعطاء أية فرصة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لزيادة العقوبات المفروضة عليه، عقب تبني مجلس الأمن الدولي للقرار 1115 في 21 حزيران/ يونيو 1997، الذي هدد بغداد بفرض عقوبات جديدة عليها في حال استمرار إعاقة عمل المفتشين الدوليين ولذلك شكلت هذه المرحلة صراعا مستمرا، والوكالة الدولية أشرفت اللجنة الخاصة على تدمير الكثير من البنى التحتية التي تتعلق ببرامج العراق للأسلحة، كما أكدت اللجنة تدمير الصواريخ وتدمير عدد كبير من الوسائط الكيميائية بأشراف المفتشين الدوليين، فإن الشهور الأولى التي أعقبت تولي السفير الأسترالي ريتشارد بتلر منصب الرئيس التنفيذي للجنة- اليونسكوم، في تموز/ يوليو 1997، خلفا للسفير السويدي رودلف ايكيوس لم تقع أية حوادث بين فرق المفتشين والعراق، ونشأت درجة غير مسبوقة من التعاون بين الجانبين ولكن تجددت المشكلات العنيفة بينهما، حيث بدأت مشكلة القصور الرئاسية العراقية في الظهور منذ سبتمبر 1997 حينما بدأ المفتشون الدوليون في إثارة شكوك حول إمكانية قيام الجانب العراقي بنقل كميات من أسلحة الدمار الشامل إلى القصور الرئاسية وطالبوا بإخضاعها للتفتيش، في حين رفض الجانب العراقي هذا الطلب، واستندت تلك الشكوك على معلومات أدلى بها الفريق (وفيق السامرائي) وهو أحد المنشقين العراقيين الذي تولى منصب رئيس المخابرات العسكرية قبل هروبه إلى الخارج عام 1995، حيث أكد على أن صدام حسين لم يتخل قط عن

---

(1) هانز بليكس: نزع سلاح العراق، ترجمة: داليا حمدان، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص35.

(2) د. أحمد إبراهيم محمود: العراق وأسلحة الدمار الشامل، مصدر سابق، ص107.

الخيار النووي، وأنه ظل عازماً على امتلاكه، على الرغم من استمرار عمليات التفتيش، وأنه يخفي كميات كبيرة من الصواريخ الباليستية والمعدات الكيميائية والنووية[1].

مما دعا مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 1134، في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1997، الذي طالب العراق بالتعاون الكامل مع مفتشي الأسلحة. وعقب هذه التطورات، أعلن العراق وقف التعامل مع فرق التفتيش الدولية وقام بطرد المفتشين الأمريكيين. وقد نظرت الإدارة الأمريكية برئاسة بيل كلينتون في ذلك الوقت إلى القرار العراقي باعتباره تأكيدا للشكوك التي أثيرت بشأن وجود أسلحة دمار شامل في القصور الرئاسية، حيث إن رد الفعل العراقي على التعامل مع المفتشين الأمريكيين وطردهم، لم ينظر إليه باعتباره احتجاجا على محاولات اللجنة انتهاك سيادة العراق. وبذلك فإن المطالب اللانهائية التي كانت لجنة التفتيش تطرحها كانت تندرج في إطار المماطلة والتسويف وإطالة أمد العقوبات المفروضة. وعلى هذا الأساس بدا واضحاً مع بداية عام 1998 إن عملية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية قاربت على الانهيار بسبب الأزمات والتوترات الحادة[2].

فالعراق من ناحيته يعتبر أنه التزم بتدمير أسلحته المحظورة، ويتعين بالتالي رفع العقوبات المفروضة عليه من مجلس الأمن، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت تثير العديد من الشكوك، وتوجه العديد من الاتهامات إلى العراق من أجل إدامة العقوبات الدولية المفروضة عليه، فإن هناك العديد من القضايا والمسائل المتبقية بشأن البرنامجين الكيميائي والبيولوجي والصواريخ الباليستية[3]، حتى لو كان العراق قد قام بالفعل بتدمير ما لديه من أسلحة الدمار الشامل. وقد تعززت هذه الشكوك العراقية بقوة عندما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، مادلين اولبرايت، في نيسان/ إبريل 1997 أن بلادها لن توافق قط على رفع العقوبات أوتوماتيكيا عن العراق إذا تم الانتهاء من عملية إزالة الأسلحة المحظورة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تواصل العمل من خلال العقوبات على العراق لحين الإطاحة بنظام حكم صدام حسين، وقد أثارت هذه

---

(1) هانز بليكس: مصدر سابق، ص37.

(2) Sean Boyne· **Iraq "Unlikely" to Give Up Nuclear Option**، Jane's Intelligence Review، Vol. 3، No 9، London، UK، 1996، P.6.

(3) Richard Butler: **Saddam Defiant: The Threat of Weapons of Mass Destruction and the Crisis of Global Security**، Weidenfeld & Nicolson، London، UK، 2000، P.222.

التصريحات أزمة عنيفة لأنها تتعارض تماماً مع نصوص القرار 687 الذي ينص على رفع العقوبات عن العراق فور الانتهاء من عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل[1].

وعلى هذا الأساس بدا واضحاً مع بداية عام 1998 أن عملية نزع أسلحة الدمار قاربت على الانهيار بسبب الأزمات والتوترات الحادة في حين أن اللجنة حاولت بدورها إطالة أمد عملية التفتيش إلى ما لا نهاية، بسبب ضغوط القوى الدولية والإقليمية المستفيدة من بقاء العراق محاصراً ومعزولاً، وظهرت تلك الأبعاد السياسية بوضوح في موقف اللجنة عام 1998 التي كان يرأسها الأسترالي (ريتشارد بتلر) الذي خرج عن قواعد العمل المتعارف عليها، وأدلى بتصريحات صحفية أعلن فيها: "أن العراق يمتلك من الأسلحة البيولوجية ما يكفي للقضاء على سكان تل أبيب"[2].

---

(1) د. أحمد إبراهيم محمود: العراق وأسلحة الدمار الشامل، مصدر سابق، ص120.

(2) أشار ريتشارد بتلر إلى ذلك في صحيفة "New York Times" الأمريكية، 1998/1/27، وذلك في: د. عماد جاد: الأزمة العراقية والتحرك داخل مجلس الأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، إبريل 1998، ص251.

التحفظات العراقية على عملية التفتيش الدولية:

1- استمرار عمليات التفتيش بدون أي مدى زمني من حيث عدم الربط بين استكمال التفتيش وإنهاء العقوبات المفروضة على العراق، فضلا عن أن عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، كانت تتجاوز الحدود القانونية لصلاحيات مجلس الأمن، وكانت تستخدم كذريعة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من أجل مواصلة فرض الحصار على الشعب العراقي، فضلا عن أن اللجنة الخاصة كانت حريصة دائما على اختلاق المشكلات وتأزم المواقف بين العراق والأمم المتحدة بما يؤدي إلى إطالة أمد عمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية. فالعراق يعتبر انه قام من جانبه بتنفيذ جميع متطلبات عملية نزع السلاح الواردة في الفقرات 7- 13 والقرار 687، وفي المقابل ظل العراق يعرب عن استيائه الشديد من أن لجنة اليونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تعلنا أنهما أنجزتا مهام نزع السلاح في العراق ولم ينفذ مجلس الأمن أياً من التزاماته، من الفقرة 21 الخاصة بتخفيف أو رفع إجراءات الحظر المفروضة على العراق بالتناسب مع تنفيذه لقرارات مجلس الأمن، وكذلك الفقرة 22 الخاصة برفع الحظر عن الصادرات العراقية عند تنفيذ الفقرات 8- 13 من القرار 687. والواقع أن هذا الوضع كان مرتبطا بتبعيته إلى الكثير من القوى الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وإسرائيل التي لم يكن لها مصلحة في رفع العقوبات الدولية عن العراق، ولذلك حرصت تلك الدول على افتعال مشكلات متوالية مع الجانب العراقي والمبالغة فيما يمثله العراق من تهديد للاستقرار الدولي والإقليمي، وتهديد مستمر لأمن الدول المجاورة[1].

2- التعسف في تنفيذ عمليات التدمير: يرى العراق أن سلوك لجان التفتيش الدولية كان في واقع الأمر مكملا للعدوان العسكري عليه، كما يرى أن طلبات التدمير التي قدمتها اليونسكوم قد اشتملت على تدمير

---

(1) د. أحمد إبراهيم محمود: العراق وأسلحة الدمار الشامل، مصدر سابق، ص142.

أبنية ومعـدات ومكـائن ومـواد عامـة للاسـتخدام المـدني، أي تـدمير معـدات ومواد لم تستخدم في برامج أسلحة الـدمار الشـامل، وإنمـا كانـت قـد جلبـت في الأصـل إلى مشـاريع مدنيـة، وتولـت الوكالـة الدوليـة واليونسـكوم عمليـة إزالة وتدمير وتحييد مكونـات البرنـامج النـووي العراقـي، وذلـك وفـق قـرار مجلس الأمن في 19 نيسان/ إبريل 1991[1].

3- استخدام التفتـيش كغطـاء عـلى عمليـات التجسـس عـلى العـراق: حيـث يسـتند الموقـف العراقـي عـلى أسـاس أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة اسـتخدمت اللجنـة الخاصـة منـذ عـام 1991 كـأداة للتجسـس والنشـاط الإستخباري المعادي ضـد العـراق. وقـد اشـتمل النشـاط التجسسي المعـادي الذي قامت به اللجنة على مجـالات عديـدة ومتنوعـة تقـع كلهـا خـارج مهـام وتفـويض اللجنـة، مثـل جمـع المعلومـات عـن الجـيش العراقـي، والقـدرات الصـناعية والاقتصـادية، وقـادة الوحـدات للقـوات المسـلحة، والمواقـع الرئاسـية والمراكـز الحساسـة في العـراق[2]، وعـلى الـرغم مـن إدراك العـراق مبكرا للأبعـاد التجسسـية الواضـحة في أنشـطة اللجنـة الدوليـة، فإنـه كـان يعمل على مواجهة هذه الأنشطة بـأكبر قـدر ممكـن مـن الهـدوء، ودون إثـارة مشكلات مع اللجنة بهـدف التعجيـل برفـع الحصـار وعـدم إتاحـة الفرصـة لهـذه اللجنـة لاسـتغلال الموقـف بشـكل سيء، إلا أن اللجنـة الخاصـة كانـت غالبا ما تعطـي الانطبـاع في تقاريرهـا عـن أن العـراق غـير متعـاون بسـبب موقفه من تجاوزاتهـا التجسسـية، ولكـن دون أن توضـح الحقيقـة، واتهمـت لجنة اليونسكوم والوكالـة الدوليـة للطاقـة النظـام العراقـي مـن أنـه يتبنـى سياسـة منهجيـة منظمـة لإخفـاء منظومـات الأسـلحة المحظـورة بهـدف الاحتفاظ بجانب مهـم منهـا بعيـداً عـن عمليـات التفتـيش باسـتخدام طـرق الإخفـاء والخـداع[3]، وعـلى الـرغم مـن أن فـرق التفتـيش الدوليـة مارسـت

---

(1) Kenneth Katzman: **Iraq: Compliance، Sanctions and U.S. Policy**، Congressional Research Service، Library of Congress، Washington DC، USA، 2001، P 6

(2) د. أحمد إبراهيم محمود: العراق وأسلحة الدمار الشامل، مصدر سابق، ص145.

(3) Kathleen C Bailey **The UN Inspections in Iraq: Lessons for On-Site Verification**، Westview Press، Colorado، USA، 1995، PP 107-108.

مهامها بكل حرية في الفترة منذ قبول العراق للتفتيش على أسلحته حتى احتلالها عام 2003.

4- التغاضي عن الفقرة الخاصة بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل في القرار 687 حيث كان من المفترض بموجب هذا القرار أن عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية يجب ألا تتم بمعزل عن المتغيرات القائمة في منطقة الشرق الأوسط، من حيث امتلاك إسرائيل لقدرات نووية متطورة، وذلك بامتلاكها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ الباليستية ولذلك كانت المواقف العربية قد شددت على ضرورة تضمين القرار 687 نصا صريحا يؤكد على أن تدمير وإزالة الأسلحة العراقية يجب أن تكون جزءاً من عملية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وجرى بالفعل تضمين هذا النص في الفقرة 14 من القرار المذكور. وقد أكد العراق دوماً من ناحيته على أنه يقف في مقدمة المتحمسين لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بما يتضمنه ذلك من إنشاء نظام إقليمي للرقابة والتفتيش والتحقق، بموجب الفقرة 14 من القرار 687 ووفق مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة[1].

فقد أدت هذه التحفظات إلى نشوب أزمات متكررة بين العراق واللجنة الدولية الخاصة، ووقوع هجمات عسكرية واسعة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في أعوام 1993 و1996 و1998 و2001 واستمرار الضربات العسكرية اليومية من جانب الطائرات الأمريكية والبريطانية على أهداف عسكرية عراقية منذ نهاية عام 1998، وكان أخطر المواجهات بين الجانبين تلك التي جرت في ديسمبر 1998، وقد انهارت عملية التفتيش الدولي تماماً، مما أدى إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ سلسلة من الهجمات الجوية المكثفة ضد العراق في إطار ما عرف بـ (عملية ثعلب الصحراء)، عقاباً له على ما زعمته أمريكا وبريطانيا من عدم امتثال العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن، إثر

---

(1) د. باسل يوسف بجك: العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005)، دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 380 -382

امتناع العراق عن التعاون مع فرق المفتشين الدوليين منذ ذلك التاريخ، في حين أن فرق التفتيش قد دمرت كل أو معظم برامج أسلحة الدمار الشامل هناك[1].

وربط العراق بعد ذلك موافقته على استئناف عمل اللجنة الدولية الخاصة بضرورة إبرام اتفاق شامل مع الأمم المتحدة يربط عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق بوضع جدول زمني لإنهاء العقوبات الدولية المفروضة على العراق. أتى ريتشارد بتلر ببرنامج شديد العدوانية وشعر العراقيون بذلك أن الفريق لم يعد منفذا منصفا لسياسة مجلس الأمن، وأن بتلر لم يكن سوى أداة طيعة تنفذ رغبات أمريكا[2]، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ربما تكون قد سعت إلى إفشال عمليات لجنة اليونسكوم في العراق، بعدما بدا واضحاً أن تلك العمليات قد أوشكت على الانتهاء من تدمير وإزالة وتحييد أسلحة الدمار الشامل العراقية، وأصبح مجلس الأمن مطالبا باتخاذ قرار رفع العقوبات عن العراق، كما كانت هناك حالة من التعاطف والتأييد للموقف العراقي من جانب العديد من الدول العربية والأوروبية التي رأت أن العراق قد امتثل بدرجة كبيرة لقرارات مجلس الأمن، ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحريض لجنة اليونسكوم من أجل إبداء المزيد من التشدد تجاه العراق، جنبا إلى جنب مع انتظار الفرصة الملائمة لسحب فرق المفتشين من العراق بصورة نهائية، مع تحميل الجانب العراقي مسؤولية هذا الانهيار. ثم جاءت نهاية عمليات اليونسكوم في العراق عبر أزمة مفتعلة بين رئيس اللجنة ريتشارد بتلر والجانب العراقي في كانون الأول/ ديسمبر 1998، قام خلالها بتلر بسحب فرق التفتيش من العراق، بدون التشاور مع مجلس الأمن أو الحصول على موافقته على ذلك ثم قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عقب ذلك بتوجيه ضربة عسكرية عنيفة ضد العراق في إطار ما عرف بـ (عملية ثعلب الصحراء)[3]، فالقوات الأمريكية الموجودة بالفعل وقت نشوب الأزمة الأخيرة كافية لتوجيه ضربات عسكرية ضد العراق. وقد وصل إجمالي القوات الأمريكية في الخليج بداية العملية إلى حوالي 22 سفينة حربية، وعن 200 طائرة قتالية.

---

(1) Milan Ray and Noam Chomsky· **War Plan Iraq: Ten Reasons Why We Shouldn't Launch Another War Against Iraq**، Arrow، St Leonards-on-Sea، UK، 2002، P 59.

(2) سكوت ريتر: مصدر سابق، ص71.

(3) د. أحمد إبراهيم محمود: العراق وأسلحة الدمار الشامل، مصدر سابق، ص124.

في كانون الأول/ ديسمبر 1998 شنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عملية قصف واسعة أطلق عليها ثعلب الصحراء استمرت أربعة أيام بحجة عدم تعاون العراق مع لجنة التفتيش الدولية(1).

وقد سارعت الإدارة الأمريكية إلى تعزيز قواتها في منطقة الخليج فضلاً عن قاعدة دييجو جارسيا في المحيط الهندي التي يوجد فيها حوالي 300 صاروخ من طراز (توماهوك)، بالإضافة إلى سرب من 15 قاذفة (بي 52) التي تحمل صواريخ من نوع مماثل يصل مداها إلى ألف كيلومتر وهو ما وضع معظم أنحاء العراق في مرمى القذائف التي تحملها السفن والغواصات الأمريكية وقد استند الموقف الأمريكي - البريطاني في هذه الأزمة على أن الرئيس بيل كلينتون كان قد حذر في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 من أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقوم بمهاجمة العراق فوراً وبدون إنذار في حالة إقدامه على عرقلة عمل فرق التفتيش. وقد حدد كلينتون هدفين رئيسيين لعملية ثعلب الصحراء هما: تقليص قدرة العراق على إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وتقليص قدرته على مهاجمة جيرانه. ولذلك استهدفت عملية (ثعلب الصحراء) تدمير حوالي 250 موقعاً عسكرياً ومدنياً عراقياً، وركزت خلالها القوات الأمريكية والبريطانية على تنفيذ عمليات القصف الجوي والصاروخي أثناء الليل بقصد إرباك شبكة الدفاع الجوي العراقي، وأطلق خلالها 400 صاروخ من طراز كروز كما شهدت هذه العملية استعمال أسلحة جديدة تعتبر أكثر تطورا وأشد تدميراً من الأسلحة التي استخدمت خلال حرب الخليج(2)، وفي هذا الإطار مارست الولايات المتحدة الأمريكية حرباً أشبه بالاستنزاف لقدرات العراق العسكرية حيث لم تتوقف الضربات الأمريكية والبريطانية للأهداف العراقية ولأجل الإبقاء على وصف العراق كدولة مارقة(3).

وقد أحاطت نتائج عملية ثعلب الصحراء درجة عالية من الغموض سواء من حيث تحقيق الأهداف التي حددها الجانبان الأمريكي والبريطاني أو من حيث أثارها المستقبلية علي عملية

---

(1) ريتشارد هاس وميجان اوسوليفان (محرران): العسل والخل – الحوافز والعقوبات والسياسة الأمريكية، مصدر سابق، ص65.

(2) د. أحمد إبراهيم محمود: عملية ثعلب الصحراء: تطورات ونتائج المواجهة العسكرية في الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، القاهرة، يناير / كانون الثاني 1999، ص ص172- 177.

(3) د. فتحي العفيفي: أمريكا والعراق – جذور الأزمة والصراع، سلسلة كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، العدد 119، 2002، ص27.

نزع الأسلحة العراقية المحظورة. ويعود الغموض والالتباس إلا أن هذه العملية لم تؤدي إلى خلق واقع سياسي جديد في العلاقة بين العراق واللجنة الدولية للتفتيش على الأسلحة العراقية. فقد كانت عملية (ثعلب الصحراء) من دون هدف سياسي واضح، بل إنها جرت في ظل أهداف عسكرية شديدة العمومية. أما من الناحية الأُخرى فقد أشارت تصريحات المسئولين والعسكريين في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى أن عملية (ثعلب الصحراء) قد حققت أهدافها إذ أشار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى عدم رفع العقوبات المفروضة على العراق إلا بامتثال العراق لكل قرارات مجلس الأمن وعقب انتهاء العمليات العسكرية أن الهجمات الصاروخية الجوية ألحقت أضراراً كبيرة ببرنامج صدام حسين لإنتاج أسلحة الدمار الشامل وأبنية القيادة التي تديرها وتحميها، والبنية العسكرية والأمنية للنظام، كما أشار الجنرال الأمريكي (انتوني زيني) قائد القيادة المركزية الأمريكية الذي قاد العملية أن 85% من الضربات الجوية كانت ناجحة وأن 74% من الأهداف المقصودة قد دمرت أو أصيبت[1].

أما الجانب البريطاني، فقد أعلن رئيس الحكومة (توني بلير) أن نظام صدام حسين أصبح أضعف إلى حد كبير عقب عملية ثعلب الصحراء، وأن برنامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل العراقية قد أُعيق لعدة سنوات قادمة حيث تمت إصابة 30 موقعا لإنتاج أسلحة الدمار الشامل و27 مركزاً لمدفعية الدفاع الجوي و20 مركز للقيادة و10 ثكنات للحرس الجمهوري و6 مطارات. والأكثر من ذلك أنه لم تحقق عملية ثعلب الصحراء أهدافها العسكرية فإنها تسببت في المقابل بنجاح شديد في حدوث انهيار تام لعمليات لجنة الأمم المتحدة الخاصة (اليونسكوم)، وتدمير عمل هذه اللجنة الذي استمر على مدى أكثر من سبع سنوات في العراق. وشهدت عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق قدرا عاليا من الشد والجذب بين العراق ولجنة الأمم المتحدة الخاصة (اليونسكوم). وهو مما أدى إلى نشوب أزمات متوالية بين الجانبين على مدى الفترة ما بين 1991- 1998. كشفت الأزمة مع فرق التفتيش عن العديد من التحولات الجارية في طبيعة النظام الدولي والمدى الذي يمكن أن تصل إليه في غضون العقد القادم. فعلى مدى الأزمة التي فجرها فريق التفتيش

---

(1) كلايف جونز: الإبحار بدون مرساة: المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي، 2003، ص11.

الدولي بقيادة الاسترالي ريتشارد بتلر، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية توظيفها لمصلحة مكونات سياستها الخارجية تجاه العراق[1].

ففي أعقاب نشوب أزمة التفتيش في شباط/ فبراير1998، قدم سكوت ريتر (Scott Ritter)[*] رئيس فريق (يونسكوم) في بغداد استقالته، قائلا (إن قرار شن عملية ثعلب الصحراء يرجع في بعض من أسبابه إلى الحاجة إلى استرضاء المتشددين في الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب). وفي اقتراع أجري في 3 آب/أغسطس 1998 وافق كلا المجلسين على قرار أدان قيام العراق بـ (انتهاك ملموس وغير مقبول) لقرارات الأمم المتحدة.

تميزت العلاقة بين العراق من ناحية وفرق التفتيش من ناحية أخرى بالشكوك المتبادلة بين الجانبين، فاللجنة ظلت تتهم العراق بعدم الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتعمد إخفاء عناصر هامة، في حين أن العراق ظل من جانبه يتهم اللجنة الخاصة بأنها تتعمد الإطالة والتسويف، وأن قوى دولية وإقليمية تستغل اللجنة كغطاء للتجسس عليه، إلى جانب إسراف اللجنة في عملية التدمير[2].

هذا وسوف نتناول في الفصل الرابع الإستراتيجية الأمريكية من الاحتواء إلى الحرب.

---

(1) كلايف جونز: مصدر سابق، ص13.

(*) سكوت ريتر: مفتش سابق في لجنة (اليونسكوم) على الأسلحة العراقية وأوكلت إليه مهمة تدمير برنامج أسلحة الدمار الشامل.

(2) Kenneth Katzman. Iraq: Compliance، Sanctions and U.S. Policy، op.cit.، P 7

الفصل الرابع

أزمة العراق في الإستراتيجية الأمريكية
من الاحتواء إلى الحرب
2001 - 2003

المبحث الأول

توجهات الفكر الإستراتيجي الأمريكي
في عهد الرئيس جورج دبليو بوش

المبحث الثاني

الأهداف الأمريكية والحرب على العراق

مقدمة:

وبعد وصول الرئيس بوش الابن والمحافظين الجدد إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية في انتخابات الرئاسة 2001 الأمريكية، بدت ملامح التغيير في الإستراتيجية الأمريكية على مستوى دور المؤسسات في صنع تلك السياسة، ورغم أن التقليد السائد في الإدارة الأمريكية يتم وفق تفاعل وتوازن مجموعة من العناصر والقوى إلا أن نظام إدارة بوش الابن أصبح يتم داخل دائرة محصورة في عدد من مستشاريه المقربين والمنتمين في غالبيتهم إلى المحافظين الجدد، كما أن إدارة بوش أصبحت تتمتع بنفوذ أكبر من الكونجرس الأمريكي ومرد ذلك هو النزعة العسكرية التدخلية الكبيرة لهذه الإدارة الأمريكية.

وعلى عكس نهج كلينتون جاء بوش وإدارته على أهمية تفعيل نظام العقوبات على العراق وإحياء التحالف الإقليمي والدولي الذي خاض حرب تحرير الكويت، ولابد أن تتصرف بشكل إنفرادي واستخدام القوة العسكرية في إطار الإستراتيجية الاستباقية لضمان المصالح الأمريكية، أن التحول الإستراتيجي باتجاه الأولوية الأمنية وما يؤكد ذلك هو الأحداث المتعاقبة التي اتسم فيها عهد بوش الابن بالنزعة التدخلية العسكرية، وتميزت إدارة بوش الابن بنزوع كبير إلى الخطاب الديني الرسالي على خلفية الأيدلوجية اليمينية المتشددة للمحافظين الجدد، كما عبرت الإستراتيجية الأمريكية في التزامها بالأهداف الكبرى كحماية المصالح الأمريكية بما يعزز تفوقها العالمي، إن التحولات التي مست الفكر الإستراتيجي الأمريكي في عهد بوش كانت على مستوى الوسائل المستعملة لتحقيق الأهداف وبذلك اعتمدت إدارة بوش على خيار التدخل العسكري على غيره من الخيارات وأصبحت أولوية في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

المبحث الأول

توجهات الفكر الإستراتيجي الأمريكي في عهد الرئيس جورج دبليو بوش

لقد ظهرت أشكال عديدة من الأخطار خلال السنوات الممتدة من 1995-2001م، مثل النزعات الإثنية وانتشار الأسلحة، والإرهاب، وعدم الاستقرار السياسي والمالي، وتفكك عدد من الدول، فرأت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مضطرة للتدخلات العسكرية استجابة لبعض النزعات المحلية أو الإقليمية، كما حصل بعد غزو العراق لدولة الكويت في عام 1990، والأحداث التي حصلت في الصومال في العام 1991-1992م، والاضطرابات في هاييتي في 1994م. وحروب البوسنة في العام 1995م وكوسوفا، وفي نفس الوقت كانت قد حصلت نزاعات أخرى لم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية فيها، وأهمها عمليات الإبادة الجماعية العرقية في رواندا العام 1994[*] وفي البوسنة بين العام 1992 وحتى شهر تموز/ يوليو 1995 والحرب الأهلية في ليبريا، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) وبعض الأماكن الأخرى من العالم[1].

وقد قامت حملة المرشح للانتخابات الرئاسية في عام 2000 جورج دبليو بوش على الشكوى من إدارة الرئيس كلينتون كانت قد بالغت في الميل إلى التدخل بالقوة في صراعات لم تكن منطوية على أي تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية، غير أن إدارة بوش لم تكن في الحقيقة أقل ميلا إلى إطلاق التهديدات بالقوة لردع أو صد أي أعمال استفزازية ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فطيلة حملته الانتخابية عام 2000 كان الرئيس بوش قد أكد أنه

(*) في العام 1994م وخلال أسبوع واحد فقط قتل حوالي نصف مليون إنسان في رواندا، وفي العام 1995 قتل حوالي (8) آلاف نسمة في البوسنة في يوم واحد. أنظر: محمد قدري سعيد وآخرون: الإمبراطورية الأمريكية – صفحات من الماضي والحاضر مكتبة الشئون الدولية، القاهرة، 2002، ص7.

(1) أنظر نص خطاب وليام جي. بيرنز في معهد الشرق الأوسط 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، على الرابط:
http.//iipdigital usembassy gov/st/arabic/texttrans/2009/11/20091112162721bsibhew0.
5826685 html#axzz2pd6PChx8

سيقود سياسة مغايرة تماماً.. فقد اتضحت السنوات الأربع الأولى لرئاسة جورج بوش ما بين عامي 2001م-2004م، بأنها أكثر بروزاً من السنوات الثماني لرئاسة بيل كلينتون في البيت الأبيض، وتبقى أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001م، والقضاء على نظام طالبان في أفغانستان، واجتياح العراق التوقيتات البارزة لرئاسته، وبعد وصول الرئيس بوش (الابن) والمحافظين الجدد إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية في انتخابات الرئاسة 2001 الأمريكية أكد وطاقمه الرئاسي على أهمية تفعيل نظام العقوبات المفروضة على العراق وإحياء التحالف الإقليمي والدولي الذي خاض حرب تحرير الكويت وتقديم المزيد من الدعم للمعارضة العراقية في إطار قانون تحرير العراق، لتفعيل دورها في الإطاحة بالنظام، فضلاً عن التأكيد على استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للتحرك بفاعلية وبشكل فوري لمنع العراق من امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو تهديد جيرانه[1].

وكان أخطر ما في هذا التوجه، إعلان واشنطن عن استعدادها للمضي قدماً في هذا الطريق بمفردها دون ضرورة ملحة لإجماع دولي أو تفويض من مجلس الأمن، وأن الشرعية المتوخاة تستمدها من كونها القوة العظمى المهيمنة على العالم وبوسعها ضبط إيقاع تفاعلاته والتحكم فيه، وهو كيفية استخدام الولايات المتحدة الأمريكية قوتها وموقعها الدولي غير المسبوق كقطب العالم الأوحد في تحقيق أهدافها وتشكيل العالم وفقاً لرؤيتها وتميزت الإستراتيجية التي اعتمدتها إدارة بوش بتطوير إستراتيجية "التدخل الانتقائي" في الدول والمناطق المختلفة، كي تصل إلى إستراتيجية الضربات الاستباقية التي اعتمدتها إدارة بوش.

---

(1) خليل العناني: المحافظون الجدد يخططون لابتلاع العالم، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003، ص 12.

المحافظون الجدد:

حركة فكرية متشددة، بزغت منذ العقد الثاني من القرن الماضي، متشبثة بآراء الآباء المؤسسين للدولة الأمريكية الذين اعتنقوا البروتستانتية الكالفينية، وشكلوا النواة الأولى لحركة الاستيطان في العالم الجديد، ويوصف فكرهم باليمين المسيحي المتطرف، للنزعة الراديكالية التي اتصفوا بها[1].

والمحافظون الجدد ذوو نزعة أصولية متشددة (Fundamentalism) مع إيمانهم المطلق بالعهدين القديم والجديد من الكتاب المقدس، الذي يتضمن على وفق معتقداتهم، نبوءات ستتحقق ضمن خطة إلهية للكون والحياة، فضلاً عن اعتقادهم بالأفكار القدرية التدبيرية كونها مدبرة بفعل الإرادة الإلهية، كما أنهم يفسرون العهد القديم برؤية سياسية، مسقطين فيه رؤاهم السياسية على الزمن الذي يعيشونه، ولذلك كان دعمهم لدولة (إسرائيل) مطلقاً وكبيراً ومؤثراً وكانت مراقبتهم لتطبيقات الديانة البروتستانتية بوضعها الحالي قد أوحت لهم بأنها خرجت عن سياقها المطلوب وشوهت الدين، الأمر الذي يستوجب الرجوع إلى عصمة الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد، وعلى التفسير الحرفي لنصوصه، كونها وحياً من الرب أو الروح القدس.

وعلى هذا الأساس فقد تحددت رؤيتهم للعالم، بكثير من الشك والارتياب وعدم اليقين، فالمجتمع الدولي وفقاً لتصوراتهم مجتمع فوضوي وقلق تسوده البدائية والتآمر والصراع، مما يجعل منه مجتمعاً متصارعاً في أغلب الأحيان تشكل فيه المنافسة العسكرية الدائمة من أجل السيطرة المعيار الأساسي، كما أنهم يرون أن العالم الذي نعيش فيه يستحيل فيه الاعتدال بين مجتمع الأمم، وتغيب فيه الثقة بين البشر[2].

لقد تأسس تيار المحافظين الجدد على يد المفكر اليهودي الألماني "ليوشتراوس" الذي هرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1938 جراء اضطهاد الحكم النازي وسلوكياته،

---

(1) د. حميد حمد السعدون: الفوضى الأمريكية، مصدر سابق، ص96.

(2) د. عبد القادر محمد فهمي: الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق، عمان، 2009، ص192.

وقد عمل أستاذاً في جامعة شيكاغو وأسس منهجاً فكرياً جديداً، عرف باسم (الشتراوسية الليبرالية) الذي مثل القواعد الأولى لفكر المحافظين الجدد[1].

وقد استند شتراوس على فكرة مفادها أن هناك صواباً وخطأً، وحقيقة وباطلاً، وأن وظيفة المعرفة هي التفرقة بين المتناقضين السابقين، واكتشاف الشر ومحاربته، كون المفكر السياسي لا يجب عليه أن يقف موقف الحياد في مثل هذه الانعطافات الحياتية[2].

لقد جسدت أفكار "ليو شتراوس" الجانب العملي من ممارسات المحافظين الجدد التي تضمنت الآتي:

1- التأكيد على دور النخبة، وكونهم القادرين على التعامل مع الحقيقة.

2- أن رجل الدولة يستوجب أن تكون له بطانة خاصة، تفهمه وتعينه على التنفيذ.

3- ضرورة استخدام الدين للسيطرة على الجميع.

4- قبول ممارسة الخداع وإطلاق الأكاذيب من قبل النخبة من أجل حماية الحقوق[3].

5- رفض التأريخانية التي تعني الاعتراف بتأثير التاريخ على الحاضر والمستقبل، أما الفلسفة الواقفة على طرف النقيض، فهي تبدأ من الحاضر لتصب في المستقبل، هذا فالتأريخانية تقود إلى النسبية وهذه إلى العدمية وأخيراً إلى الأزمة التي تؤدي إلى تدمير الديمقراطية الليبرالية الأمريكية[4].

6- الحاجة إلى وجود خطر وتهديد خارجي، بل صنعه حتى إن لم يكن موجوداً، لأن- شتراوس- يعتقد أن استقرار الوضع السياسي المرهون دائماً بوجود تهديد خارجي[5].

---

(1) د. شاهر إسماعيل: أولويات السياسة الخارجية الأمريكية: بعد أحداث 11 أيلول 2001، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص19.

(2) علاء بيومي: فكر اليمين الأمريكي: هارفي مانسفيلد نموذجاً، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 349، بيروت، آذار / مارس 2008، ص60.

(3) د. شاهر إسماعيل: مصدر سابق، ص23.

(4) هادي قبيسي: السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين (المحافظة الجديدة والواقعية)، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008، ص 18- 23.

(5) د. حميد حمد السعدون: الغرب والإسلام والصراع الحضاري، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2002، ص 97.

إن الممارسات العملية للمحافظين الجدد والتي أشرنا إليها أعلاه دفعت "إيرفينغ كريستول) الموصوف بكونه الأب الروحي لهذا التيار أن يحدد الأسس الفكرية التي ينشط ويعمل بها المحافظون الجدد، والتي تتلخص بالآتي[1]:

1- تشجيع الانتماء القومي وتضخيم الولاء له باعتباره شعوراً مقدساً.

2- رفض مفهوم الحكومة العالمية التي قد تؤدي إلى نمط من الاستبداد العالمي.

3- ضرورة تمييز رجل الدولة عن غيره.

4- إن المصلحة القومية للدولة لا تحددها المعايير الجغرافية وقد قدر للمحافظين الجدد أن يكتسبوا الكثير من القوة السياسية منذ رئاسة الرئيس "رونالد ريغان 1980- 1988" حيث باتوا رقما ليس هيناً في المعادلة السياسية الداخلية الأمريكية لاسيما وأن الرئيس ريغان كان يتمسك بالإيمان الاستثنائي لقوة الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها إمبراطورية الخير المسئولة عن اجتثاث الشر في العالم[2].

وقد قدر لقوة هذا التيار أن تتصاعد بعد أن خلف الرئيس "بوش الأب" الرئيس "ريغان" على سدة الرئاسة الأمريكية 1988-1992. حيث نسج المحافظون الجدد شبكة واسعة لتعميم أفكارهم ونشرها، وكان من بين مكوناتها الأساسية مراكز تفكير ومؤسسات بحثية واسعة الانتشار، مثل مشروع القرن الأمريكي الجديد، معهد أمريكان إنتربرايز، معهد هيدستون... الخ، فضلاً عن سيطرتهم وتمويلهم لمجلات فكرية واسعة الانتشار مثل (International Rivio Commentary) وكان من أبروز رموز هذا التيار ومفكريه (أيرفينغ كريستول، وليام كريستول، ريتشارد بيرل، تشارلز كروثامر، ديفيد فرام) وهم مفكرون لهم حضورهم الواسع وسمعتهم الرصينة في الأوساط الفكرية[3].

وقد كان لهؤلاء رؤية وإدراك إستراتيجي خاص إزاء الموقع والدور الذي ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتمركز فيه كقوة عظمى ووحيدة، بعد خلو الساحة الدولية من المنافس

---

(1) د. شاهر إسماعيل: مصدر سابق، ص23.

(2) السيد ولد أباه: عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص41.

(3) دنيس روسي: فن الحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2008، ص31.

لها، كونها باتت قوة إمبراطورية ذات نفوذ حاسم في أي بقعة من الأرض، الأمر الذي يستوجب عليها أن تتصرف على هذا الأساس مستفيدة من تفوقها الكاسح[1].

لذلك ومن فحص وتدقيق أفكار وممارسات المحافظين الجدد عبر حقبة امتدت منذ ستينات القرن العشرين، وما صاحب قوتهم وانحسارهم من تطبيقات سياسية ذات فعل مؤثر في صلب القرار السياسي الأمريكي، يمكننا أن نؤشر إلى وجود جيلين لهذا التيار[2]:

1- الجيل الأول:

الذي برز كفاعل في السياسة الأمريكية في ستينات القرن الماضي، وجاءت أفكاره رد فعل للظروف الدولية والتحديات الداخلية التي مرت بها البلاد خلال الحقبة الممتدة من الحرب العالمية الثانية إلى حرب فيتنام، ولقد برز هذا الجيل في حقبة خيم فيها على الرأي العام الأمريكي شعور بعدم الثقة في القوة الأمريكية، نتيجة لما آلت إليه الأوضاع في فيتنام. ومن الدلالات المهمة على هذا الجيل أن أغلب وأبرز رجاله قد جاءوا من رحم الفكر اليساري، وتحديداً من التيار "التروتسكي" بما فيهم مفكرهم الأول "ليو شترواس"[3].

2- الجيل الثاني:

فقد برز في التسعينات من القرن الماضي، معبراً في أفكاره عن الظروف الأمريكية والدولية في هذه الحقبة، والتي عبرت عنها نتائج ما بعد الحرب الباردة، وكانت تعبيرات هذا الجيل مختلفة عما سبقها وتتلخص في كيفية استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقوتها وموقعها في البيئة الدولية الجديدة، كقطب أوحد ومهيمن في تحقيق أهدافها وتشكيل العالم وفقاً لرؤيتها.

غير أن الظهور الأبرز للمحافظين الجدد من خلال تلمس قوتهم الحقيقية ونفوذهم الفعلي، كان في إدارة الرئيس "بوش الابن 2000- 2008" حيث احتل العديد من قادتهم مواقع مؤثرة

---

(1) إيمانويل تود: ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2003، ص12.

(2) د. شاهر إسماعيل: مصدر سابق، ص20.

(3) د. حميد حمد السعدون. المحافظون الجدد ودورهم في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة (الملف السياسي)، مركز الدراسات الدولية، العدد 14، بغداد، 2005، ص35.

ومهمة في هذه الإدارة، مثل ديك تشيني- نائب الرئيس ودونالد رامسفيلد- وزير الدفاع وكوندليزا رايس- مستشارة الأمن القومي ومن ثم وزير الخارجية وبول وولفويتز- نائب وزير الدفاع وريتشارد أرميتاج- نائب وزير الخارجية وجون بولتون- المندوب الدائم في الأمم المتحدة وزلماي خليل زادة- السفير والمبعوث الخاص للرئيس في أماكن متعددة وأندي كارد- كبير موظفي البيت الأبيض وريتشارد بيرل- أمير الظلام وغيرهم، وقد وجه رجال الإدارة من المحافظين الجدد، نقداً لاذعاً لحقبتي الرئيسين بوش الأب وبيل كلينتون من خلال رؤاهم لعالم ما بعد الحرب الباردة، وكيفية رسم مبادئ كونية أمريكية فاعلة في هذه المرحلة، إذ يجد هذا التيار أن المرحلة الممتدة من عام 1991- 2001 كانت مرحلة فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لرؤيتها وإدراكها لموقعها، من خلال عدم استغلال وإدراك الفرص والمخاطر الحقيقية والمتوقعة لعالم ما بعد الحرب الباردة، فهم يشخصون بأن مشكلة بوش الأب هو عدم امتلاكه لفهم واضح للدور الذي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم به في تشكيل العالم لحقبة ما بعد الحرب الباردة، أما مرحلة الرئيس بيل كلينتون فشخصوها بعدم امتلاكها المصداقية المطلوبة لدولة بحجم الولايات المتحدة الأمريكية، لذا عد المحافظون الجدد هاتين المرحلتين، بأنهما تتصفان بإهمال شامل للدفاع والقوة العسكرية استناداً على أوضاع ما بعد الحرب الباردة، مما أوجد حالة من الجمود الإستراتيجي وفي ظل هذه الرؤية والإدراك مع غياب الإطار الإستراتيجي، كان التخطيط الدفاعي للولايات المتحدة ضعيفاً، ومحكوماً بنظرهم بالمفاهيم البيروقراطية والمعايير المالية، بعيداً عن المصالح الإستراتيجية. والمفارقة في نظرهم هو وصول القوة والتأثير الأمريكي إلى أوجها، في حين تتجه القوة العسكرية الأمريكية نحو الإعياء، دون أن يكون بإمكانها ملاقاة متطلبات مهماتها العديدة والمتغيرة، بما في ذلك التهيؤ لأرض المعركة المستقبلية، وهذا ما يضايق الدور والنفوذ الأمريكي ويدفعه إلى الانحسار[1].

وفي ضوء ذلك شكلت أحداث 11أيلول/ سبتمبر 2001 فرصة أساسية للمحافظين الجدد لطرح أفكارهم ورؤاهم وإدراكهم كتيار أيدلوجي يملك إدراكاً إستراتيجياً لدور الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، يستند أولاً وأخيراً على قوة وقدرة القوة العسكرية. وبهذا الطرح عبروا عن رؤاهم في إدارة النظام الدولي عبر أكثر الوسائل عنفاً،

---

(1) د. حميد حمد السعدون: الفوضى الأمريكية، مصدر سابق، ص102.

والتي تجسدت في الحرب على ما أسموه الإرهاب والتي تحولت ومنذ بدايتها إلى حرب هيمنة وتغيير[1].

لقد شدد المحافظون الجدد على ضرورة وجود مؤسسة عسكرية قوية ومستعدة لمجابهة المخاطر سواء الحاضرة منها أم المستقبلية، مع أهمية وجود إستراتيجية فعالة تروج للمبادئ الأمريكية بقوة ووضوح، مع اضطلاع قيادة وطنية تقبل المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية، كونها أولويات أساسية وضرورية لدور الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وعلى أساس ما تقدم من رؤى وإدراكات، تمحورت المبادئ الإستراتيجية للولايات المتحدة، وفقاً لرؤى المحافظين الجدد من خلال[3]:

1- التأكيد على الدور القيادي للولايات المتحدة في النظام الدولي كقوة عظمى وحيدة.

2- الاهتمام الكبير بالإستراتيجية العسكرية والأمنية، كونها أداة أساسية لتنفيذ الأهداف والمصالح الأمريكية.

3- العمل باتجاهات وأساليب متعددة على نشر قيم الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، والمساهمة الجادة في بناء المجتمع المدني وتنشيط دوره.

لقد ركز المحافظون الجدد على القوة العسكرية كونها ضرورة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هذا التأكيد يمنع من ظهور منافس جديد، من خلال السعي لمنع أي قوة معادية من السيطرة على أي منطقة يمكن لثرواتها عندما تصبح تحت السيطرة، أن تكون كافية لإطلاق قوة عظمى بمواجهة القوة الأمريكية. كما أن تركيز

---

(1) د. منعم صاحي العمار: الولايات المتحدة بعد المحافظين الجدد (هل تجرؤ على رؤية ذاتها)، مجلة قضايا سياسية، العدد (19-20)، جامعة النهرين، 2010، ص9.

(2) د. حميد شهاب أحمد: المشكلة والحل (دراسات نقدية في ظل المتغيرات المحلية)، مجلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2007، ص9.

(3) صالح زهر الدين: موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، 2004، ص10-11.

المحافظين الجدد على القوة العسكرية يجدونه خياراً أكثر منطقية في عالم ما بعد الحرب الباردة لا تقومه إلا القوة العسكرية التي تنفرد بمتانة بنائها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

واتساقاً مع هذا التركيز، انبثقت مفاهيم "الحرب الوقائية" و"الحرب الإجهاضية" و"الصدمة والرعب" كمنهج إستراتيجي ذي أولوية حاسمة في الأداء الإستراتيجي الأمريكي، من خلال استخدام القوة العسكرية وقائياً.

وبهذا الشكل فقد أخذت الحرب الوقائية بعداً جيوبوليتيكياً عالمياً، لأنها لا تقف على النيات وليس على الفعل الملموس من قبل الخصم، وما دامت نيات الخصوم لا يمكن تحديد زمانها ومكانها، لذلك ستأخذ هذه الحرب بعداً عالمياً فحيث توجد نيات سيئة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، يكون ذلك شرعياً في تفسيرها وإدراكها لشن الحرب. عن التركيز على القوة العسكرية- وفقاً لفهم المحافظين الجدد- يضمن الأحادية القطبية للولايات المتحدة في إدارة شؤون العالم، ودون ذلك فإنها فوضى لا يمكن السيطرة عليها، بل إنهم في هذا الجانب ينكرون كون الهيمنة الأمريكية مشكلة، بل يرون أن المشكلة هي الحقيقة التي لا مفر منها، حقيقة القوة الأمريكية بأشكالها الكثيرة[2].

وهذا ما دفع المحافظين الجدد إلى المطالبة بتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وأن عليها أن تشق طريقها في العالم لتحقيق أهدافها دون أن تعبأ بكوابح المؤسسات الدولية السائدة أو القوى الكبرى الأخرى[3].

بل أنهم وتأكيداً لأصوليتهم المتجذرة، لم يجدوا ضيراً في نشر الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، من خلال استخدام القوة، كون الولايات المتحدة الأمريكية لها دور رسالي، الأمر الذي يستوجب فيه صياغة العالم على شاكلتها[4]، بل إنهم يرون أن نشر القيم الأمريكية يمثل واجباً معنوياً للإدارات الأمريكية على أن يكون مستنداً على القوة العسكرية[5].

---

(1) د. عبد القادر محمد فهمي: مصدر سابق، ص193.

(2) جوزيف ناي: **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص160.

(3) محمد سيف حيدر النقيد: **نظرية "نهاية التاريخ" وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص122.

(4) د. حميد حمد السعدون: **الفوضى الأمريكية**، مصدر سابق، ص105.

(5) محمد سيف حيدر النقيد: المصدر السابق، ص103.

ولهذا فإن الهدف النهائي للإستراتيجية الأمريكية هو استخدام القوة المتوفرة بشكل فردي إذا استوجبت الحالة لنشر الديمقراطية والمبادئ الليبرالية على امتداد العالم، ولعل غزوهم للعراق عام 2003، يقع تحت سقف هذه الخانة الفكرية المتزمتة.

لقد عكست حرب العراق عام 2003 وقبلها حرب أفغانستان عام 2001، والتي قادها ونظر إليها فريق المحافظين الجدد نهجاً لإستراتيجية أمريكية جديدة، تشمل أهدافاً متعددة وتسلك طرقاً عنيفة وصعبة، غايتها تكمن في التأثير على طبيعة الدول وأوضاعها الداخلية، أي بمعنى خلق وقائع جديدة على المسرح السياسي وبما يخدم الأهداف والمصالح الأمريكية، إزاء ذلك الفهم وجدوا أن احتلال العراق وإسقاط نظامه السياسي، سيكون أهم وأنفع لمنطقة الشرق الأوسط من استمرارية عملية التفاوض التي لا تنتهي بين الإسرائيليين والفلسطينيين[1].

لقد طرح المحافظون الجدد بعد أن تمكنوا من خطف القرار السياسي الأمريكي أثناء رئاسة بوش الابن عنصراً جيوبوليتيكياً جديداً يفوق قدرة وإمكانات الإمبراطورية الأمريكية خلاصته أن على الولايات المتحدة الأمريكية دون سواها من القوى، دوراً كونياً في العالم وبما يخدم مصالحها وتطبيقاتها الإستراتيجية، الأمر الذي أنتج سلسلة من التحركات والأعمال العسكرية الأمريكية التي كانت متوافقة وتلك الرؤى والإدراكات لذلك عد الأمريكان في عهد الرئيس بوش الابن وفريق المحافظين الجدد "أمة في حالة حرب" حيث تمخض عن هذه السياسة إقامة العديد من القواعد العسكرية الأمريكية في أماكن مختلفة من العالم، كما أسست قيادات عسكرية أمريكية جديدة، دون أن تخفت حدة الأعمال العسكرية الأمريكية واسعة النطاق في أفغانستان والعراق وباكستان[2].

في ضوء ذلك يتضح أن أفكار وأعمال فريق المحافظين الجدد هي عملية ممازجة وتوليف بين مدرستين في الأداء الإستراتيجي الأمريكي، وهما المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية، من خلال ترويج نشر الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، وهي أفكار ليبرالية ولكن ليس عن طريق الإقناع والنموذج والترويج لهذه القيم، وإنما من خلال القوة

---

(1) ريتشارد هاس: حرب الضرورة – حرب الاختيار: سيرة حربين على العراق، ترجمة: نورما نابلسي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ص198.

(2) وليم بولك: التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب أوباما، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول 2008، ص8.

العسكرية الأمريكية، وهو ما تنحاه الأفكار الواقعية، كونهم يجدون أن انتشار هذه القيم والمبادئ عن طريق القوة، سيحقق المصالح القومية الأمريكية وينظم توازنات القوى بما يخدم الهيمنة الكونية الأمريكية.

وقد برز واضحاً توجهات المحافظين الجدد، والذين اعتبروا أن المشكلة الرئيسة في الشرق الأوسط هي العراق، وأن الطريق الذي يؤدي إلى السلام والأمن الحقيقي في الشرق الأوسط يمر عبر بغداد[1].

وقد انطلق تيار "المحافظين الجدد" في سياساته من هدف واضح، هو "تحقيق المصلحة القومية الأمريكية" وفق الأسس التالية: الحفاظ على القوة العسكرية وتدعيمها لضمان وتوطيد "التفوق الأمريكي" في العالم والقضاء على "الأنظمة المارقة" من خلال شن "حروب وقاية" ضدها، وتنفيذ سياسات تهدف إلى الحفاظ على الدور "الأحادي" للولايات المتحدة في العالم. وبحسب مستشار الرئيس للأمن القومي في العام 2000 كوندوليزا رايس، فإن "المرحلة الانتقالية" التي تلت الحرب الباردة وفرت للولايات المتحدة فرصة سانحة لبلورة وصياغة النظام الدولي بالشكل الذي يتوافق مع مصالحها وأهدافها الاقتصادية[2].

واعتبرت رايس أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تهزم فقط الاتحاد السوفيتي، بل خرجت من الحرب الباردة مطلقة "ثورة تقنية كبرى" قائمة على"اقتصاديات المعرفة والمعلومات"، مغيرة بذلك "الدينامية الاقتصادية العالمية" وانتقدت رايس إدارة الرئيس كلينتون التي اعتبرتها "فاقدة الرؤية" لأنها أدارت الأزمات بمنطق مفكك، ومن دون تصور واضح لمفهوم المصلحة القومية، وأهم ما دعت إليه رايس هو ضمان قدرة الجيش الأمريكي على مواجهة التهديدات الخارجية والدفاع عن المصالح الأمريكية بعد فشل نهجي "الردع" "والاحتواء"[3].

وربطت رايس بين إعطاء الأولوية للمصالح القومية الأمريكية وتركيز الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها الذاتية، والدفاع عن الحرية وتأمين السلم وتحقيق الازدهار

---

(1) د. محمد سعد أبو عامود: الولايات المتحدة وإعادة بناء الدولة في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003، ص87.

(2) Condoleezza Rice **Campaign 2000: Promoting the National Interest**، Foreign Affairs، Vol 79، No 1، New York، USA، 2000، P.8

(3) السيد ولد أباه: مصدر سابق، ص 37.

الاقتصادي، التي ستتحقق في نظرها عندما تتحقق الأولى، أي عندما تعطي الأولوية للمصالح الأمريكية، وقد تم العمل بالفعل وفق تلك الرؤية، حيث تعاملت إدارة الرئيس بوش الابن مع الخارج انطلاقا من المصلحة القومية الأمريكية الضيقة، على حساب مصالح القوى الأخرى. وهكذا تميزت المرحلة كما يصف الباحثون في تصنيف وضع الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجي.

فمحمد حسنين هيكل ينتهي إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش في وضع الإمبراطورية، لما تملكه من عناصر قوة تستخدمها في أغلب الأحيان عند تعارض أي مشروع مع مصالحها القومية[1]، بينما ينتهي محلل آخر مثل أندرو باسيفيتش، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول صياغة وضعها الإمبراطوري[2]، أما كيسنجر[3] وبريجنسكي[4] وريتشارد هاس[5] فعلى الرغم من تقديرهم مكانة عناصر القوة الأمريكية، إلا أنهم أجمعوا على أن القدرة على صياغة وضع إمبراطوري فيه من المتطلبات ما يفوق طاقة الولايات المتحدة الأمريكية. والولايات المتحدة الأمريكية تعيش مرحلة هيمنة نتيجة وجود فجوة في عناصر القوة مع القوي الأخرى إلا أن ما تقدم لا ينفي سعة المصالح الأمريكية السياسية والعسكرية والثقافية وانتشارها العالمي.

---

(1) محمد حسنين هيكل: الإمبراطورية الأمريكية – والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص9.

(2) أندرو باسيفيتش: الإمبراطورية الأمريكية – حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص 20.

(3) هنري كيسنجر: "تحديات الرئيس في السنوات الأربع المقبلة"، الشرق الأوسط 2004/11/7.

(4) زبيغنيو بريجنسكي: رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 15.

(5) ريتشارد هاس: أمريكا لا تستطيع حكم العالم وحدها، مصدر سابق، www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=85

إدارة الرئيس جورج بوش الابن تجاه العراق قبل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001:

لقد كان التوتر الدائر بشأن الضغط العسكري على العراق واضحاً للجميع مع بداية تولي إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) حيث ارتكز البرنامج السياسي لحملة الرئيس جورج بوش على اتخاذ موقف أكثر تشدداً ضد الرئيس صدام حسين، وقد حذا حذوه المرشح آل جور – نائب الرئيس في ذلك الوقت، كما كان وزير الدفاع الأمريكي المعين دونالد رامسفيلد، واحدا من مجموعة نواب جمهوريين وبعض الديمقراطيين، الذين قاموا في شهر شباط / فبراير عام 1998، بالتوقيع على عريضة عامة يطالبون فيها بدعم عسكري أمريكي أكثر فاعلية للمعارضة العراقية، واعتبار المؤتمر الوطني العراقي هو الحكومة العراقية، والأخذ في الاعتبار إمكانية تقديم الدعم الأمريكي برا وجوا لصالح المعارضة العراقية لإقامة "مناطق حرة" داخل العراق، وخارج الأراضي الكردية المحمية من قبل القوات الجوية الأمريكية والبريطانية[1].

وأصبح رامسفيلد هو المسؤول الرسمي المعين حسب "قانون تحرير العراق" عام 1998 لإمداد المعارضة العراقية بكل ما تحتاجه من المعدات العسكرية. وعلى النقيض من ذلك كان وزير الخارجية كولن باول يقف بشكل غير رسمي وراء ما أصبح معروفا بعد ذلك "بمبدأ باول" وهو عبارة عن مجموعة من القيود الصارمة تتعلق باستخدام القوة الأمريكية في الخارج، أي استخدامها على نطاق واسع من أجل إحراز نصر عسكري واضح، ونيل الدعم الحاسم من قبل الكونجرس الأمريكي، وأن تكون هناك إستراتيجية للخروج من الأزمة. وبوصول الإدارة الجديدة لمنصب الرئاسة كان من الصعب معرفة كيف يمكن لمستوى جديد من الضغط العسكري الأمريكي على العراق أن يتناسب مع "مبدأ باول" ولم تظهر كونداليزا رايس التي أصبحت فيما بعد مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس بوش وكانت تستدعي إجراءً عاجلاً بشأن السياسة الأمريكية تجاه العراق ضمن مقالة نشرتها عام 2000 في مجلـة Foreign Affairs والتي تحتوى على آرائها في السياسة الخارجية الأمريكية وعقدت رايس مقارنة بين النظام العراقي والنظام الحاكم في كوريا الشمالية في هذه المقالة، وقالت: "يعيش هذان النظامان في الوقت الضائع، لذلك ليس هناك من داع للشعور بالفزع نحوهما"[2].

---

(1) جريجوري جوز الثالث: السياسة الأمريكية تجاه العراق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 24.

(2) Condoleezza Rice: **Campaign 2000**، op cit ، P.8

ولقد كانت تهدئة هذه التوترات أمراً مرهقاً للغاية وخصوصا في السنة الأولى للإدارة الأمريكية. ولم تكن المحصلة الأولى من وراء المراجعة التي أجريت للسياسة تجاه العراق ردا عسكرياً، بل كانت تحركا دبلوماسيا على صعيد العقوبات المفروضة على العراق، وذلك نتيجة الإقرار الكامل حتى في أوساط المسؤولين الأمريكيين ممن كانوا يتولون مسئولية تطبيق السياسة تجاه العراق، بأن سياسة العقوبات ما عادت تخدم المصالح الأمريكية، فقد فقدت التأييد الدولي وأصبحت تشكل بصورة جدية مشكلة على صعيد العلاقات العامة للدبلوماسية الأمريكية، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط[1].

وسميت مبادرة وزير الخارجية كولن باول الدبلوماسية "بالعقوبات الذكية" ولم تكن هذه المبادرة خطة جديدة لرفع العقوبات الدولية، بل من أجل تغيير العقوبات في خطوة لكسب بعض التأييد الدولي والإقليمي للسياسة الأمريكية في المنطقة. حيث كان من الممكن أن يفتح عرض باول الباب أمام التجارة بالبضائع المدنية، عن طريق السماح بأن تتم الموافقة على العقود التجارية من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة وليس من قبل لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن الدولي وكان باول يأمل من هذا أن يخضع عمليات تهريب النفط العراقي عبر الحدود السورية – العراقية للمراقبة من قبل الأمم المتحدة، كما دعا باول إلى وضع مفتشين دوليين داخل الدول المجاورة للعراق لتعزيز الحظر المفروض على الواردات " ذات الاستخدام المزدوج" وكان الرد الدولي على عرض باول غير مشجع، فبينما دعت بريطانيا مجلس الأمن الدولي إلى تبني هذا الإجراء، كانت فرنسا غير متحمسة للعرض، وأبدت روسيا اعتراضها عليه، وفي النهاية أجهضت المعارضة الروسية العرض في صيف عام 2001[2]، كما رفض جيران العراق من الدول المجاورة وجود أي نظام تفتيش دولي في مطاراتهم وموانئهم. ولم توافق كل من الأردن وسوريا على هذه الفكرة، كما أن تركيا أظهرت هي الأخرى بعض التحفظات على العرض المقدم، وبالتالي مات مشروع قرار "العقوبات الذكية" في صيف 2001.

وأثناء ذلك استمرت إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) في نقاشها الداخلي حول كيفية زيادة الضغط العسكري والسياسي على صدام حسين، ولم يتم التوصل إلى أي قرارات سياسية بهذا الشأن حتى أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

---

(1) جريجوري جوز الثالث: مصدر سابق، ص25.

(2) جريجوري جوز الثالث: مصدر سابق، ص26-27.

الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر:

بدأت عقب هجمات سبتمبر مباشرة، كان الهدف الرئيسي للسياسة الأمريكية في هذه المرحلة هو إيجاد صلة للعراق بالهجمات[1]، واتجه الخطاب إلى محاولة إيجاد علاقة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، على أساس إمكانية استهدافه مستقبلاً في إطار الحرب ضد الإرهاب فهذا النظام والقاعدة كلاهما شرير ومدمر، والخطورة تنبع من إمكانية تحلفهما، وإمداد نظام صدام للقاعدة بأسلحة دمار شامل[2].

لقد أنهت الهجمات على مدينتي نيويورك وواشنطن في 11 أيلول / سبتمبر 2001 الجدل القائم داخل إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) حول موضوع سياستها نحو العراق، وأصبح من الواضح تماما أن الرئيس الأمريكي شخصيا قد وضع مسألة تغيير النظام العراقي علي رأس أولوياته في "الحرب الجديدة على الإرهاب".

ومثلت أحداث 11 أيلول / سبتمبر الفرصة السانحة التي يسعى المحافظون الجدد من خلالها إلى العودة السريعة للأولويات للإدارة الأمريكية وعلى رأسها المسألة العراقية[3].

والذين وضعوا أولوية للتعامل مع النظام العراقي قبل توليهم سدة الحكم، لذا لجأ الرئيس بوش بعد الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان إلى الإعلان عن سياسته نحو العراق، فأصدر قراراً تنفيذياً يسمح لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) باستخدام كافة الأساليب الممكنة للإطاحة بالنظام العراقي[4].

لقد مثلت أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 نقطة تحول في الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه العالم، لما يمكن وصفه بتيار جديد في السياسة الدولية يعبر

(1) Richard Lowry. **End Iraq: To Conclude the Golf War Ten Years Later**، National Review، New York، USA، 2001، P.15.

(2) Mike Allen: **Bush Asserts That Al Qaeda Has Links to Iraq's Hussein**، The Washington Post، Washington، USA، 2002، P.a29

(3) د. مصطفى علوي: الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط – التحرك نحو المجهول، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 151، القاهرة، 2003، ص 29.

(4) Bob Woodward: **Bush At War**، Simon & Schuster، New York، USA، 2002، P 328.

عن "تدخلية جديدة" تجسد مبدأ التفوق الأمريكي كما صاغه "المحافظون الجدد"[1]، وهي تدخلية تتسم بالشمولية وتهدف إلى تغيير أسس العلاقات الدولية ودون أن تكترث بأي شيء إنساني أو يتعلق بالسيادة الوطنية، وتعلي من قيمة الحرب على ما يسمى بالإرهاب الدولي[2]، ويتضح ذلك في مبدأ بوش "من ليس معنا فهو ضدنا" حيث يتضمن عواقب جسيمة فيما يتعلق بسيادة الدول المستهدفة في إطار الحملة الأمريكية ضد الإرهاب حيث يفرض عليها المزيد من الضغوط لكي تذعن لقوانين معينة مثل قمع الأنشطة الإرهابية على أراضيها، والالتزام بشفافية العمل المصرفي ومراقبة أنشطة الجمعيات الخيرية والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل[3].

وفي هذا اليوم عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تضامنا عالميا لم يسبق لها أن شهدت مثيلا له، واستعداد قيادتها في مواجهة الإرهاب في العالم وكان يمكن للإدارة الأمريكية أن تفيد من هذا التأييد في توليد أوسع جبهة عالمية لمكافحة الإرهاب، لكنها أعلنت نفسها فورا المسئولة الوحيدة عن مكافحة الإرهاب، وحددت جملة مبادئ وقواعد جديدة في العلاقات الدولية كان أبرزها إمكان إعلان حرب وقائية تنشها الولايات المتحدة الأمريكية في أي مكان في العالم ترى فيه تهديدا لأمنها، وإستخدام كل الوسائل بما فيها التدخل العسكري وتغيير الأنظمة السياسية القائمة واستحداث " قيم أخلاقية" وتصنيف الدول على أساس الخير والشر، وانتهزت الولايات المتحدة الأمريكية وقوع أحداث أيلول / سبتمبر لتواصل توجهاتها الأحادية وقامت بدعاية تروج لحربها وهيمنتها على العالم ارتكزت على المبادئ التالية:

1- إظهار أن أمريكا لا تريد الحرب، ولكن الآخرين هم الذين يجبرونها على ذلك ولهذا فهي في حالة دفاع شرعي عن النفس.

---

(1) Richard Haass: **War of Necessity: War of Choice**، Simon & Schuster، New York، USA، 2009، P 51.

(2) للمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم انظر: د. حسن أبو طالب: عالم ما قبل ... عالم ما بعد، **التقرير الإستراتيجي العربي 2001- 2002**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002.

(3) **Consequences and Implications of US Military Intervention and Regime Change in Iraq**، In. **IISS Intervention in the Gulf Workshop**، Gulf Research Center and International Institute for Strategic Studies، Dubai، UAE، February 16-17، 2003

2-شخصنه العدو، فالآخر أو العدو شخص كاذب ومريض وكاره شعبه، ومن ثم يجب التخلص منه وإنقاذ العالم من شروره (حالة الرئيس العراقي السابق صدام حسين).

3- إبراز الدوافع الإنسانية للتدخل الأمريكي، وتجاهل الأسباب الحقيقية للتدخل، والتي غالبا ما تكون اقتصادية بالأساس.

لقد بدأت تتحدد ملامح الإستراتيجية الأمريكية الجديدة اعتمادا على مبدأ مهم يمكن استخلاصه من خطاب الرئيس بوش (الابن) في العشرين من أيلول/ سبتمبر 2001، حين أعلن أن على كل دولة من دول العالم أن تتبنى موقفا محددا إما أن تكون معنا وإما أن تكون مع الإرهابيين(1).

وفي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس الأمريكي في 29 كانون الثاني / يناير 2002 تحدث عما أسماه بدول محور الشر التي تشمل العراق وإيران وكوريا الشمالية، والتي تمثل تهديدا لأمن الولايات المتحدة الأمريكية(2)، واعتبر أن الإرهاب والانتشار النووي هما أخطر التهديدات الأمنية التي تواجهها بلاده في ظل غياب المنافسين التقليديين لها، لذا يجب العمل على وضع ضوابط الانتشار النووي.(3)، إذ أكد على أن حربنا ضد الإرهاب قد بدأت لتوها، وهي حرب لن تتوقف والهجوم المباشر على شبكات الإرهاب فإن هدفنا الثاني هو منع الأنظمة التي ترعى الإرهاب عن تهديد الولايات المتحدة الأمريكية أو أصدقائها أو حلفائها بأسلحة الدمار الشامل.

وزادت حدة هذه التصعيد مع إصدار الرئيس الأمريكي وثيقة الأمن القومي الأمريكي في أيلول / سبتمبر 2002 تحت عنوان "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" التي أدخلت مبدأ الضربة العسكرية الاستباقية في العقيدة الدفاعية الأمريكية،

---

(1) خطاب الرئيس بوش أمام الكونجرس: في 2001/9/20- www state-gov/t/pa/prs/ps

وكذلك انظر في هذا المضمون:

Tareq Y. Ismael and Jacquelme S Ismael: **The Iraqi Predicament: People in the Quagmire of Power Politics**، Pluto press، London، UK، 2004، P 68-70

(2) **The President's State of the Union Address**، January 29، 2002، In: http //georgewbush-whitehouse archives gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html

(3) Conrad C Crane: **Facing The Hydra: Maintaining Strategic Balance While Pursuing A Global War Against Terrorism**، Strategic Studies Institute، U.S Army War College، 2002، P 17.

ووفقاً لها، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم خيارين جديدين فمن ناحية، تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بحق الدفاع الشرعي الوقائي الذي بمقتضاه تجتهد الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام في التصرف بشكل فردي ووقائي للحيلولة دون وقوع أية أعمال إرهابية تستهدف الشعب الأمريكي، ومن ناحية أخري، تدعم الولايات المتحدة الأمريكية المجتمع الدولي في حال التعرض لأي نوع من هذا التهديد.

مبدأ بوش Bush Doctrine:

إن الأبعاد الكاملة لإستراتيجية الإدارة الأمريكية لم تتضح إلا بعد أن أعلن بوش مذهباً جديداً تماماً هو "التحرك الوقائي" وذلك في خطاب وست بوينت في 1 حزيران / يونيو 2002. ويجسد "مبدأ بوش" القائم على الثأر الوقائي ويظهر واضحاً في إستراتيجية الأمن القومي وهي التدخلية الجديدة بسماتها (الهجومية، التوسعية، الأحادية، العسكرية) وهي بهذا تلجأ على توظيف مختلف الأدوات سواء كانت (عسكرية أو سياسية أو ثقافية أو اقتصادية)، فهي تجمع كل هذه الأدوات معاً مع تغليب الأداة العسكرية على ما سواها، والتي تأتي ترجمة أو تطبيقاً لمبدأ "بوش" وتطبيقاته المختلفة (إستراتيجية الأمن القومي، إستراتيجية الهجمات الوقائية)، في حين تسعى الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار للحصول على تأييد المجتمع الدولي، وقال الرئيس بوش فإننا لن نتردد في التحرك وحدنا لو لزم الأمر لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس، والقيام بهجمات وقائية، لتعبر بوضوح عن النزعة العسكرية للسياسة الأمريكية بما شملته من مفاهيم أبرزها: (القوة العسكرية والتفوق العسكري والأحادية أو الاستباقية)[1]، وفقاً لهذا التوجه بدأ النشاط العسكري الأمريكي يشهد توسعاً خارجياً واتجهت الإدارة الأمريكية نحو تنفيذ توجيه آلتها العسكرية على محاربة الجماعات الإرهابية، والدول التي تتهمها بمساندة الإرهاب، وقامت بتنفيذ حفنة من الإجراءات الواسعة ترمي إلى التصدي لأي عمليات إرهابية في المستقبل[2].

استغلت إدارة "بوش" أحداث الحادي عشر من سبتمبر لشن هجوم سياسي حاد على المختلفين مع سياساتها من ناحية، ومحاصرتهم من ناحية أخرى وبات من الواضح أنها تستغل "الحرب على الإرهاب" لتبرير إستراتيجية جيوسياسية أكثر عدوانية.

يقدم مبدأ بوش ترجمة أمينة لفكر اليمين المحافظ الجديد، ويعبر في الوقت نفسه عن محاولة لبلورة أهداف الفكر الإستراتيجي بعد الحرب البادرة. ويتضمن هذا المبدأ الحرب ضد الإرهاب وضد الدول التي تدعم النشاط الإرهابي وقد أعلن بوش ذلك بكل وضوح في

(1) The White House: **The National Security Strategy of the United States of America**، Washington DC، September 2002، P 13

(2) Melvyn P Leffler، **9/11 and the Past and Future of American Foreign Policy**، International Affairs، Vol 79، No. 5، Washington، USA، 2003، PP.1045-1063

خطابه أمام الكونجرس في 2001/9/20 وخير فيه دول العالم بين أن يكون مع الولايات المتحدة الأمريكية أو أن تكون مع الإرهابيين[1]، وتتمحور استراتيجية محاربة الإرهاب عند ثلاثة مرتكزات أساسية:

1- ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والمخابراتية والقانونية الملائمة.

2- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورة (الدول المارقة التي دعاها بوش محور الشر).

3- نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها، باعتبار هذه القيم دعامة للأمن القومي الأمريكي وغيابها مصدر رئيسي للإرهاب والتطرف[2].

لقد أصبحت فكرة قيادة أمريكا للعالم حقيقة واقعة وبندا أولاً في أولويات العمل الأمريكية ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية، وتحت تأثير إدارة اليمين المحافظ الجديد، أصبحت تنزع إلى اختصار أولوياتها العالمية في أهداف استراتيجية رئيسية:

1- تأكيد القيادة الأمريكية للعالم.

2- الاحتفاظ بالتفوق الدولي الاستراتيجي والاقتصادي.

3- بسط النفوذ والتوسع الخارجي.

4- اعتماد استراتيجية القطب الواحد على قاعدة التفوق والهيمنة.

نرى أن الرئيس بوش قد اختار المبدأ الرابع كعقيدة ومبدأ لإدارته سياسياً واستراتيجيا، وهو ما يتسق مع رؤيته اليمينية المتشددة (سياسيا ودينيا)[3].

ومن وجهة نظرنا فإن أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر أوجدت الفرص المسوغة لتلك الأصوات المتشددة في الإدارة الأمريكية من أن تستخدم هذا الحادث لمصالحها وأهدافها وتعد فرصة لفرض الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها وسياستها، واعتماد التدخل بقوة السلاح وما يترتب عليها من توجهات لرسم الفكر الاستراتيجي والتمكين للهيمنة الأمريكية على العالم كان هدفاً استراتيجيا ثابتاً منذ انتهاء الحرب الباردة.

---

(1) خطاب الرئيس بوش أمام الكونجرس، مصدر سابق.

(2) Condoleezza Rice: **Campaign 2000**، op.cit.، P.48.

(3) أندرو باسيفيتش: مصدر سابق، ص 219.

كان الرئيس بوش (الابن) منذ البداية واضحا، عندما قال في جلسة مشتركة للكونغرس في شهر يناير / كانون الثاني 2002، إن الحرب ضد الإرهاب لا يمكن أن تنتهي بسرعة وسوف نقفل معسكرات الإرهابيين، وسوف نقدمهم للعدالة، وعلينا منع الإرهابيين والأنظمة التي تسعي للحصول على أسلحة كيميائية وبيولوجية أو نووية، من تهديد الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، وقد أضاف الرئيس بوش قائلا: لكن الوقت ليس في جانبنا وسوف لن أنتظر حصول الأحداث بينما تتراكم المخاطر، لا يمكن أن أقف جانبا مع اقتراب الخطر أكثر فأكثر لا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية للأنظمة الأكثر خطورة في العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة تدميرا في العالم[1]، والتعامل في شكل حاسم مع خطر "الأنظمة المارقة" والقوى العدائية، التي تتخذ بازدياد أشكال الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل[2].

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا ما يلي:

1- شعوره بحرج الوضع الذي عكسته عبارة الوقت ليس في جانبنا.

2- إن الخطر الوحيد الذي تخلقه أسلحة الدمار الشامل يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية الاستعداد لاتخاذ خطوات وقائية سريعة وحاسمة. وهكذا يعكس العنصران الإدراك لدي صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بأنه مهما كانت أخطار العمل فإن أخطار عدم العمل تكون أسوأ.

وفضلا عن ذلك قال الرئيس بوش بأن عددا قليلا من دول تمثل التهديد الأعظم، وبالأخص العراق وإيران وكوريا الشمالية، والتي وصفها الرئيس بوش بأنها "محور الشر" وهنا يكمن القلق في الولايات المتحدة الأمريكية ليس حول خطر حصول هذه الدول على أسلحة الدمار الشامل بحد ذاتها بل خطر احتمال أن تتحول هذه الأسلحة في نهاية الأمر إلى أيدي آخرين، وبالأخص المجموعات " الإرهابية" مثل تنظيم القاعدة وقال الرئيس

---

(1) William Kristol: **Taking the War Beyond Terrorism**، The Washington Post، Washington، USA، 2002

(2) Condoleezza Rice، **Campaign 2000**، op cit ، P.50

بوش لاحقاً: "على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة لتنفيذ عمل استباقي عند الضرورة للدفاع عن الحرية والأرواح"[1].

ومن جانبه تعهد نائب الرئيس "ديك تشيني" بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقوم بإقفال معسكرات الإرهابيين أينما كانت قائلاً أيضاً: "يجب عدم السماح لنظام يكره الولايات المتحدة الأمريكية بأن يصبح مستعداً لتهديد الأمريكيين بأسلحة الدمار الشامل". فالحرب على الإرهاب التي أعلنتها إدارة الرئيس بوش بعد الحادي عشر من سبتمبر /أيلول سوف توسع إلى حد كبير من النفوذ الأمريكي، ووجودها في منطقة الشرق الأوسط وهذا بدوره قد يقود إلى إعادة ترتيب المنطقة. بما يتوافق مع الفكر الاستراتيجي الأمريكي تقدم اليوم الفرصة اللازمة لزيادة القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية إلى أقصى حد في منطقة الشرق الأوسط[2].

إن الهدف الأمريكي هو "الاستئثار" بالعالم، والحيلولة دون صعود أي منافس محتمل، وإطلاق يد الآلة العسكرية الأمريكية في الدفاع عن المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، بتطبيق مبدأ الحرب الوقائية – الاستباقية Preemptive War، حيثما تدعو الضرورة إلى ذلك، من دون التقيد بالشرعية الدولية، ولا احترام السيادة الوطنية للدول، وهو يمثل تحولاً أكيداً في منظومة العلاقات الدولية التي كانت قائمة على فكرة المجتمع الدولي[3]، والعراق هو أول اختبار لهذا المذهب.

---

(1) **President Bush Delivers Graduation Speech at West Point United States Military Academy**، 1 June 2002، In: http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html

(2) برادلي أ. ثاير: مصدر سابق، ص 8.

(3) مايكل كلير: الحروب على الموارد – الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، إصدار دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص67.

مبدأ الحرب الاستباقية:

إن المشروع الأمريكي في العراق يجسد رؤية المحافظين الجدد من ناحية، ويرتبط بالاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ثانية في تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية من أجل فرض سياساتها على المجتمع الدولي، فقد دشنت السياسة الأمريكية التدخلية إزاء العراق مرحلة جديدة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم، فعلى المستوى العالمي كانت هذه العملية تحولاً من التعددية إلى الأحادية في سياسة واشنطن العالمية، وهو تحول تضمن مبدأ الضربات الاستباقية أو الوقائية التي تعد آلية جديدة وعدوانية لبسط القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وإظهار استعدادها في عصر ما بعد الحرب الباردة للدفاع عن مصالحها وحلفائها وأصدقائها[1]، والعراق يشكل موقع استراتيجي وبما يمتلكه من موارد اقتصادية يعتبر من الدول المركزية أو الأقاليم المفصلية، في تحقيق أهداف الاستراتيجية الأمريكية[2].

لقد دفعت الأحداث الدرامية في الحادي عشر من سبتمبر / أيلول 2001 إدارة جورج بوش للتخلي عن استراتيجية الردع والاحتواء لصالح "الاستباق"، والواقع أنه تم التخلي عن استراتيجية "الاحتواء المزدوج" الموجهة ضد العراق وإيران حتى قبل انتخاب الرئيس جورج بوش (الابن) في كانون الثاني / يناير 2001. واعتمدت الإدارة الأمريكية الجديدة "عقيدة استباقية" طموحة للغاية تركز على التفوق العسكري ضمن سياستها الخارجية والدفاعية الشاملة[3].

من منظور صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، أدت الأخطار المحتملة لأسلحة الدمار الشامل في العراق – مقرونة بالتهديد الإقليمي والدولي الذي كان يمثله النظام في العراق

---

(1) Akio Watanabe **A Continuum of Change**، The Washington Quarterly، Vol 27، No. 4، Washington، USA، 2004، PP 137-146

(2) Janusz Bugajskiand and Ilona Teleki، **Washington's New European Allies: Durable or Conditional Partners?**، The Washington Quarterly، Vol 28، No. 2، Washington، USA، 2005، PP 95-107; Rob De Wijk، **European Military Reform for a Global Partnership**، The Washington Quarterly، Vol 27، No 1، Washington، USA، 2003 PP 197-210

(3) د. أحمد عبد الرزاق شكارة: حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الإستراتيجية الإقليمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص3.

وتأكيدات بعض أعضاء الإدارة الأمريكية والوزراء البريطانيين بصحة دعوى أسلحة الدمار الشامل إلي اعتمادها كأساس شرعي للعمل العسكري ضد العراق، ضمن إطار الحملة على الإرهاب العالمي، وقد تعززت سياسة "الحرب الاستباقية" بهجمات الحادي عشر من سبتمبر. ففي الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحصول على الشرعية الدولية في حربها ضد الإرهاب، أكدت أولوية حقها في الدفاع عن النفس وحماية مصالحها الحيوية. وقد شملت المرحلة الأولي من الخطة الاستباقية الأمريكية ثلاث دول أشارت إليها بأنها "محور الشر"، وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية. وهكذا أصبح العراق الاختيار الأول للبرنامج الاستراتيجي الأمريكي – وفي غضون بضعة أيام بعد الحادي عشر من سبتمبر شنت حملة للربط بين العراق والهجمات ورسائل الإنثراكس في تشرين الأول / أكتوبر 2001، ومضت الولايات المتحدة الأمريكية تحدد الحلفاء الذين احتاجت إليهم في حملتها ضد الإرهاب العالمي[1]، وبدا الطابع الهجومي للسياسة الأمريكية أكثر وضوحاً في استراتيجية "الهجمات الوقائية" الذي عبر عن فكر المحافظين الجدد.

بيد أن الاستراتيجية الاستباقية تفترض وجود سيطرة تعطي الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة التي تحتاجها للعمل على تطبيق أهدافها ومصالحها العالمية. والمهم هو أن تري كيف ترجمت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها ومصالحها إلى خطة عملية بغزوها العراق.

لقد ظهر تحول في الاستراتيجية الأمريكية تركز على ما يلي[2]:

1- التوسع في مفهوم الحرب الاستباقية والحرب الوقائية.

2- تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء دون وسطية، من جراء مقولة: إما أن تكون معنا وإما أن تكون مع الإرهاب.

3- بلورة ما سمي بمحور الشر وإظهاره والعمل على عزله حتى يسهل القضاء عليه.

4- التركيز على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كمسرح رئيسي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية عبر البحار وساحة لصراعاتها الخارجية.

وقد شكلت الرؤية الجديدة للرئيس بوش (الابن) بداية مرحلة جديدة للعمل الأمريكي ضد الإرهاب، بإسباغ طابع أيديولوجي، وجعل العمل من أجل إصلاح سياسي وتغيير أنظمة في بلاد

---

(1) د. أحمد عبد الرزاق شكارة: حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، مصدر سابق، ص5.

(2) السيد ولد أباه: مصدر سابق، ص 79.

عربية وإسلامية إحدى المهام التي تضطلع بها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحرب ضد الإرهاب[1]، واعتبر العراق الهدف الرئيس للاستراتيجية الأمريكية، وهو إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط على أسس جديدة تماماً، للتخلص من تلك النظم الديكتاتورية في العالم العربي، لذا يتعين عليها تبني إعادة ترتيب شامل لمنطقة الشرق الأوسط بدءاً من بغداد[2].

وتقوم عقيدة الرئيس بوش الابن والاستراتيجية التي يدافع عنها التيار المحافظ على مبادئ ثلاثة أساسية هي التي تحدد مهمة أمريكا المستقبلية ومسئوليتها في العالم:

1- الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

2- الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة باعتبار أن الأنظمة الاستبدادية هي في ذاتها خطر على المصالح القومية الأمريكية.

3- الانتقال من الغموض إلى القيادة أي وعي أمريكا بدورها الريادي في العالم وتبوء مسؤوليتها بصفتها الأمنية على استقراره وأمنه[3].

وتعرف وزارة الدفاع الأمريكية العمل الاستباقي بأنه: "هجوم يتسم بأخذ المبادأة بناء على أدلة بأن هجوم العدو وشيك"، وعلى النقيض من ذلك فإن الحرب الوقائية هي: "حرب تشن بناء على اعتقاد بحتمية حدوث نزاع عسكري رغم أنه غير وشيك ويستلزم تأخيره قدراً كبيراً من المخاطرة"[4]، وهناك فرق بين الهجوم الاستباقي Preemption والحرب الوقائية Preventive War، فالأول يكون مبرراً أذا كان التهديد وشيكاً وساحقاً، ولا يترك مجالاً لاختيار الوسائل أو متسعاً من الوقت للتخطيط، وفي الثانية لا يكون التهديد مؤكداً أو وشيكاً، وهذا ما يجعل الإدارة الأمريكية تصر على أن استراتيجيتها استباقية[5].

---

(1) جمال عبد الجواد: السياسة الأمريكية تجاه العراق: تشدد يميني وهوس أمني، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، القاهرة، تشرين أول / أكتوبر 2002، ص 86.

(2) www.whitehouse.gov/news/relaso/2002/06/200260.html. Accessed July، 5، 2002.

(3) Lawrence F Kaplan and William Kristol. **The War Over Iraq: Saddam's Tyranny and America's Mission**، Encounter books، New York، USA، 2003، P.79.

(4) Department of Defense: **Dictionary of Military and Associated Terms (Dod)**، Joint Publication 1-02، Washington DC، USA، 8 November 2010، P 333

(5) Michael Elliott· **Strike First، Explain Yourself Later**، Time Magazine، USA، 1 July 2002

المبحث الثاني

الأهداف الأمريكية والحرب على العراق

تشكيل لجنة الأنموفيك:

راعى تشكيل لجنة الأنموفيك منذ البداية تفادى تكرار السلبيات التي أحاطت بعمل لجنه الأمم المتحدة الخاصة (اليونسكوم) السابقة والتي كانت السبب الرئيسي وراء انهيار عملياتها في العراق في ديسمبر / كانون الأول 1998م، ولاسيما فيما يتعلق بالشبهات التي أحاطت بالرئيس التنفيذي للجنة اليونسكوم (ريتشارد بتلر) والمتعلقة بتواطؤه مع الإدارة الأمريكية بشأن اتهامه للعراق بعدم التعاون مع اللجنة، فضلاً عن قيام (بتلر) بتسريب تقريره الشهير المقدم لمجلس الأمن في 15 ديسمبر / كانون الأول 1998، والذى تضمن اتهاماً عنيفاً للعراق بعدم الالتزام بالتعاون التام مع اللجنة وهو التقرير الذي مهد الطريق أمام عملية ثعلب الصحراء التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتنفيذ هجمات جوية وصاروخية مكثفة ضد العراق خلال الفترة ما بين 6 – 20 ديسمبر / كانون الأول 1998م، إذن فإن تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق مثل بداية حلقة جديدة من عملية نزع أسلحة الدمار الشامل باستخدام القوة العسكرية من ناحية وبإعمال قرارات الشرعية الدولية من ناحية أخرى[1].

ولم تكن الاتهامات الموجهة لـ بتلر بالتقصير والتواطؤ قاصرة على العراق فقط وكذلك من جانب روسيا والصين وفرنسا. مما أدى وقتذاك إلى الدعوة إلى تشكيل لجنة جديدة لمواصلة عمليات التفتيش في العراق وفق مهام جديدة وأهداف جديدة، وقد صدر قرار مجلس الأمن المرقم 1284 في ديسمبر/ كانون الأول 1999 الخاص بتشكيل لجنة الأنموفيك[2].

---

(1) Kenneth Katzman: Iraq: Compliance، Sanctions and U.S. Policy، op.cit.، P 6

(2) دائرة الرقابة الوطنية العراقية: قرار 1284، محاولة أمريكية بريطانية لاستمرار الحصار، 13 ديسمبر/كانون الأول 1999. http://www.uruklink.net/inmd

وعلى الرغم من ذلك فإن العراق رفض من حيث المبدأ قبول القرار 1284، الخاص بإنشاء لجنه الأنموفيك، لأسباب عديدة أبرزها أن هذا القرار يعيد عمليات التفتيش في العراق إلى نقطة الصفر، ولا يعترف بما أنجزه العراق في السابق في مجال تدمير ما لديه من أسلحة الدمار الشامل، كما ظل العراق يؤكد دوماً أنه قد نفذ كافة الالتزامات في مجال نزع السلاح، ولا يقبل بأقل من رفع العقوبات الدولية المفروضة عليه. وظل العراق يرفض أية عودة للمفتشين ومصراً على هذا الموقف، وهو مما أدى إلى إفشال جولات المفاوضات المتعددة التي جرت بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة من أجل إعادة المفتشين إلى العراق، فإن النظر في واقع الأحداث والتطورات الموالية لصدور القرار يكشف عن أنه كان ثمة نوع من الانتقائية في أعمال ما يسمى "الشرعية الدولية" تتحدث عن احتمالات أو شكوك تس1تند على معلومات لم تثبت يقيناً[1].

إلا أن الحكومة العراقية اضطرت إلى تغيير موقفها، حينما بدا واضحا أن إدارة الرئيس جورج بوش جادة في شن الحرب على العراق، وأنها يمكن أن تستغل هذا الموقف العراقي من أجل الحصول على تأييد دولي واسع لهذه الحرب. وكان من الواضح أن إدارة الرئيس جورج بوش تسعى إلى تطوير إجماع دولي مدعوم من قبل مجلس الآمن ينص على عودة مفتشي الأسلحة، ومن ثم تعقد الأمل بأن يقوم صدام حسين برفض السماح بعودتهم من جديد، الأمر الذي قد تراه واشنطن حجة كافية لشن حرب ضد نظامه، كما أنها تأمل أن ترى حكومات الخليج هذا الأمر من منظار المسوغ الدولي الكافي لدعم حملتها العسكرية[2].

---

(1) Scott Ritter· **The Case for Iraq's Qualitative Disarmament**، Arms Control Today، Vol. 30، No. 5، Washington، USA، June 2000، P.57.

(2) جريجوري جوز الثالث: مصدر سابق، ص31

القرار 1441 وتحولات عملية التفتيش:

أصدر مجلس الأمن القرار 1441 في 8 تشرين الثاني / نوفمبر 2002 والقاضي بضرورة تعاون العراق مع لجنة مفتشي الأمم المتحدة (الأنموفيك) أو مواجهه الحرب، واعتبر العراق أن القرار 1441 جاء مجحفاً بحقوقه، وأنه ينطوي على إهدار لمبدأ ثابت وأصيل من مبادئ القانون الدولي، وهو حق كل دولة في الدفاع عن نفسها وعن وجودها، وفي حماية نفسها واللجوء إلى كافة الوسائل المشروعة، إلا أن العراق أعلن قبوله بالقرار حرصاً منه على تجنب الحرب وتجنب مخاطر عدوان أمريكي محتمل، وكذلك للبرهنة على عدم امتلاكه أسلحة الدمار الشامل[1].

وقد سمح العراق للجنة بالتفتيش فعادوا إلى العراق في 27 من الشهر نفسه، وتعاون العراق مع اللجنة وفتح أمامهم كل المواقع، فضلاً عن قيام وكالة الطاقة الدولية بالمشاركة في أعمال التفتيش عن الأسلحة والبرامج العراقية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل[2].

وبموجب ذلك، بدأت عمليات التفتيش لفرق الأنموفيك (UNMOVIC) التابعة للأمم المتحدة والتي لم تترك شبراً في العراق دون تفتيش استكمالاً لمهمة ودور يونسكوم[3].

وكانت الإدارة الأمريكية قد قدمت في الأصل لمجلس الأمن مشروعاً أكثر تشدداً يقوم على مبدأ الهجوم التلقائي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وكأن إدارة جورج بوش ترغب في الحصول على ما يمكن اعتباره تفويضاً مطلقاً من مجلس الأمن يتيح لها اللجوء فوراً إلى القوة العسكرية في حالة حدوث خرق من جانب العراق، فضلاً عن مطالبة المشروع الأصلي بوجود قوات عسكرية مع فرق التفتيش من أجل توفير أقصى قدر ممكن من الحماية لفرق التفتيش غير أن هذين العنصرين لم يحظيا بالقبول من جانب معظم القوى الدولية الأخرى

---

(1) انظر نص الرسالة التي وجهها وزير الخارجية العراقي "ناجي صبري" إلى الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان" يبلغه فيها رسمياً بقبول بغداد بقرار مجلس الأمن رقم 1441 في 13 نوفمبر 2002، ونشرتها صحيفة الحياة اللندنية في 2002/12/9، وكذلك انظر:

Jane E Stromseth· **Law and Force After Iraq: A Transitional Moment**، American Journal of International Law، Vol 97، Washington، USA، 2008، P.631

(2) جريجوري جوز الثالث: مصدر سابق، ص 32

(3) صفاء خليفة: أمريكا والتدخل في شئون الدول – مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دار العين للنشر، القاهرة، 2010، ص 210

ومنذ استئناف عمليات التفتيش مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً شديداً على لجنه الأنموفيك من أجل تبنى مواقف متحيزة ضد العراق كما حاول المسئولون الأمريكيون التشكيك الكامل في مصداقية الموقف العراقي، والعمل على اختلاق الأزمات بين العراق وكل من لجنة الأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يؤدى إلى تقويض عملية التفتيش، وكان العراق يبدي يوماً بعد يوم تعاوناً وامتثالاً لنصوص القرار، مما دعا المفتشين بل والأمين العام للأمم المتحدة إلى الإشادة بهذا التعاون، خاصة التزام العراق بموعد تسليم التقرير الذي نص عليه القرار 1441، ثم قدم العراق تقريره الخاص ببرامج تسلحه النووية والكيميائية والبيولوجية لمجلس الأمن في السابع من ديسمبر كانون الأول 2002، وفقاً لما نص عليه القرار 1441 بعد شهر من صدوره، فجاء متضمناً 12 ألف صفحة وأقراص مدمجة بها معلومات سعتها الإجمالية 529 ميجا بايت، وكان أول تعليق للأمم المتحدة على التقرير أن جزءاً كبيراً منه يتعلق بنشاطات العراق في مجال الأسلحة النووية جرت قبل حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث يتكون الجزء الخاص بالقطاع النووي من 13 فصلاً، يغطي 11 فصلاً منها الفترة منذ تصميم البرنامج النووي العراقي إلى تاريخ غير محدد من عام 1991، وأنه يركز على الجوانب الإدارية والمالية وبعض الجوانب التقنية للبرنامج، في حين تغطي 300 صفحة فقط الفترة من 1991–2000 في فصلين، الأول يضم لائحة بثمانية مواقع كبرى، والثاني يضم لائحة بتسعة عشر موقعاً ثانوياً[1].

وقد شككت إدارة بوش في صحة وكفاية المعلومات الواردة في هذا التقرير، وارتكزت الشكوك الأمريكية منذ البداية على أن القيادة العراقية دأبت مراراً وتكراراً على محاولة خداع فرق التفتيش، وتقديم معلومات إما مضللة أو غير كاملة بشأن قدراته في مجال أسلحة الدمار الشامل وفى مواجهة هذه الاتهامات، ظل العراق يتبنى موقفا يقوم على أن التقرير المذكور يتضمن كافة المعلومات الخاصة بقدراته في مجال أسلحة الدمار الشامل، وأنه لم يعد لدى العراق ما يخفيه أصلاً. ويشدد على أن فرق التفتيش الدولية كانت قد قامت في هذه الفترة ما بين عامي 1991 /1998 – كما أوضح سكوت ريتر – بنزع أسلحة العراق وأنه قد تم تدمير نسبة تتراوح بين 90% إلى 95% من مقدرات أسلحة الدمار الشامل العراقية، يشمل هذا جميع المصانع المستعملة لإنتاج الأسلحة الكيميائية

---

(1) القرار (1441) وعودة المفتشين، التقرير الإستراتيجي العربي 2002–2003، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003، ص48.

والبيولوجية والصواريخ الباليستية طويلة المدى وأيضا تجهيزات تلك المصانع المرتبطة بالإنتاج، والغالبية العظمى لمنتجات تلك المصانع وتدمير كافة القدرات العراقية في مجال الأسلحة المحظورة[1]، وتتمثل الإشكالية المحورية أمام عمل لجنة – الأنموفيك – في أن هدف إدارة جورج بوش في الأزمة مع العراق لم يكن منصبا على إزالة أسلحة الدمار الشامل، بقدر ما كان متمثلا في الإطاحة وتغيير نظام حكم صدام حسين تماما من العراق، وكان هذا هدفها الأصلي في الأزمة.

وعندما وافق العراق على إعادة المفتشين في منتصف سبتمبر / أيلول 2002 ثم قبوله الغير المشروط للقرار (1441)، ويتضمن القرار لمفتشي نزع السلاح القيام بأعمال التفتيش بدون قيود أو شروط على جميع المناطق والمنشآت والتجهيزات والتقارير ووسائل النقل التي يودون تفتيشها، بما في ذلك المنشآت التي توجد تحت الأرض، وبالوصول إلى جميع الموظفين والأشخاص الآخرين الذين يودون لقائهم، وأن المفتشين سيتمكنون من إجراء محادثات ولقاءات داخل العراق وخارجه بحسب مشيئتهم، والحق في تفتيش جميع المواقع والمباني بما في ذلك الرئاسية منها، وأن المفتشين يحق لهم إعلان مناطق حظر لأي موقع يريدون تفتيشه[2]، ظلت إدارة بوش تؤكد على أن العراق لن يمتثل لمضمون القرار المذكور، وسوف يواصل عمليات الخداع والإخفاء، وبالتالي فإن الموقف الأمريكي من عمل لجنة الأنموفيك كان يركز على عدد من الأهداف يتمثل أولها في أن الأنشطة التي تقوم بها فرق التفتيش يمكن أن تكون مكملة للغزو الأمريكي على العراق، فإن الإدارة الأمريكية وجدت أنه ليس هناك تعارض كبير بين عمل المفتشين وبين الاستعداد للحرب على العراق، واعتمدت إدارة جورج بوش على استراتيجية متعددة الأبعاد من أجل التشكيك في التزام العراق بالتعاون مع لجنة الأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية[3].

وقد أدى تعاون العراق الواسع مع فرق التفتيش، حتى للمواضيع التي يرى العراق أنها لا تدخل في صميم عمل لجنة الأنموفيك، مثل مسألة تدمير صواريخ الصمود، وحصل تحول ملموس في الاستراتيجية الأمريكية في إدارة الأزمة تمثل في عدم الاهتمام إزاء ما

---

(1) سكوت ريتر: مصدر سابق، ص 38

(2) Murphy Sean D.: **Contemporary Practice of the United States Relating to International Law**، American Journal of International Law، Vol 2، Washington، USA، 2002، P 427

(3) د. أحمد إبراهيم محمود: عملية التفتيش الدولي على العراق، مرجع سابق، ص85

تضمنته تقارير المفتشين من وقائع تتناقض تماما مع المزاعم الأمريكية، فضلا عن التوقف عن محاولة الضغط على بليكس والبرادعي وقد بدا ذلك واضحا في الهدوء الذى تعاملت به إدارة الرئيس بوش مع تقريري بليكس والبرادعي أمام مجلس الأمن في 7 مارس / آذار 2002، اللذين تضمنا إشادة واضحة بالتعاون العراقي مع فرق التفتيش، حيث لم تكترث إدارة الرئيس بوش إزاء ما يعنيه ذلك من ضعف مصداقية الاتهامات الأمريكية للعراق بعدم التعاون مع المفتشين، كأن تطور عملية التفتيش الدولي محكوما منذ البداية بالاختلاف الشاسع في المفاهيم والمواقف والرؤى بين العراق من ناحية وبين فرق التفتيش (ومن ورائهم القوى الدولية الكبرى وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية) ومن ناحية أخرى أصبحت الأزمة مرهونة فقط بمدى قدرة الإدارة الأمريكية على حشد الأصوات اللازمة في مجلس الأمن لاستصدار قرار ثاني يدين العراق، ويمهد الطريق أمام استخدام القوة العسكرية.

وعندما لم تنجح في حشد الأصوات اللازمة لاستصدار هذا القرار، لم يكن ذلك حائلا أمام الخطط الأمريكية الرامية لضرب العراق، فإن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة العراقية بات محكوما بمتغير استكمال الحشد العسكري.

ونرى أن الهدف من عملية التفتيش، يعد أحد أهداف الولايات المتحدة الأمريكية للتأكد من خلو العراق من برنامج التسليح وأسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يوفر المعلومات المؤكدة من قبل فرق التفتيش وترتكز عليها القوات الأمريكية في غزوها للعراق.

الإطاحة بنظام صدام حسين والتخلص من أسلحة الدمار الشامل:

إن الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في العراق ينبغي النظر إلى موضوعها في سياق التهديدات الفعلية المحتملة التي كان يشكلها العراق تحت حكم صدام حسين، وكيف يمكن تجنب تكرار مثل هذه التهديدات، وكان منظور الاستراتيجية الأمريكية في إدارة الأزمة مع العراق هو أن إسقاط نظام صدام حسين يشكل أولوية تفوق أولوية التخلص من أسلحة الدمار الشامل، وإن كان هذا الهدف الأخير يلقى دفاعا قويا عنه بوصفه الدليل الكافي لتبرير غزو العراق.

في أواخر شهر أيار / مايو 2003، اعترف نائب وزير الدفاع الأمريكي (بول وولفويتز) بأن قضية أسلحة الدمار الشامل كانت مجرد تبرير مناسب لشن الحرب. وقد بين رأيه بالعبارة التالية (استقر رأينا على قضية واحدة، هي أسلحة الدمار الشامل لأنه كان المبرر الوحيد الذي يمكن أن يوافق عليه الجميع)[1].

فإذا عثرت الولايات المتحدة الأمريكية على أسلحة دمار شامل في العراق فإن موقف الإدارة الأمريكية يتعزز كثيرا وترتفع شعبية الرئيس بوش.

ولا ريب في أن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي سيتأثر بدرجة النجاح الذي تحرزه في تعزيز مصالحها في العراق. ويتوقف توسيع الأهداف الاستراتيجية الأمريكية لتشمل المعتقدات والقيم الديمقراطية على القوى العسكرية المتفوقة.

ومن هنا جاءت محاربة النظام العراقي هدفا ملحا يضيف بوصفه جزءاً من رسالة عالمية لتحرير الشعوب من الحكومات الفاشلة والحكام الطغاة. إن وجهة نظر الرئيس بوش الاستراتيجية تؤكد أنه ينبغي للعالم أن يرى الولايات المتحدة الأمريكية كما يرها هو من منظور (قوة لأجل الخير)، ومن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية يبقى حشد الدعم العالمي مهماً لكنة ليس بالأمر الحيوي. لقد دل رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر على أن (الولايات المتحدة الأمريكية تفضل

---

(1) David Usborne· **WMD Just a Convenient Excuse for War، Admits Wolfowitz،** The Independent، London، UK، May 30، 2003.

أن تجد حلفاء لها، غير أنها ستمضي بمفردها عندما تدعو الضرورة إلى ذلك)[1]، وعلى الرغم من إقرار الكونجرس الأمريكي لقرار تحرير العراق عام 1998 في عهد إدارة الرئيس كلينتون، لم يتم اتخاذ خطوات حاسمة لتفكيك نظام صدام حسين عن طريق قرار بشن الحرب.

لكن اعتبارا من منتصف حزيران / يونيو 2002، صمم الرئيس بوش على الإطاحة بنظام صدام حسين، وفي تموز / يوليو 2002 صعد بوش من لهجته، وأيد الكونجرس بدوره جهود الإدارة بإقراره قرار يخول الرئيس باستخدام القوه الضرورية والمناسبة ضد الدول أو المنظمات أو الأشخاص الذين يقرر هو (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) أنها خططت أو فوضت أو ارتكبت أو ساعدت على وقوع الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، وكأن وقوع هذه الهجمات فرصة ذهبية لأنصار المشروع وبالتحديد المحافظون الجدد الذين كانوا مصممين على الإطاحة بنظام صدام حسين وتقدموا إلى الرئيس بوش لإقناعه بذلك خاصة في ظل ما أصاب الكبرياء الأمريكي من جراء هذه الهجمات، حيث قدم المحافظون رسالة موقعة من كل من: كريستول وفوكوياما وروبرت تيجان وبيرل وغيرهم وذلك في 2001/9/20 ويبدو أن هذا الخيار هو الذى تم تبنيه من قبل الإدارة الأمريكية والبنتاجون والذين بدأوا منذ أواخر عام 2002 يوضع الترتيبات اللازمة لشن الحرب على العراق[2].

وكان الرئيس جورج دبليو بوش وإدارته قد دأبوا على شرح أسباب الحرب الأمريكية على العراق بوصفها تهدف إلى تحقيق ثلاث نقاط أساسية:

1- نزع أسلحة الدمار الشامل.

2- إيجاد دولة فلسطينية تتعايش مع دولة إسرائيل خالية من الإرهاب.

3- إيجاد نظام جديد ديمقراطي في العراق تحتذى به بقية دول المنطقة.

ويفهم مما تقدم أن الولايات المتحدة الأمريكية ومما عرضته من مسوغات وحجج لإضفاء الشرعية لتبرير غزوها العراق واحتلاله هي مسوغات وحجج واهية غير صحيحة لا

---

(1) Frank Costigliola and Michael J. Hogan: **America in the World: The Historiography of American Foreign Relations Since 1941**، Cambridge University Press; 2nd Edition، Cambridge، UK، 2013، P 42

(2) أحمد ثابت: مصدر سابق، ص62

تسمح لها بالتدخل في دولة ذات سيادة وهذا مخالف للقانون الدولي وأن نزع أسلحة الدمار الشامل كمبرر استراتيجي لضرب العراق يستلزم حرصاً أمريكياً بنفس القدر على محاسبة إسرائيل ومسائلتها حيال برنامجها النووي المثير للجدل والقلق. وقياساً على ذلك يوضع العراق تحت رقابة دولية صارمة وتترك إسرائيل[1].

وبهذه الازدواجية إن الادعاء بتطوير أسلحة الدمار الشامل من جانب العراق لم يكن له في الواقع وجود، بحكم أن البنى الارتكازية لهذا التطوير قد تم تفكيكها وتدميرها سواء في أثناء الحرب عام 1991 أو بعد ذلك بواسطة اللجنة الخاصة للتفتيش (UNSCOM)، إن ذريعة أسلحة الدمار الشامل واحدة من أقوى الذرائع التي تتبنها الإدارة الأمريكية لشن الحرب على العراق.

أما بخصوص تغيير نظام الحكم الديكتاتوري في العراق وإقامة نظام ديمقراطي حر، فإنه يعد خروجاً عن القانون الدولي الذي ينص على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

وتذهب إحدى الدراسات[2] إلى أن الأهداف التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تغيير النظام العراقي كانت أشبه بمبررات واهية لإخفاء أهدافها الحقيقية والهدف تحقيق مصالحها الأمنية والاقتصادية بالأساس في المنطقة.

وهنا يتبادر إلى الذهن عده تساؤلات؟

لماذا لم تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير نظام الحكم في كوبا التي لا تبعد عنها أكثر من تسعين ميلاً؟ ألم تكن الولايات المتحدة الأمريكية هي المساندة والداعمة لأكثر الحكومات والديكتاتوريات في العالم؟ ألم تكن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي دعمت النظام العراقي في حربه ضد إيران؟ ولماذا منعت إسقاط هذا النظام بعد حرب الخليج الثانية عام 1991؟

---

(1) شفيق المصري: حرب العراق الدوافع غير المعلنة، مجلة الاقتصاد والأعمال، بيروت، 2002، ص46.

(2) Jessica Tuchman Mathews: **Now for the Hard Part**، In. Jessica Tuchman Mathews، et al.: **From Victory to Success: Afterwar Policy in Iraq**، Foreign Policy، No 137، USA، 2003، P.51

ولم يعد هناك شك أن الحرب على العراق واحتلاله كأن جزءاً من رؤية استراتيجية أمريكية متكاملة لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط من منظور المصلحة القومية الأمريكية، والتي تقوم على محاولة إبقاء الهيمنة الأمريكية على العالم والحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى أحادية على الساحة الدولية.

ومن منظور الإدارة الأمريكية يجب التصدي المبكر للخطر الذي يمكن أن يشكله العراق في مصادره العسكرية المستقبلية، هي أهم الدوافع المعلنة للحرب على العراق إلا أن ثمة دوافع أخرى غير معلنة وقد تكون أكثر دقة وإلحاحاً ويمكن إجمالها بما يلي[1]:

1- تأكيد الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية، وإظهار التفوق العسكري والقوة الطاغية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح العالمي، وتسجيل حقها في التحرك المنفرد لتوجيه ضربات ضد أية دولة ترى واشنطن – بمعاييرها الذاتية – أنها يمكن أن تهدد أمنها القومي أو مصالحها الاقتصادية، أو مكانتها العسكرية المنفردة على الساحة الدولية.

2- فرض التوجهات الأمريكية الجديدة على دول الاتحاد الأوربي والحصول على اعترافهم بالدور الإمبراطوري الجديد للولايات المتحدة الأمريكية. وإذ يتفهم الأمريكيون القلق الأوروبي من هيمنة الدور الأمريكي وتأثيراته على موازين القوى في العالم، وعلى قدرة الدور الأوروبي على التحرك الجماعي المستقل عن الخط الأمريكي غير أنهم يعتقدون أن المواقف الأوروبية المعارضة للتحركات الأمريكية ستتضاءل تدريجياً إزاء شعورهم بعدم تأثير هذه المواقف على السياسة الأمريكية، خاصة بعد انتهاء المرحلة السياسية وبدء المعركة أو الحرب ضد العراق التي لن يجد فيها الأوروبيون مناصاً من الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

3- توجيه رسالة لكل من روسيا والصين بجدية الولايات المتحدة الأمريكية في أن تكون القوة الإمبراطورية الوحيدة في العالم بلا منافس، وفي تنفيذ أهدافها في المنطقة العربية ومنطقة آسيا الوسطى حيث تكمن مصادر الطاقة الرئيسية، وبالمدى الذي يمكن أن تصل إليه القوة

---

(1) سعيد رفعت: التصور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه، مجلة شئون عربية، العدد112، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2002، ص7-9.

الأمريكية في سبيل تنفيذ استراتيجيتها وإشعارها بأن تحقيق مصالحها يجب أن يتم من جراء مباركة الولايات المتحدة الأمريكية وتعاونها، وعبر إبرام صفقات سياسية تحقق مصالح متبادلة للطرفين ومنافعهما معاً.

4- إعادة صياغة الأوضاع في المنطقة وما يلائم المصالح الأمريكية على أساس التطورات الجديدة، وما يتناسب مع التصور الأمريكي للدور الإسرائيلي فيها، وتحديد ترتيب الدول العربية في سلم اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية على أساس فاعليتها في خدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وإيجابية دورها في التأثير على محيطها العربي لتسويقها.

5- إطفاء نزعات الثأر الأمريكية الداخلية بإظهار استمرار الحملة ضد الإرهاب، ومحاولة تجسيدها في توجيه ضربة عسكرية لدول عربية وإسلامية ذات توجهات مثيرة للخلاف على الصعيد الدولي، وذلك في ضوء صعوبة مواجهة العدو الحقيقي الذي لا يعرف له ملامح أو كيان أو عنوان. وهو الأمر الذي يقدر معه الأمريكيون أنه طالما استمرت الأعمال الإرهابية داخل أو خارج الولايات المتحدة الأمريكية دون ردع حاسم، فإنه سيكون هناك مراحل أخرى للحرب حتى لو أدى الأمر إلى خلط متعمد للأوراق بين الدول التي تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن مناخها السياسي وثقافتها الدينية يسمحان بتفريخ الإرهاب وتصديره، وبين دول أخرى تعدها متمردة عليها أو غير منحازة بالكامل لسيادتها.

6- فرض العزلة على إيران وتطويقها والتلاعب بميزان القوى الداخلية بما يفرض عليها إما الإذعان أو التعاون مع السيناريو الأمريكي بالمنطقة وإما تعرضها لضغوط وعقوبات اقتصادية.

7- منح إسرائيل ضمانة أمريكية بجعلها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة والحليف الاستراتيجي الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية، والتعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق التوازن الجديد الذي ستعرضه نتائج الحرب في المنطقة وعلى الصعيد العسكري فإن موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية يمثل تطبيقاً عملياً للشق السياسي من هذه الاستراتيجية، فأفكار إعادة ترتيب الأوضاع الاستراتيجية في المنطقة واستكمال الهيمنة الأمريكية على الخليج والشرق الأوسط تظل أفكاراً

نظرية ما لم تجد تطبيقاً عسكرياً عملياً ومحدداً لها. ويتمثل المكون العسكري الأمريكي في العراق في أنه يحقق أهدافاً مهمة من المنظار الأمريكي تتمثل في:

أ- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي الفريد للعراق. فالعراق يحتل ثاني أهم موقع من الناحية الاستراتيجية في الشرق الأوسط بعد مصر مباشرة، فهو نقطة التقاء استراتيجية بين مناطق الخليج، وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى وأن الجوار الجغرافي للعراق المتمثل بكل من إيران وسوريا يكتسب أهمية خاصة في الاستراتيجية الأمريكية في ضوء ما يحققه ذلك من تمكن الوجود العسكري الأمريكي في العراق من ممارسة تهديد مباشر على نظام الحكم في الدولتين.

ب- تثبيت القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج بصورة دائمة وركيزة أساسية لوجودها العسكري ليس في منطقة الخليج فحسب، وإنما في مجُمل منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة المربع الاستراتيجي التي يقع العراق في القلب منها والتي تضم: الخليج وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

جـ- إن الوجود العسكري في العراق يتيح للولايات المتحدة الأمريكية امتلاك قدرة أكبر على احتواء الدول المعادية أو غير الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية ومواجهتها انطلاقاً من أن الموقع الاستراتيجي للعراق وهي بالتحديد إيران وسوريا، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تنفى إطلاقاً نيتها استهداف هاتين الدولتين، فإيران واحدة من الدول التي تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن (محور الشر) وكذلك فإن هناك خلافات سياسية واسعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا.

د- فالإدارة الأمريكية حاولت – تحت ضغوط دولية – الحصول على قرار من مجلس الأمن يسمح بشن الحرب على العراق، وهو ما يسبغ الشرعية على الحرب، ولما فشلت في ذلك، ذهبت إلى الحرب دون قرار ودون شرعية دولية[1].

---

(1) د. مصطفى علوي: الغزو الأمريكي للعراق بين القوة الساحقة والفاسدة، مجلة شئون عربية، العدد 114، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2003، ص20.

السيطرة الأمريكية على النفط:

تنبع الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية للعراق من خلال امتلاكه موارد وثروات وخصوصاً مادة النفط التي تعد عنصراً استراتيجيا، فالعراق أحد أغنى بلدان العالم بثروته النفطية، وتتمثل الأهمية الاستراتيجية لنفط العراق في عوامل عديدة، فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية في قائمة البلدان المصدرة التي تحتوي على أكبر احتياطي من النفط الخام والذي يقدر (143) مليار برميل، إن قضية النفط العراقية تم ربطها بالقدرة على تغطية العرض والطلب العالميين[1]، وأهم ما يميز الحقول النفطية للعراق أنها تكون متعددة المكامن في الحقل الواحد، وهي تقع على اليابسة وغير عميقة، ومعظمها كبير جداً، ولا تحتوي على تركيبات جيولوجية معقدة، وتعد كلفة الاستكشافات والتطوير منخفضة جداً في العراق، إذ تشير التقديرات إلى أن تكلفة استخراج برميل النفط العراقي تتراوح بين (2- 5) دولارات في حين تبلغ التكلفة من نفط بحر قزوين (17) دولاراً للبرميل الواحد[2].

فضلاً عن تعدد المنافذ التصديرية للنفط العراقي، وتوفر شبكة من الأنابيب والموانئ يجعل بالإمكان تسويق النفط العراقي إلى الأسواق الرئيسية بكلفة معقولة[3].

إن أهمية النفط لا تقتصر على مجرد كونه سلعة اقتصادية بل الأبعد من ذلك إلى الأهمية الاستراتيجية لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على النفط العراقي ليس بهدف ضمان استمرارية تدفقه فحسب، وإنما بهدف استخدامه في دائرة التنافس والصراع مع القوى الدولية سواء في مرحلة الحرب الباردة أو بعدها، ويعتبر النفط في منظور التفكير الاستراتيجي الأمريكي هو الذي يحرك القوة العسكرية ويدعم الميزانيات القومية، ويسير السياسات الدولية ولم يعد مجرد سلعة تباع وتشترى ضمن حدود موازين العرض والطلب في السوق التقليدية، بل تحول إلى عامل في قضايا الأمن القومي والقوة

---

(1) Fareed Mohamedi and Raad Alkadiri: **Washington Makes Its Case For War**، Middle East Report (MER)، MER 224، Vol. 32، Middle East Research and Information Project (MERIP)، Washington، USA، Fall 2002.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا: خصخصة قطاع النفط في العراق – الأبعاد والمخاطر، في: باسيل يوسف وعبد علي المعموري وآخرون: إستراتيجية التدمير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص138.

(3) عصام شريف: العراق في الوثائق الأمريكية من (1952-1954)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995، ص9.

العالمية، وترى في النفط العراقي مصدراً متاحاً ورخيصاً، يبلغ الطلب الدولي على النفط حالياً نحو 76 مليون برميل يومياً، وفقاً لبيانات وكالة الطاقة ومن المتوقع أن تزيد بحلول عام 2020 إلى 120 مليون برميل يومياً(1).

وبالتالي فقد تمت عملية احتلال العراق في إطار فكر استراتيجي للمحافظين الجدد مؤداه أن من يسيطر على البترول فهو يضمن استمرار تفوقه الصناعي وارتفاع معدلات التشغيل، كما أنه يضمن بذلك استمرار تفوقه العسكري المتمثل في زيادة القواعد العسكرية الأمريكية عبر العالم مع استمرار الحفاظ على مستوى تواجد الأساطيل الأمريكية في بحار ومحيطات العالم، كالبحر المتوسط والمحيط الهندي والمحيط الأطلنطي والمحيط الهادئ، إذ أن البترول هو وقود الآلة الدفاعية سواء كانت قواعد أو أساطيل.

بيد أن الاعتبارات والمتغيرات العالمية التي حدثت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والتي حكمت الحرب على العراق هي كما يلي:

1- النفط هو المورد الطبيعي للطاقة يتجه للنضوب على المدى الطويل وبالتالي فإنه لابد من تكثيف التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط باعتباره جغرافياً المصدر الأول للبترول عالمياً.

2- ظهور عمالقة صناعيين جدد كالصين والهند يتجهون لاستهلاك النفط بحجم كبير ومزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على حركة التصنيع العالمي للوفاء باحتياجات غير مسبوقة للتجارة العالمية في إطار اتساع ظاهرة العولمة.

3- الفكر السياسي والاستراتيجي للمحافظين الجدد والذي كان يسعى إلى ضمان التفوق العسكري الأمريكي واستمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي وهو ما معناه احتواء المنافسين ومنعهم من التفوق وعلى رأس هؤلاء المنافسين روسيا والصين، وإن الذي خطط ودعم مشروع تفتيت الشرق الأوسط هم المحافظون

(1) عبد الحي يحيى زلوم: حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص49.

الجدد ومعظمهم ينتمون إلى لوبي الطاقة الأمريكي والمجمع الصناعي العسكري بالولايات المتحدة الأمريكية[1].

هنا نقطة الأساس حيث إن الهدف الأول هو السيطرة على النفط والأسواق في هذه المنطقة. لأن ذلك هو الخطوة الضرورية لتعزيز منافسات الشركات الأمريكية في السوق العالمي، والتحكم في المنافسين الآخرين عبر السيطرة على النفط، من أجل أن يبقى الاقتصاد الأمريكي اقتصاداً مهيمناً، وبالتالي يتحدد مسار القرن الجديد كونه مسار استمرار الهيمنة الأمريكية على العالم[2].

ويمكن القول من خلال ذلك أن الذي جعل الإدارة الأمريكية تأخذ في إدارة الأزمة مع العراق باتجاه الحرب، ليس مسألة (قيم) كما أشار بوش إلى (تحمل أعباء الحرية) إنها مسألة مصالح، لهذا تصمم الشركات الاحتكارية مثل احتكار النفط والسلاح وكل الشركات الاحتكارية الأخرى أن تأخذ قرار الحرب لأنه لا خيار أمام مصالحها في إطار المنافسة العالمية المتصاعدة في احتكار النفط والأسواق. وبالتالي تأسيس معادلة التنافس بما يضمن مصالحها وهيمنتها على السوق العالمي.

وبذلك يحتل النفط موقعاً حيوياً في الاستراتيجية الأمريكية حيث كان النفط أحد الأسباب الرئيسية للحرب الأمريكية على العراق وتمثل السيطرة على النفط العراقي هدفاً استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية لما يحققه ذلك من مكاسب اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة التي يعانى منها الاقتصاد الأمريكي، فضلاً عن تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التأثير بفاعلية على سوق النفط العالمي والسيطرة المباشرة على منابع النفط، وذلك بحسب ما يتوافق مع المفهوم الجديد لــ (الأمن القومي الأمريكي) وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية التسعينات، بفرض سيطرتها، وجاء استخدامها للقوة العسكرية بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 في كل من آسيا الوسطى والخليج العربي كي يضخم من حصتها ناحية تقاسم الأسواق الجديدة – مع الشركات المنافسة – والمواد الأولية في المناطق الغنية التي تم احتلالها – وبناء القواعد العسكرية فيها – وبالتالي استخدام أداة القوة بشكل يجعل شركائها يقبلون بهذا (الأمر

---

(1) دكتور خالد عبد العظيم: التحولات الكبرى في الإستراتيجية العالمية – الخليج وأفغانستان، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص120-122.

(2) سلامة كيلة: عصر الإمبراطورية الجديدة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010، ص138.

الواقع) الجديد، ولا يتحقق ذلك سوى من خلال تحويل القوة العسكرية إلى أداة مركزية في يد الشركات الأمريكية الكبرى التي تسعى لتحقيق أرباح واحتكار الأسواق في العالم وهو ما حصل مع سيطرة المحافظين الجدد على السلطة، وهم في معظمهم أتوا من كبريات شركات الطاقة أو صناعة السلاح مثل كوندوليزا رايس وديك تشيني[1].

إن الحرب التي شنتها الإدارة الأمريكية، والتي تدخل في صلب (الاستراتيجية الأمريكية الجديدة) هي (عنصر اقتصادي)، إن لم تكن العنصر الأهم، في هذا المشروع الاقتصادي الطموح، حيث إنها ستفيد في تحسين وضع الشركات الأمريكية عالمياً، إلى الحد الذى يجعلها محور الاقتصاد العالمي مع منافسين يتم اليوم السعي لإضعافهم وتطويقهم عبر السيطرة على مناطق إنتاج النفط مباشرة كل ذلك سيؤدى إلى تحسين وضع مجمل الاقتصاد الأمريكي، وإلى تمتين هيمنته العالمية، وسيكون الشكل العملي لإثبات التفوق وتثبيت التفرد، وبالتالي تحقيق الهيمنة، إن القوة هنا هي أساس الهيمنة، وبالتالي الأساس لتشكيل عالم خاضع للتصور الأمريكي، فهذا التصور الذى تحكمه مصلحة الاحتكارات ومصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، ويؤدى إلى تحديد موقع الرأسماليات الأخرى- الأوروبية واليابانية- في (الهرم) العالمي عبر إخضاعها لمنطق (القطب الواحد) وبالتالي إلى تحديد (حصصها) انطلاقاً من ذلك، وكذلك تهميش منافستها. باختصار تهدف الحرب الأمريكية، بحسب رأى ميشال شوسودوفسكي إلى تحقيق الهدفين الرئيسيين التاليين: توسيع (نظام السوق العالمي) وفتح حدود اقتصادية جديدة أمام رأسمال الشركات الأمريكية[2]، وبشكل أكثر تحديداً فإن التوجه العسكري الأمريكي – بالتحالف الوثيق مع بريطانيا – يشكل استجابة لمصالح شركات النفط العملاقة الأنجلو – أمريكية، وإن هذا التحالف الأنجلو – أمريكي في مجالي الدفاع والسياسة الخارجية شكل القوة المحركة وراء العمليات العسكرية في كل من منطقة آسيا الوسطى والشرق الأوسط. وقد ترافق هذا التقارب ما بين لندن وواشنطن مع تكامل وتوافق المصالح البريطانية – الأمريكية[3].

---

(1) د. غسان العريب: مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 200.

(2) Michel Chossudovsky: **War and Globalisation: The Truth Behind September 11**، Global Environment Outlook (GEO)، United Nations Environment Programme (UNEP)، Nairobi، Kenya، 2002، P 15.

(3) انظر في الاندماج الذى تم ما بين شركة برتشيى بتروليوم البريطانية (British Petroleum) وشركة أمريكان أويل كومباني الأمريكية (AMOCO) (American Oil Company) الذى نتج عنه أكبر تجمع نفطى

وفي الوقت الحاضر تستمر تلبية الحاجة إلى النفط بالإمدادات الواردة من منطقة الخليج العربي. وقد توحي إحصائيات العرض والطلب والاحتياطيات النفطية الهائلة المعروفة والمحتملة في العراق لصناعة النفط الأمريكية بالحاجة إلى تطوير مثيلتها العراقية. فإن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في ضمان إمدادات النفط العراق، ولعل ذلك دفع إدارة بوش إلى اعتبار الحرب خياراً ملائماً[1]، ويؤكد هذا الاتجاه التصريح التالي لجيمس بول (James Paul): "بالرغم من كل ما قيل عن الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وانتهاكات حقوق الإنسان للنظام العراقي، فليست هذه هي القضايا المحورية التي تحرك سياسة الولايات المتحدة الأمريكية"[2]، وفي رأيه إن مسألة حرية الوصول إلى النفط العراقي والسيطرة المطلقة على ذلك النفط من قبل الشركات الأمريكية والبريطانية، هي التي تدفع إلى إبقاء القوات الأمريكية في حالة حرب دائمة.

يشكل (مفهوم الأمن القومي الأمريكي) الذي أصبح محور الخطاب السياسي للإدارة الأمريكية تحول للتغطية على حماية مصالح الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، والتي تسيطر عليها مجموعات أمريكية ذات نفوذ قوي داخل الإدارة الأمريكية أهمها المجمع العسكري – الصناعي. إن هذا المجمع العسكري – الصناعي قد ترافق بروزه مع تصاعد ظاهرة العسكرة في الاقتصاد الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، وقد أصبح يشكل (القاعدة التنفيذية) لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، والقائمة على مفهوم (الحروب الاستباقية) تحقيقاً للسيطرة والهيمنة الأحادية الأمريكية وتحويل القوة العسكرية لديها إلى إدارة مركزية في يد الشركات الأمريكية الكبيرة[3]، والحرب في حقيقة الأمر انعكاس لمشروع اقتصادي أمريكي كبير يهدف إلى التحكم في مفاصل الاقتصاد العالمي، وبالتالي يفسر حروب الولايات المتحدة الأمريكية على البلدان النفطية في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

عالمي، كان له التأثير الكبير على سياسة البلدين الخارجية، وقد شكل نموذجاً للعلاقات الوثيقة الأنغلو – أمريكية وسبباً في العلاقة الحميمة التي قامت ما بين الرئيس بوش الابن ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير.

(1) Andrew Walker US **"Playing With Fire"، Warns Yamani**، In.
http.//news bbc.co.uk/2/hi/business/2851723 stm

(2) James A Paul· **Iraq: The Struggle for Oil**، In:
https //www globalpolicy.org/component/content/article/185/40471 html

(3) The White House. **The National Security Strategy of the United States of America**، September 2002، op cit

أما أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بنفط المنطقة، فيمكن حصرها كما يلي:

1- حماية الاقتصاد الأمريكي من أية هزة يتعرض لها نتيجة انقطاع هذا التدفق أو حتى ارتفاع أسعاره بشكل كبير بسبب الطلب المتزايد عليه من قبل الصين وأوروبا واليابان.

2- الحفاظ على مستوى ونمط عيش الأمريكيين القائمين على الاستهلاك الكثيف للطاقة، وعدم تعرض هذا المستوى والنمط لأي تهديد مهما كانت الكلفة.

3- التحكم في أسعار النفط وتوزيعه، بالتالي التحكم في عصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة، كالصين، واليابان، وأوروبا، وحل المأزق الأمريكي المتمثل في (تراجع موقع الاقتصاد الأمريكي عالمياً) من خلال استخدام القوة العسكرية المتفوقة لديها[1].

4- لم يكن الدافع الأساسي وراء الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة الغنية ضمان تدفق النفط المتواصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل منع الأعداء الأقوياء من السيطرة على النفط.[2].

ويحتل النفط موقعاً حيوياً في الاستراتيجية الأمريكية للتعامل مع عراق ما بعد صدام حسين حيث كان النفط أحد الأسباب الرئيسية للحرب الأمريكية على العراق. وفي السياق، ركزت إدارة جورج بوش الابن منذ البداية على أن احتلال العراق يحقق عدداً من المكاسب الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما السيطرة على النفط العراقي.

وبالتالي فقد تمت عملية احتلال العراق في إطار فكر استراتيجي للمحافظين الجدد مؤداه أن من يسيطر على البترول فهو يضمن استمرار تفوقه الصناعي وارتفاع معدلات التشغيل، كما أنه يضمن بذلك استمرار تفوقه العسكري المتمثل في زيادة القواعد العسكرية الأمريكية عبر العالم مع استمرار الحفاظ على مستوى تواجد الأساطيل الأمريكية في بحار ومحيطات العالم، كالبحر المتوسط والمحيط الهندي والمحيط الأطلنطي والمحيط الهادي.

---

(1) تقرير دبلوماسي، السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة، جريدة المحرر العربي، بيروت، حزيران/ يونيو، 2006، ص 8.

(2) شبلي تلحمي: المخاطر: أمريكا في الشرق الأوسط – عواقب القوة وخيار السلام، ترجمة: ثائر ديب، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص202.

إذ أن البترول هو وقود الآلة الدفاعية سواء كانت قواعد أو أساطيل واختيار الولايات المتحدة الأمريكية للعراق كأهم وأرخص مخزون نفطي عالمي سيضع مصالح الدول الأخرى أمام الرعاية الأمريكية، وهذا أدى إلى تزايد الأهمية الاستراتيجية على المستوى العالمي وتوافر الأسواق التي تستوعب الاستثمارات الأجنبية، وبهذا كان العراق ضمن المخطط الاستراتيجي الأمريكي.

ضمان أمن إسرائيل:

إن ضمان أمن إسرائيل يعد هدفاً استراتيجيا من أهداف السياسة الأمريكية، وإن القوى المؤثرة في البيت الأبيض أو خارجه، سواء كانوا جمهوريين أو ديمقراطيين، متفقة على استراتيجية واحدة لأن المصالح الأمريكية مترابطة ترابطاً وثيقاً ومتداخلة مع مصالح هذا الكيان، فضمان أمن إسرائيل كان دائماً التزاماً مستمراً من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة[1]، والواقع العملي يؤكد أنها قوة مؤثرة على الساحة الأمريكية تدرك أن بقائها بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية أمر مرفوض، وهذا تأكد من تأثير القرار الإسرائيلي على السياسة الأمريكية، فأثناء رئاسة "بيل كلينتون" للولايات المتحدة الأمريكية قامت جماعة الضغط من الحزب الجمهوري (اللوبي) بمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على البترول وتطويع الشعوب العربية وأن الخطر يأتي من العراق[2]، ومن ثم تبنى محافظو الإدارة الأمريكية والبنتاجون خيار الحرب، حيث مارس شارون ضغطاً شديداً إلى جانب وولفيتز ورامسفيلد على الرئيس بوش للإسراع بتنفيذ خطة الهجوم على العراق أواخر عام 2002[3]، وكان بوش ومستشاروه قد أدلو بمئات الإفادات الكاذبة والمضللة عن العراق حيث بلغت الإفادات 925 إفادة رسمية كاذبة، وذلك لتسويق خطر العراق على الأمن القومي الأمريكي التي كانت جزءاً من حملة متناسقة بين الإدارة الأمريكية واللوبي المسيطر عليها التي ضللت الرأي العام الأمريكي[4].

وفي تصريح لـــ"إليون إبرامز" قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر / تشرين الثاني عام 2000 طرح برنامجاً للسياسة الخارجية الأمريكية بالشكل الذي يتجه كلياً لضمان أمن إسرائيل بحجة أن العراق وإيران يمتلكان أسلحة دمار شامل، وهذا ما يزيد لدرجة تعرض إسرائيل للخطر الذي يجب تحجيمه بدرجة كبيرة، وأن السنوات القادمة تحمل مفاجآت هائلة لدفع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وهذا ما يؤدى إلى تطابق المصالح

---

(1) عبد الإله بلقزيز: حرب الخليج والنظام الدولي الجديد: الوطن العربي إلى أين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص21.

(2) محمد حسنين هيكل: الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، مصدر سابق، ص135.

(3) أحمد ثابت: مصدر سابق، ص12.

(4) عبد الحي يحيى زلوم: أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2009، ص48.

الإسرائيلية الأمريكية. وفى أواخر عام 2002 نشرت مجلة "أميركان بروسيكت" أن المخابرات المركزية تتعرض لضغوط من المسئولين في البنتاجون ومن بينهم بول وولفوتيز للقيام بصياغة تقارير أكثر دعماً لإسرائيل[1].

وتحدث الكاتب الصحفي أكيفا إيلدر (Akiva Eldar) في جريدة هاآريتز أن مخططي السياسة الأمريكية عليهم السير في خط دقيق بين ولائهم للحكومات الأمريكية وبين المصالح الإسرائيلية. أما بول ولفويتز فهو ملتزم تجاه إسرائيل بشكل يتناسب مع التزاماته لأمريكا حيث وصفته جريدة فوروارد بأنه الصوت الأكثر تشدداً لمصلحة إسرائيل في الإدارة الأمريكية، واختارته الجريدة ليكون الأول بين خمسين شخصية ناضلت بضمير وإخلاص من أجل المواقف اليهودية عام 2002. وفى نفس الفترة منحه المعبد اليهودي لشئون الأمن القومي جائزة هنري جاكسون للخدمات المميزة لموقفه في دفع الشراكة القوية بين أمريكا وإسرائيل، كما وصفته صحيفة الجيروساليم بوست أنه المؤيد لإسرائيل وأطلقت عليه رجل العالم لسنة 2003[2].

فقد وظفت إسرائيل كل ما لديها من وسائل لأجل الإفادة من استراتيجية الإدارة الأمريكية تجاه العراق، والعراق ليس البداية التي تتوقف عند حدودها الولايات المتحدة الأمريكية، فستذهب الحملة الأمريكية إلى بلدان أخرى، فضلاً عن تسويق حملتها ضد الأنظمة غير المتعاونة مع إسرائيل[3].

فحزب الليكود كان ولا يزال هو المحرك الأول لتفكير إدارة بوش حول منطقة الشرق الأوسط، وبالأخص العراق، فالرغبة في الإطاحة بالنظام العراقي كانت انعكاساً لرغبة اليمين الإسرائيلي لضمان تفوق بلدهم الدائم والمطلق في المنطقة[4]، وزوال النظام بالنسبة لإسرائيل

---

(1) د. عاطف الغمري: انقلاب في السياسة الأمريكية – إعادة ترتيب الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، 2004، ص196.

(2) ستيف والت وجون ميرشايمر: اللوبى الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية، ترجمة: محمد الحمروى المحامى، مكتبة مدبولى، ط1، القاهرة، 2007، ص60.

(3) د. عماد جاد: الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق – وما بعدها، السياسة الدولية، العدد 152، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، إبريل 2003، ص152.

(4) تشالمز جونسون: أحزان الإمبراطورية: أمريكا العظمى .. القناع والحقيقة، ترجمة: د. فاطمة نصر، مطبعة سطور، ط1، القاهرة، 2006، ص360.

هو إضعاف جبهة قوى التشدد في العالم العربي التي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، وإن إثبات وجود الإدارة الأمريكية في العراق يحقق لإسرائيل الشق الأكبر من هدفها الرئيسي الرامي إلى التطبيع مع القوى الرئيسية في العالم العربي دون الالتزام بأي تنازلات أو حل أي قضايا إسرائيلية عربية معلقة[1].

وتعتبر إسرائيل الدولة المستفيدة بعد الولايات المتحدة الأمريكية من العدوان على العراق، حيث شاركت في عمليات غير معلنة تعلقت بالتخطيط والمتابعة لتأمين جنوب العراق وشماله قبل غزوه، حيث أتاح لها احتلال العراق ضمان إزاحة القوة العراقية التي يمكن أن تشكل الجبهة الشرقية التي انتهت هي الأخرى لفترة طويلة، الأمر الذى أتاح لها أن تعيد النظر في حدودها الشرقية باعتبار أن تخفيف القوات الإسرائيلية في هذا الاتجاه يعنى تعويض حجم أكبر من القوات في الاتجاهات الأخرى، فاحتلال العراق وضع سوريا بين شقى الرحا، شرقاً حيث القوات الأمريكية في العراق ، وغرباً إسرائيل، وهذا مأزق استراتيجي، خاصة في ضوء خلل التوازنات الاستراتيجية لصالح إسرائيل، وهذا يوفر الوضع الملائم للاستمرار في احتلال الجولان إضافة إلى الضغوط الأمريكية على سوريا، وقد وفر احتلال العراق لإسرائيل التدخل في الشئون الداخلية الفلسطينية دون تفعيل مسار الحل السلمى معتمدة على الإدارة الأمريكية لتوفيرها الغطاءين السياسي والعسكري في ظل التوجهات اليمينية المتطرفة في الإدارة الأمريكية، وقيام إسرائيل بإتباع سياسة الرد المعلن وإعلانها بعدم السماح لأى دولة شرق أوسطية بامتلاك أسلحة نووية على اعتبار أنه يهدد أمنها القومي، بالمقابل فإنها ترفض التوقيع على معاهدة انتشار الأسلحة النووية[2].

وباحتلال العراق تكون قد حققت مكاسب وضمنت أمنها بتفوق كامل في الميزان الاستراتيجي في المنطقة، وهذا ما أكد عليه التقرير الصادر من مركز الدراسات الإسرائيلية (جافى) عام 2005 التابع لجامعة تل أبيب (إن الميزان الاستراتيجي هو لمصلحة إسرائيل التي استمرت في توسيع الهوة بين مقدرتها العسكرية الرادعة ومقدرة جيرانها)[3].

---

(1) مجموعة من المؤلفين والباحثين الإسرائيليين: الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، ترجمة: أحمد أبو هدية، مركز الدراسات الفلسطينية، دمشق، 2005، ص161-163.

(2) نبيل فؤاد: الأبعاد الأمنية – العسكرية لإصلاح النظام العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، القاهرة، يناير 2004، ص248-249.

(3) بروفيسور ستيفن والت وجون ميرشايمر: مصدر سابق، ص18.

إن أهداف إسرائيل تجاوزت الأهداف الأمريكية في ضرب العراق، ومن هنا ندخل في سياق الرؤية الإسرائيلية تجاه المنطقة التي كانت في الأساس تنطلق من مبدأ تفتيت الكيانات الكبيرة في المنطقة، فإسرائيل كان لها دور في تفتيت الكيانات الكبيرة في الشرق الأوسط، وتحديدًا في العالم العربي، بهدف ضمان دور الهيمنة والسيطرة الإقليمية ودفع المنطقة إلى حالة عدم الاستقرار، وبهذا التصور فإن تفتيت الكيانات الكبيرة هي فكرة محورية وجادة للحركة الصهيونية وقادة الدولة العبرية، ويمكن القول أن بعد 11 سبتمبر/ أيلول باتت تمثل أجواء مناسبة لعمل مكثف من جهة إسرائيل لتفتيت العراق وشطر السودان، وهناك حالات أخرى تأخذ موقعها في التصور الإسرائيلي[1].

وقد أفادت جريدة الفانينشيال تايمز اللندنية في 11 آب / أغسطس 2002 أن المدرسة الفكرية المؤثرة على الإدارة الأمريكية والمتمثلة في اللوبي اليهودي سعت إلى الدفع باحتلال العراق وترتيب منطقة الشرق الأوسط. وفي حقيقة الأمر إن الإطاحة بالنظام العراقي هو جزء من ترتيب هذه المدرسة بنحو يخدم المصالح الأمريكية وإسرائيل باستخدام السيطرة على العراق كوسيلة، وأشارت إلى أن صقور الإدارة طالما رأوا أن الأمر ينبغي أن يكون هو الاستراتيجية التي لا يقتصر تحقيقها في النهاية على تدبر أمر التهديد الذى تمثله أسلحة الدمار الشامل لدى العراق والسيطرة عليه، وإنما سوف تحد من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط السعودي، وتزيد من حصار إيران، وتشكل ضغطاً على سوريا، وتهميش مصر ثم تفتيتها تباعاً مع بقية أقطار الدول العربية[2].

إن الإدارة الأمريكية استخدمت في كثير من خطاباتها الحس الديني لتحقيق أهدافها، مما يؤكد تأثير الصهيونية المسيحية على القرار السياسي الأمريكي بشكل إيجابي في الحياة السياسية الأمريكية[3]، مما ترتب على ذلك تحول الكثير من رجال الدين والكنائس إلى جماعات ضغط قادرة على التأثير بفاعلية في عملية صنع القرار السياسي، فقد نجحت

---

(1) عماد جاد: العامل الإسرائيلى في الأزمة العراقية فى: حسن نافعة ونادية محمود مصطفى (محرران): العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، القاهرة، 2003، ص 179.

(2) شبلي تلحمي: مصدر سابق، ص216-217.

(3) عبد العزيز صقر: دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1989، ص278-379.

المنظمات المسيحية الصهيونية في ترويج الاعتقاد أن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل ليس فقط التزاما سياسيا وإنما رسالة إلهية بسببها تتم مباركة الرب لأمريكا[1].

وفي 24 تشرين أول / أكتوبر عام 1995 اتخذ الكونجرس قرارا يقضي بأن القدس عاصمة لإسرائيل، ويتم المباشرة بنقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، تم هذا القرار بضغط من الحركة الصهيونية المسيحية، وهذا دلالة على مدى قدرة الحركة الصهيونية المسيحية في التأثير على عملية صنع القرار السياسي الأمريكي[2]، حيث يقدر عدد اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 6 ملايين نسمة، حوالي 3% من مجموع الشعب الأمريكي[3].

وإن الملايين من البروتستانت الأمريكيين يدعمون إسرائيل عن إيمان كامل بأن دعم أمريكا لإسرائيل هو السبيل الوحيد لبقاء أمريكا السياسي، فالتزام هؤلاء بالدولة اليهودية من خلال النبوءات التوراتية، والإيمان بأن اليهود هم شعب الله المختار، وأن وجود إسرائيل هو تجسيد لإرادة إلهية وليس استجابة لحاجة إنسانية، فإن ما يجب أن يطبق على إسرائيل هو الإرادة الإلهية التي وردت في الكتب المقدسة[4].

وهناك أسباب أخرى رئيسية تجعل من اليهود قوة مؤثرة على القرار الأمريكي:

1- أغنياء اليهود، فهم أكثر الأقليات ثراء في العالم، إذ يسيطرون على نحو 10-12 % من الاقتصاد الأمريكي، ويتركز نفوذهم على الصناعات الخفيفة والاستهلاكية، ولكن سيطرتهم الاقتصادية تكمن في استثمار ثرواتهم بطرق مؤثرة سياسياً وإعلامياً.

2- السيطرة على وسائل الإعلام وتعد عاملاً هاماً في أنظمة الحكم الديمقراطية، وهي ذات تأثير على رجال الدولة والسياسيين الأمريكيين الذين يسعون دائماً لاسترضائها.

3- يعدون من المولين الكبار لحملات الانتخابات الرئاسية الأمريكية حيث هناك نسبة 60% من تكاليف مخصصة لحملات الانتخابات، فأي

---

(1) رضا هلال: الدين والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية: المسيح الأمريكي وصهيون، في: رضا شحاتة وآخرون: مصدر سابق، ص195.

(2) محمد السماك: الدين في القرار الأمريكي، دار النفائس، بيروت، 2003، ص75.

(3) صالح زهر الدين: مصدر سابق، ص7.

(4) محمد السماك: مصدر سابق، ص77.

مرشح يجب أن يسترضى اليهود للحصول على دعمهم، وهذا ينطبق على مجلسي- الشيوخ والنواب، حيث يشاركون في الانتخابات بنسبة 90% مقابل 50% من بين عامة الأمريكيين، ويعود السبب لكونهم جماعات منظمة وهذا يعزى إلى التأثير على زيادة قوتهم[1].

يمتلك اللوبي الصهيوني الكثير من وسائل الإعلام، سواء في إدارتها أو في ملكيتها ودرجة نفوذ عالية، حيث ينطبق ذلك على أهم ثلاث شبكات تلفزيونية رئيسية هي CBC، ABC،NBC وعلى شبكات سينمائية واسعة، وكذلك ينطبق على نفوذ قوى في أهم الصحف اليومية، مثل (نيويورك تايمز، واشنطن بوست، وول ستريت) من بين 1750 صحيفة يومية و670 صحيفة أسبوعية، ويركز اللوبي الصهيوني على مسألة الاقتصاد، فهو المدخل الرئيسي للسيطرة على القرار الأمريكي، وقد امتلكت البرجوازية الصهيونية منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أهم المواقع في الجانب الاقتصادي الأمريكي التي تشكل جزءًا أساسياً من الرأسمالية الأمريكية[2]، فشركات البترول الأربع الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية:

1- شركة تكساس للبترول 63% من أرباحها لليهود 40% من مديريها يهود.

2- شركة موبيل 70% من أرباحها لليهود 55% من مديريها يهود.

3- شركة ستاندر أويل كاليفورنيا 60% من أرباحها لليهود 37% من مديريها يهود.

4 شركة ستاندر أويل نيوجرسي 55% من أرباحها لليهود و3% من مديريها يهود.[3]

إن قوة المال اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية عامل ضغط على صناع القرار الأمريكي، فيتركز المال اليهودي على القطاعات غير المنتجة، ولا يتم توظيفه في الصناعات

---

(1) طلال ناجي: النفوذ الصهيوني في العالم بين الحقيقة والوهم – الولايات المتحدة نموذجًا، مركز دراسات العد العربي، دمشق، 2004، ص266.

(2) د. أشواق عباس: النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المناضل، العدد 325، سوريا، آذار 2004، ص109.

(3) Lew O'Brien: **American Jewish Organizations and Israel**، Institute For Palestine Studies، Beirut، Lebanon، 1986 P.191

الثقيلة كصناعة الفولاذ أو السيارات، بل يتركز على التمويل والأسهم والمصارف. وعام 1973 قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بفك ارتباط الذهب بالدولار، فازدهر رأس المال المضارب، مما دفع المصالح اليهودية إلى الأمام خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين[1].

ولابد من الإشارة إلى أن غالبية فريق إدارة بوش ومعظم قادة مشروع القرن الأمريكي هم حلفاء لإسرائيل وحزب الليكود، فقد كان هؤلاء ومن بينهم بيرل وولفيتز قد أعطى تقريراً عام 1996 عبر مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسات المتقدمة – وهذا المركز يعد أحد المراكز التابعة لإسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وله علاقة مع نتنياهو رئيس الوزراء الصهيوني – حيث جاء في التقرير أن الإطاحة بالنظام العراقي هدف استراتيجي ومهم بالنسبة لإسرائيل.

كما يتضح لنا أن الاستراتيجية الأمريكية تكمن في الحفاظ على وجود وأمن إسرائيل وهي الوظيفة التي تكفلت بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشوء دولة إسرائيل وحتى وقتنا الحاضر وتوافقاً مع هذه الكفالة يصبح من الضروري أن تضمن الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها تواجداً عسكرياً يكبح جماح أيه قوة قادرة على تهديد أمن وسلامة إسرائيل، ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن الحرب واحتلال العراق يأتي كجزء معبر عن هذه المهمة وكذلك الحال فيما لو هوجمت إيران بسبب برنامجها النووي.

اتخذت إدارة بوش الابن من الأزمة مع العراق ساحة لإعادة صوغ قواعد سلوكية دولية جديدة، على نحو يكرس نظاماً عالمياً أحادي القطبية، وينهي مرحلة الانتقال التي طال مداها منذ انتهاء الحرب الباردة، إن إدارة الأزمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق سعت إلى عزل العراق إقليمياً ودولياً وإضعافه إلى أقصى درجة بغية الوصول إلى احتلاله كهدف استراتيجي[2].

---

(1) Ibid، P 191

(2) عبد الحي يحيى زلوم: أزمة نظام – الرأسمالية والعولمة في مأزق، مصدر سابق، ص51.

ونجحت الإدارة الأمريكية في ذلك من خلال:

1- ربط العراق بالتنظيمات الإرهابية وهذا ما أفصح عنه وزير الدفاع السابق رامسفيلد عقب أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001[1].

2- تعبئة الرأي العام الأمريكي والرأي العام العالمي بزعم امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، وفبركة رئيس وزراء بريطانيا (توني بلير) لصفقة اليورانيوم من النيجر، وأن العراق على وشك صنع سلاحه خلال (35) ساعة فقط[2].

3- نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق بموجب مبدأ التدخل العسكري الإنساني الذي مثله تقرير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة والصادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر / كانون الأول 2001، والمبني على أساس تدخل مجلس الأمن لحماية حقوق الإنسان[3].

ويبدو جلياً أن الحرب والعدوان العسكري على العراق تطبيق لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تبنتها إدارة جورج بوش في سبتمبر/ أيلول 2002 ومبدأ الضربات الوقائية، بحيث يمكن القول إن العراق – يمثل خطوة أولى لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، استناداً إلى فكرة مؤداها أن احتلال العراق وإقامة نظام حكم ديمقراطي سوف يكون مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي وباقي دول المنطقة. وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش أشار إلى هذا المعنى في خطابة قبل الحرب على العراق في فبراير / شباط 2003 حينما قال (إن إقامة عراق حر ديمقراطي سوف يكون نموذجاً للحرية تستلهمه الدول الأخرى في المنطقة). وقد بدا الاهتمام واضحاً بإعادة الدولة في العراق وفقاً للنموذج الديمقراطي الأمريكي، ويشدد على أن قيام عراق حر وشرق أوسط مستقر أمر حاسم بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، كما أن نجاح عراق حر سيثبت للدول الأخرى في تلك المنطقة أن الازدهار القومي والكرامة يتوافران في نظام الحكم التمثيلي والمؤسسات الحرة،

---

(1) محمد حسنين هيكل: كلام في السياسة – من نيويورك إلى كابل، الهيئة الوطنية للنشر، القاهرة، 2003، ص45.

(2) نعوم تشومسكي: الحرب الوقائية أو "الجريمة المطلقة" – العراق: الغزو الذي سيلازمه العار، في: أيه إم ورثنغتون وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص67.

(3) التقرير الإستراتيجي العربي 2002–2003، مصدر سابق، ص60.

ومع تقدم الحرية في الشرق الأوسط ستتقلص إمكانية إفراز تلك المجتمعات أيدولوجيات حقد، وإنتاجها مجندين للإرهاب[1].

وبذلك كشفت الأبعاد الحقيقية للموقف الأمريكي من الأزمة وقد عقدت الولايات المتحدة الأمريكية العزم على وقفة حاسمة ضد العراق تنهى فيها حقبة من التأزم والحصار الجائر على الشعب العراقي. وقد انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها للأزمة بكل ثقلها ووظفت جميع القدرات والإمكانيات الدبلوماسية والسياسية والإعلامية وبالتالي العسكرية لخدمة غرض وهدف يعبر عن الرؤية الاستراتيجية الأمريكية بالسير إلى الحرب وخروجها على الشرعية الدولية بشكل سافر تتحدى العالم وتشن العدوان العسكري على العراق واحتلاله.

أما رؤية الباحث حول الأزمة التي افتعلتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق فقد أخذت مستويات مختلفة، وحسب طبيعة الظرف الدولي السائد وتوازنات القوى داخل العراق وخارجه، إذ أن البيئة الدولية لم تكن على استعداد لإدارة أزمة دولية تنتهي باحتلال، والعالم كان على أعتاب الانتهاء من تصعيد التوتر والتسلح، لذلك ارتضت الإدارة الأمريكية وعن قناعة إيصال الرسالة التالية إلى كل أطراف اللعبة الدولية آنذاك "إن العراق أصبح من حصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي تقرر مصيره ومتى ترفع عنه العقوبات وليس الأمم المتحدة، لذلك اتخذ مسار إدارة الأزمة شكل التعنت والهيمنة والقوة لإحداث التغيير المطلوب"، حيث انتهت الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بقرار الحرب على العراق واحتلاله عام 2003.

إن مسار الأزمة الممتدة التي طالت الشعب العراقي ثلاث عشرة سنة بالعقوبات الاقتصادية، وحصار جائر أدى إلى وفاة أكثر من مليون عراقي كنتيجة مباشرة للحرمان الذي سببته تلك العقوبات، إذ نجد من خلال الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمدت تخطي الشرعية الدولية والتحول إلى سياسات فرض الأمر الواقع، ويشكل العدوان على العراق نقطة تحول جوهرية في تاريخ العلاقات الدولية في إطار الأحادية القطبية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى في العالم، إذ يبدو من الواضح أن غزو العراق لم يكن سوى محطة في إطار الاستراتيجية الأمريكية الكونية والمتمثلة في دفع الإدارة الأمريكية

---

(1) د. مصطفى علوي: البيئة الدولية وخصائص النظام العالمي: المخاطر والفرص، في: نادية مصطفى وزينب عبد العظيم (محرر ثان): الدور الإستراتيجي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2003، ص51.

نحو إعادة تنظيم كاملة للسياسات الدولية ولذلك شرعت إدارة بوش الابن بتطبيق (سياسات الهيمنة والسيطرة) على العالم خدمة لمصالحها الخاصة بما يتعارض مع مصالح وحاجات شرائح واسعة من الأمريكيين فضلاً عن مصالح القوى الكبرى الأخرى التي اعترضت بقوة على غزو العراق، وتلك الحرب كانت قد أعلن عنها بوضوح في مشروع ما أطلق عليه (مشروع القرن الأمريكي الجديد) وهذا المخطط يهدف نحو بناء (الإمبراطورية) الذي كانت إدارة بوش الابن قد تبنته علانية ويشير إلى شن عمليات عسكرية ضد الدول التي أطلق عليها تسمية (الدول المارقة) فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمة قد تخلت عن العديد من السلوكيات منها:

1- أنها لم تحرص على أخذ قرار الحرب من خلال الشرعية الدولية المتمثلة في مجلس الأمن متخطية ذلك بانفرادها باتخاذ القرار.

2- أنها لم تقبل وساطة أية أطراف دولية أخرى.

3- عدم الاكتراث بالرأي العام العالمي الرافض للحرب.

4- عدم الاهتمام بالحلفاء ودول العالم الرافضة للحرب.

5- العمل بمبدأ تغير الأنظمة من الخارج.

6- التوجه لعودة الاستعمار الجديد في تسيير الجيوش لشن العدوان على الدول الأخرى.

وهذا التحول سيكون ثقيلا في النظام الدولي وسلوكاً جديداً في الظرفية الدولية التي أفرزت الأحادية القطبية، أي أن الأحادية القطبية قد كشفت عن مشروعها المستند لتوظيف القوة في إنجاز المشاريع الاستراتيجية.

أي أن توجهات الفكر الاستراتيجي لإدارة بوش الابن نحو مشروع قرن أمريكي جديد يعلن عن أهدافه بوضوح لتأكيد الهيمنة السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية على العالم. فالهيمنة الأمريكية تتحقق بفعل التفوق العسكري، مما يدفعها إلى شن "حروب وقائية" كما حصل في احتلال العراق.

وهذا كان هدفاً للمحافظين الجدد الذين هيمنوا على صنع القرار الأمريكي، وإن استهداف العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أمر مفروغ منه من إدارة الأزمة في كل مراحلها.

- فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت وبنجاح كبير إبان أزمة الخليج الثانية حصلت على قبول دولي لاستعمال قوتها العسكرية المهيمنة في حرب الخليج الثانية 1991، وأزمتي البوسنة عام 1995 وكوسوفا عام 1999 وفي أفغانستان 2001، أما العراق فقد مثل الاستثناء لهذا النمط من السلوك.

ويبدو أن العلاقة جدلية بين الأمرين: القوة من جانب والمصالح من جانب آخر ولكي تتحقق المصالح لابد من ممارسة القوة ولم تتضمن هذه الاستراتيجية ما يشير إلى القانون والشرعية الدولية، أما إدارة الأزمة فهي تعني عملية توازن بين تجنب الحرب وإحراز نصر يحقق مكاسب متبادلة للطرفين تمنع المواجهة العسكرية المباشرة، بمعني آخر إدارة الأزمة تعني منع الحرب. إن إدارة بوش الابن تجاهلت أسلوب حل الأزمة بالوسائل الدبلوماسية والسياسية والاعتماد فقط على الوسائل العسكرية طبقاً للاستراتيجية الوقائية أي الضربات الوقائية، ومن هنا يمكن تفسير إصرار الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة أزمتها مع العراق على التمسك بنزع صدقيته الدولية وبالتالي التمهيد لأرضية غزوه، وعلى ضوء ما سبق إن اللجنة الخاصة بالتفتيش كانت واضحة التوظيف. ومما تقدم نرى أن إدارة الأزمة التي يمكن تسميتها بالأزمة (المحكومة) بحكم الواقع الدولي في ظل القطبية الأحادية وانفراد القوة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة بحكم كونها قوة عظمى في النظام الدولي أن تتحكم بالمدخلات والمخرجات في إدارة الأزمة أو في التوتر المحكوم في منطقة الشرق الأوسط - واعتقد أنها أزمة محكومة، أي الإدارة بالأزمة.

ومن أجل إعطاء دراستنا أبعاداً تطبيقية للأزمة الممتدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في الفترة من 1990 إلى 2003، تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمة بأسلوب وتخطيط استراتيجي يضع في أولوياته وغاياته أهدافاً يجب بلوغها.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق وما واكبه من دعاية وذرائع ما هو إلا أحد صور الإدارة بالأزمة، سواء تضليل الرأي العام العالمي عن الدوافع الحقيقية لغزو العراق أو في تجاهل المنظمة الدولية.

إن الإطاحة بنظام صدام حسين ونزع أسلحة الدمار الشامل وفق مفهوم الإدارة الأمريكية كان قراراً استراتيجيا لا مناص من تحقيقه فهو قرار يدخل في صميم متطلبات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، ويحتل درجة الأهمية القصوى في سلم الأولويات،

فيما تأتي بعده مصالح استراتيجية أخرى متعلقة بثروات العراق النفطية، وفي تحييده كقوة محتملة للوقوف ضد إسرائيل[1].

أضحت الولايات المتحدة الأمريكية في سلوكها لإدارة الأزمات بهذا النمط من الإدارة بالأزمة وذلك لجملة من الأهداف تحددها هي بفعل ما هو متاح لها من قدرات إستراتيجية والدليل على ذلك الأزمات العديدة التي واجهتها خلال الحرب الباردة وما بعدها على صعيد الأمن القومي الأمريكي، ومستقبل إدارة الأزمات الدولية في المنظور الاستراتيجي الأمريكي يتحرك من الإدارة الاستراتيجية للأزمات إلى إدارة التغيير بأسلوب المواجهة والتهديد باستخدام القوة العسكرية.

الإدارة بالأزمات هي صناعة الأزمة وافتُعالها وإدارتها بنجاح، وتتحكم المصالح في هذا النوع من الأزمات، والإدارة بالأزمات تحتاج إلى إمكانيات وقدرات، وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك المقومات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بأسلوب الإدارة بالأزمة.

ولذلك فإن آليات الإدارة بالأزمات التي استخدمتها لاحتلال العراق وأفغانستان أكثر النماذج التي تؤيد هذا النوع من الفلسفة الإمبريالية للهيمنة الأمريكية.

كما أن دور المنظمة الدولية في إدارة الأزمات الدولية غير مسموح به إلا في إطار مصلحة الطرف المهيمن وهو الولايات المتحدة الأمريكية، والإدارة بالأزمات تقوم على افتعال الأزمات، وإيجادها من العدم كوسيلة للتغطية والتمويه على الأهداف الاستراتيجية وتستخدم الدول الكبرى الإدارة بالأزمات كأسلوب لتنفيذ استراتيجيتها الكبرى في الهيمنة والسيطرة على العالم، لتأكيد قوتها وفرض إرادتها وبسط نفوذها لتحقيق أهدافها الخفية طويلة المدى التي لا تستطيع الإعلان عنها، ونمط أسلوب الإدارة بالأزمات كأسلوب في العلاقات الدولية والنظام الدولي الغاية منه تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية.

ويمكن القول في موضوع دراستنا أن إدارة الأزمات في النظام الدولي الراهن، ما هي إلا لعبة تديرها الولايات المتحدة الأمريكية، وفق مباراة محسوبة نتائجها مسبقاً على قاعدة الإدارة بالأزمة.

---

(1) بوب وود وارد: حرب بوش (Bush at War)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003، ص18-21.

الخاتمة

بدأت أزمة الخليج الثانية في 2 آب / أغسطس 1990 حين احتلت القوات العراقية الكويت، عقب فشل المفاوضات السياسية في جدة بين الطرفين برعاية السعودية يومي 31 تموز / يوليو، 1 آب / أغسطس 1990، وقد أدارت الولايات المتحدة الأزمة مع العراق منذ ذلك التاريخ وحتى عشية الحرب على العراق عام 2003، واستخدمت كل إمكانياتها السياسية والعسكرية ضد العراق نظراً لمصالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي، وقادت تحالفاً دولياً أخرجت القوات العراقية من الكويت في نهاية شباط / فبراير 1991، وتزامنت الأحداث برحيل الاتحاد السوفيتي واندلاع أزمة الخليج الثانية وما تلاها من تدهور في الأمن القومي بكل مكوناته وتراجع التضامن والمصالحة العربية وتنامي الهيمنة الأمريكية على الشؤون الدولية وتراجع دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إدارة الأزمات.

وقد شهدت مرحلة الحرب الباردة استثماراً للقوة في إدارة العديد من الأزمات الدولية غير سياسة الردع، فقد أصبح واضحاً أن استخدامها حالياً هو أكثر سهولة وكثافة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بعد اختفاء تحدي المعسكر الشرقي. إن إدارة الأزمات الدولية اختلفت خلال الحرب الباردة عن مرحلة ما بعدها، وفي المرحلة الأولى كان المكون الدولي شديد التأثير في هذه الأزمات على حساب المكونات المحلية والإقليمية، وإن قضايا الأزمات ارتبطت إلى حد بعيد بالقضايا والمصالح السياسية والاستراتيجية والأيدلوجية، أما بعد الحرب الباردة وبمحاولة لفرض أجندة القطب الأمريكي المهيمن ظهرت وسائل أخرى لإدارة الأزمة الدولية عبر أدوات منها الشرعية الدولية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب الدولي ونزع أسلحة الدمار الشامل والديمقراطية.

دأبت الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية في إطار استراتيجيتها وعلى ضمان مصالحها الحيوية باستثمار الشرعية الدولية من خلال الارتكاز إلى قرارات من الأمم المتحدة تتدخل بموجبها عسكرياً في هذه الأزمات، واستغلال الإمكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تتيحها لها المنظمات الإقليمية والدولية كحلف شمال الأطلسي وبعض المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية مثلما هو الشأن بالنسبة لصندوق النقد والبنك الدوليين والمنظمة العالمية للتجارة ومجموعة السبع الكبار، بعد أن تبوأت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها راعية للسلام العالمي وصرحت علناً بأن ضمان الأمن القومي الأمريكي هو بمثابة حماية للأمن العالمي.

وقد تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية منفردة متحملة تبعات وتداعيات تدخلها لتقوم بتبريره، وسعيا منها لتأييد زعامتها وهيمنتها فإنها تستثمر إمكانياتها سواء في المغالاة في تضخيم حجم "العدو" الخصم المستهدف وإعداد الساحة الدولية والرأي العام المحلي والدولي لتقبل ما ستقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من إجراءات في مواجهته (مثلما تم مع العراق وكوريا الشمالية وإيران، بوصفهم محور الشر) أو اتهامه بخرق حقوق الإنسان أو الاستهانة بالشرعية الدولية.

وتطورات الأزمة العراقية أن العراق كقوة عسكرية واقتصادية، حجم عسكرياً بفعل جهود (اللجنة الخاصة الأوتسكوم) التابعة للأمم المتحدة التي أسفرت عن تدمير جزء مهم من أسلحة الدمار الشامل وقد تواكب في تلك المرحلة حصار اقتصادي شديد وأنظمة رقابة صارمة وعمليات طيران مستمرة شنتها الولايات المتحدة الأمريكية فوق أراضي العراق في مناطق الحظر الجوي التي كانت مفروضة عليه في الشمال والجنوب منذ عامي 1992 و1993 واستمرت حتى عام 2003.

إن المنطق الاستبدادي القائم على القوة العسكرية هو الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بالحملات العسكرية ضد العراق مع تقديم مختلف التبريرات الخاصة بمحاربة الإرهاب عسكرياً، والتخلص من "الأنظمة المارقة" أو "محور الشر" لم يعد هناك قيمة تسوغ اتخاذ إجراء دبلوماسي أو سياسي، ما دامت الإدارة الأمريكية قررت سلفاً المضي في الحسم بالقوة العسكرية. سعت إدارة بوش الابن بالسعي نحو بلورة استراتيجية عظمى للإمبريالية الجديدة تقوم على أسس أولها المعادة للتعددية القطبية وثانيها تأكيد التوجه نحو استخدام الحرب الاستباقية. من هنا لم تعر الولايات المتحدة الأمريكية خيارات الحل السياسي- الدبلوماسي- أي اهتمام ولم تعد هناك ثمة فائدة ترجى من انتظار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حتى تنتهي لجنة المراقبة والتحقيق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة (الأنموفيك) من أعمالها، أي أن الخيار الوحيد كان اللجوء إلى الحرب، والحرب الاستباقية.

لقد تجلت أفكار الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني حول مدى خطورة العراق في خطبهما وتصريحاتهما منذ آب/ أغسطس 2002 حتى وقت اندلاع الحرب على العراق في آذار/ مارس 2003، تحت دوافع وادعاءات أن لدى العراق أسلحة وبرامج فاعلة مجهزة للتحول بسرعة قياسية إلى أسلحة دمار شامل.

فضلاً عن ارتباط الفكر الاستراتيجي الذي روجته الإدارة الأمريكية من أهمية اعتماد شكل مختلف محوره هيكلة المنطقة، أو اعتماد آلية تعيد رسم الحدود أو العلاقات بين الدول، وينطلق الشكل الجديد من ضرورة خلق موقع جيواستراتيجي قوي نسبياً في العراق تخرج منه مختلف التأثيرات لتغطي المنطقة كلها، تحقيقاً لأهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بوجود أسلحة دمار شامل في العراق، فلم تستطع فرق التفتيش الأمريكية العثور عليها حتى بعد الاحتلال رغم قيامها بمسح كل أراضي العراق.

وفي بداية عام 2005 أغلقت الولايات المتحدة الأمريكية الملف المتعلق بأسلحة الدمار الشامل بعد أن أخفقت بعد نحو عامين من البحث في التوصل إلى أي نتيجة، إن استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية الصادرة في أيلول /سبتمبر 2002 تقوم على مبدأ تكريس الأحادية في النظام الدولي في ظل تنامي النزعة الإمبراطورية والسعي إلى الهيمنة في ظل بروز دور المحافظين الجدد في دوائر صنع القرار، كما أن السياسات الأمريكية في التعامل الدولي تقوم في جانب هام منها على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وفرض العقوبات على الدول الأخرى، فضلاً عن تجاهل الأمم المتحدة أو توظيفها لخدمة أهدافها ومصالحها على النحو الذي شكل نوعاً من الاغتصاب للشرعية الدولية، مما أدى إلى تدهور مصداقية المنظمة الدولية ومن المؤكد أن الحرب الأمريكية- البريطانية على العراق شكلت حالة نموذجية لانتهاك الولايات المتحدة للشرعية الدولية، حيث مارست ضغوطاً على العديد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وقدمت إغراءات لدول أخرى لتأمين موافقتها على استصدار قرار من المجلس يخول لها حق الاستخدام التلقائي للقوة ضد العراق وعندما فشلت في ذلك بسبب الرفض الفرنسي تجاهلت الأمم المتحدة وذهبت إلى الحرب من دون غطاء الشرعية الدولية من منظور التصور الأمريكي، إن احتلال العراق وفق مخططهم الإستراتيجي بمثابة رأس الحربة في تغيير المنطقة برمتها وهكذا وجدت ضرورة تحقيق هذه الاستراتيجية في الحرب على العراق واحتلاله.

وكانت تبعات الاحتلال الأمريكي على العراق مدمرة على مستوى الشعب والدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها، وكان تدميراً مقصوداً ومنظماً بعيد الأهداف والغايات، وأخطر ما تم تدميره هي المؤسسة العسكرية التي كانت تعد سياج الوطن وضامنة أمنه وسيادته، وشمل التدمير البنية الارتكازية التحتية للعراق التي بنيت بجهود الشعب العراقي خلال

قرن كامل من تأسيس الدولة العراقية الحديثة، والتي صرفت فيها مئات المليارات من أموال الشعب العراقي، فضلاً عن تدمير الحالة الوطنية وتمزيق اللحمة بين مكونات الشعب العراقي من خلال إثارة النعرات الطائفية والعرقية، وأسس الاحتلال لواقع مهد لتقسيم العراق على أساس ديني وطائفي وعرقي، وتلاعبت الأجندات الداخلية والخارجية مما يهدد وحدة واستقرار العراق.

وقد توصل الباحث إلى بعض النتائج والتأكيد على عدد من المعطيات فيما يتعلق بموضوع الدراسة، وذلك كما يلي:

1- بعد انتهاء الحرب الباردة أضحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة المعبرة عن الأحادية القطبية المهيمنة والمسيطرة على الشئون الدولية.

2- عمدت الولايات المتحدة على احتواء العراق وتحجيم مقوماته وقدراته من خلال القرارات الدولية والحصار الشامل طوال سنوات الأزمة الممتدة من (1991-2003).

3- الحفاظ على أمن إسرائيل ودعمها في قلب منطقة الشرق الأوسط كحليف استراتيجي لها في المنطقة.

4- شكلت هجمات الحادي عشر من أيلول /سبتمبر 2001 تحولات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، الذي بدا عاجزاً عن استيعاب تلك الأحداث التي أصابت مفاصل القوة الأمريكية وخدشت هيبتها وأظهرت ضعف منظومتها الأمنية، مما فرض على رجال السياسة ومراكز التخطيط صياغة استراتيجيات جديدة تتواءم مع طبيعة العدو الجديد في ظل الإرهاب ومخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

5- سيطرة المحافظون الجدد على الإدارة الأمريكية وتوظيف هجمات 11 سبتمبر / أيلول 2001 لتنفيذ مخططاتها للشروع في تطبيق إستراتيجيتها الكونية ثم التحكم في آليات جديدة في إدارة الصراعات الدولية وإعادة صياغة وهيكلة النظام في العلاقات الدولية، وذلك بوصف دول محور الشر وقيام الرئيس بوش الابن بتقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء حسب مقولته "من ليس معنا فهو ضدنا".

6- بدأ الفكر الاستراتيجي الأمريكي يتواءم مع طبيعة التهديد الذي يمثله العدو الجديد، حيث تطلب إجراءات وتحولات جديدة على المستوى

الأيـديولوجي والسـياسي والعسـكري، ثـم تبنـي اسـتراتيجية جديـدة في الحـرب عـلى الإرهـاب بـدلاً مـن اسـتراتيجية الـردع والاحتـواء في الاسـتجابة للتحديات والتهديدات الأمنيـة، وكـذلك اعتمـاد اسـتراتيجية الضـربة الوقائيـة والاسـتباقية لتتـواءم مـع متطلبـات التوجـه الاسـتراتيجي بعـد هجمـات 11 سبتمبر / أيلول 2001.

7- نظراً لأهميـة العـراق الاسـتراتيجية المتمثلـة في ثرواتـه وموقعـه الجغـرافي فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكيـة لبسـط سـيطرتها عـلى الـنفط وتجارتـه عالمياً واستخدامه كوسيلة ضغط ضد الدول والقوى الكبرى.

8- كان احـتلال الولايـات المتحـدة الأمريكيـة للعـراق عـبر دوافـع ومـبررات كاذبـة وفـق صـناعة دوائـر التخطـيط للمحـافظين الجـدد، وذلـك خدمـة لمصالحهم وتعزيزاً للهيمنة الأمريكية على الشؤون الدولية.

9- تميـز التوجـه الأمريكـي نحـو العـراق بطـابع عـدائي وافتعـال الأزمـات فضلاً عن خلق الذرائع الكاذبة لشن الحرب لاحتلاله والسيطرة عليه.

10- اعتبار احتلال العـراق بمثابـة محطـة للانتقـال نحـو المشـروع الإمبراطـوري الأمريكـي وفـق رؤيـة اسـتراتيجية متكاملـة للمنطقـة، ومـن ثـم إعـادة ترتيـب المنطقـة بمـا يـتلاءم ومصـالحها الحيويـة الاسـتراتيجية وبمـا يخـدم مشـروع الشرق الأوسط الكبير، بحيث يضمن التفوق الإسرائيلي في المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

التقارير

1-التقرير الاستراتيجي العربي 2001-2002: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002.

2-التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003.

الكتب

1- أحمد إبراهيم محمود: العراق وأسلحة الدمار الشامل: أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية ولجنة اليونسكوم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002.

2- أحمد إبراهيم محمود: عملية التفتيش الدولي في العراق: الأبعاد والدلالات، في: حسن نافعة ونادية محمود مصطفى (محرران): العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2003.

1- أحمد ضياء الدين محمد: إدارة الأزمة الأمنية: دراسة تطبيقية لإدارة الأزمة الأمنية في مواجهة العمليات الإرهابية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

2- أحمد عبد الرزاق شكارة: "الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، في: محمد الأطرش وآخرون: العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

3- أحمد عبد الرزاق شكارة: حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الإستراتيجية الإقليمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005.

4- أحمد موصلي: حقيقة الصراع: الغرب والولايات المتحدة الأمريكية والإسلام السياسي، مؤسسة عالم ألف ليلة وليلة، بيروت، 2003.

5- أحمد يوسف أحمد وآخرون: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

6- إدريس لكريني: إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2010.

7- أدونيس العكرة: من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية: أمثولات من الحرب الباردة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

8-إسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية – المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979.

9- إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، كلية الاقتصاد والتجارة والعلوم السياسية، مطبوعات جامعة الكويت، 1971.

10- أشتون كارتر ووليام بيري: الدفاع الوقائي: استراتيجية أمريكية جديدة للأمن، ترجمة: أسعد حليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001.

11- أمين شلبي: الوفاق الأمريكي – السوفيتي 1963-1976، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1981.

12- أمين هويدي: التحولات الاستراتيجية الخطيرة: البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1997.

13- أندرو باسيفيتش: الإمبراطورية الأمريكية – حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004.

14- أندريه بوفر: مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة: أكرم ديري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1970.

15- إيرنش شارلز: الحرب الباردة وما بعدها، ترجمة: د. محمد فاضل زكي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1976.

16- إيمانويل تود: ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2003.

17- بادي شلغين: **المشكلات الدولية الكبرى في العالم المعاصر**، مكتبة المناصل، دمشق، 2004.

18- باسل يوسف بجك: **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005)**، دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

19- برادلي أ. تاير: **السلام الأمريكي والشرق الأوسط (المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة)**، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004.

20- بطرس بطرس غالي: **ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط**، دار الشروق، القاهرة، سبتمبر / أيلول 2007.

21- بوب وود وارد: **حرب بوش (Bush at War)**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003.

22- تشالمز جونسون: **أحزان الإمبراطورية: أمريكا العظمى.. القناع والحقيقة**، ترجمة: د. فاطمة نصر، مطبعة سطور، ط1، القاهرة، 2006.

23- تمام البرازي: **العراق وأمريكا**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.

24- ثيويومر: **عالم بعيد عن النظام والسيطرة**، في: مجدي نصيف: **حرب الخليج والنظام العالمي الجديد**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.

25- ج. ب. ديروزيل: "**التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين**، دار المنصور، طرابلس، 1985.

26- جريجوري جوز الثالث: **السياسة الأمريكية تجاه العراق**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003.

27- جليبر الأشقر: **صدام الهمجيات: الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل 11 أيلول وبعده**، ترجمة: كميل داغر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، سبتمبر / أيلول 2002.

28- جوزيف ناي: **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.

29- حامد ربيع: **سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974.

30- حسن بكر أحمد: **إدارة الأزمة الدولية: نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005.

31- حسن نافعة: العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.

32- حميد حمد السعدون: الغرب والإسلام والصراع الحضاري، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2002.

33- حميد حمد السعدون: الفوضى الأمريكية دراسة في الأفكار والسياسة الخارجية، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر، بغداد، 2013.

34- حميد حمد السعدون: المحافظون الجدد ودورهم في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة (الملف السياسي)، مركز الدراسات الدولية، العدد 14، بغداد، 2005.

35- حميد حمد السعدون: فوضوية النظام العالمي الجديد، دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

36- خالد عبد العظيم: التحولات الكبرى في الاستراتيجية العالمية - الخليج وأفغانستان، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.

37- خالد عبد العظيم: النظام العالمي المصالح الاقتصادية والسياسية والتوجهات الاستراتيجية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.

38- خليل العناني: المحافظون الجدد يخططون لابتلاع العالم، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003.

39- دانيال كولار: العلاقات الدولية، ترجمة: خضر خضر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1985.

40- دنيس روسي: فن الحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2008.

41- ديفيد جارنم: دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001.

42- راشد البراوي: العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1982.

43- رأفت غنيمي: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006.

44- رضا شحاتة وآخرون: الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثالث، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2001.
45- رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين - فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1983.
46- ريتشارد نيكسون: الفرصة السانحة، ترجمة: أحمد صدقي مراد، دار الهلال، عمان، 1992.
47- ريتشارد هاس: حرب الضرورة - حرب الاختيار: سيرة حربين على العراق، ترجمة: نورما نابلسي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010.
48- ريتشارد هاس وميجان اوسوليفان (محرران): العسل والخل - الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002.
49- زبيغنيو بريجنسكي: الفرصة الثانية - ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007.
50- زبيغنيو بريجنسكي: رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
51- سامي ذبيان وآخرون: قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1990.
52- ستيفن والت وجون ميرشايمر: اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية، ترجمة: محمد الحموري المحامي، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2007.
53- سكوت ريتر: كشف المستور: بوش ضد العراق... لماذا ؟، ترجمة: فاطمة نصر، إصدارات سطور، القاهرة، 2003.
54- سلامة كيلة: عصر الإمبراطورية الجديدة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010.
55- السيد السعيد: استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث - دور العلاقات العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
56- السيد عليوة: إدارة الصراعات الدولية - دراسة في سياسات التعاون الدولي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1988م.
57- السيد ولد أباه: عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004.
58- سيوم براون: وهم التحكم، ترجمة: فاضل جنكر، شركة الحوار الثقافي، بيروت، 2004.

59- شاهر إسماعيل: **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية: بعد أحداث 11 أيلول 2001**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.

60- شبلي تلحمي: **المخاطر: أمريكا في الشرق الأوسط - عواقب القوة وخيار السلام**، ترجمة: ثائر ديب، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005.

61- صالح زهر الدين: **موسوعة الإمبراطورية الأمريكية**، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، 2004.

62- صفاء خليفة: **أمريكا والتدخل في شئون الدول - مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، دار العين للنشر، القاهرة، 2010.

63- صلوح فوزي: **أمركة النظام العالمي: الأخطار والتداعيات**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2002.

64- طلال ناجي: **النفوذ الصهيوني في العالم بين الحقيقة والوهم - الولايات المتحدة نموذجًا**، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، 2004.

65- عاطف الغمري: **انقلاب في السياسة الأمريكية - إعادة ترتيب الشرق الأوسط لصالح إسرائيل**، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2004.

66- عامر هاشم عواد: **دور مؤسسة الرئاسة في وضع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

67- عباس رشدي العماري: **إدارة الأزمات في عالم متغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.

68- عبد الإله بلقزيز: **حرب الخليج والنظام الدولي الجديد: الوطن العربي إلى أين**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1993.

69- عبد الحي يحيى زلوم: **أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2009.

70- عبد الحي يحيى زلوم: **حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005.

71- عبد القادر محمد فهمي: **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق، عمان، 2009.

72- عبد القادر محمد فهمي: **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، بغداد، 2006.

73- عبد الوهاب رشيد: **التحول الديمقراطي في العراق – المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

74- عصام شريف: **العراق في الوثائق الأمريكية من (1952-1954)**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995.

75- عطية حسين أفندي: **مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط 1967-1977**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.

76- عماد جاد: **العامل الإسرائيلي في الأزمة العراقية: حسن نافعة ونادية محمود مصطفى (محرران): العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، القاهرة، 2003.

77- غسان سلامة: **السياسة الأمريكية – الإدارة الحالية، في: مجموعة باحثين: السياسة الأمريكية والعرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

78- فاروق عمر العمر: **11 سبتمبر وإدارة الأزمات والكوارث**، دار ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2002.

79- فتحي العفيفي: **الخليج العربي النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2003.

80- فرانسيس فوكوياما: **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة: فؤاد شاهين، وجميل قاسم، ورضا الشايبي، مركز الإنماء العربي، بيروت، 1993.

81- فريد زكريا: **من الثروة إلى القوة – الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة: رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999.

82- فنسان الغريب: **مأزق الإمبراطورية الأمريكية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

83- كاظم هاشم نعمة: **"النظام العالمي الجديد وانعكاساته على القضية الفلسطينية**، ملحق دورات التعليم المستمر، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1991.

84- كريستوفر كوكر: **الولايات المتحدة وأخلاق ما بعد الحداثة، في: كارن أي سميث، ومرغريت لايت: الأخلاق والسياسة الخارجية**، ترجمة: فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005.

85- كلايف جونز: **الإبحار بدون مرساة: المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، 2003.

86- كمال حماد: **النزاعات الدولية**، دراسة قانونية دولية، الدار الوطنية، بيروت، 1996.

87- كولن باون وبيتر موني: **من الحرب الباردة حتى الوفاق 1945-1980**، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

88- مازن إسماعيل الرمضاني: **السياسة الخارجية**، دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، دار الحكمة، بغداد، 1991.

89- مايكل كلير: **الحروب على الموارد - الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة: عدنان حس، إصدار دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

90- مجدي نصيف: **ألبان كوسوفو والحرب في البلقان**، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 1999.

91- مجموعة باحثين: **التسلم سياسة التوكيل**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990.

92- مجموعة من المؤلفين والباحثين الإسرائيليين: **الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق**، ترجمة: أحمد أبو هدبة، مركز الدراسات الفلسطينية، دمشق، 2005.

93- محسن عبودي: **نحو استراتيجية علمية في مجال إدارة الأزمات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

94- محمد السماك: **الدين في القرار الأمريكي**، دار النفائس، بيروت، 2003.

95- محمد حسنين هيكل: **الإمبراطورية الأمريكية - والإغارة على العراق**، دار الشروق، القاهرة، 2004.

96- محمد حسنين هيكل: **كلام في السياسة - من نيويورك إلى كابل**، الهيئة الوطنية للنشر، القاهرة، 2003.

97- محمد رشاد الحملاوي: **إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية**، مكتبة عين شمس، ط2، القاهرة، 1995.

98- محمد سيف حيدر النقيد: **نظرية "نهاية التاريخ" وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2007.

99- محمد عبد الحليم أبو غزالة: درع وعاصفة الصحراء - حرب الخليج الثانية والأمن القومي العربي، مطابع أخبار اليوم التجارية، القاهرة، 1995.

100- محمد قدري سعيد وآخرون: الإمبراطورية الأمريكية - صفحات من الماضي والحاضر مكتبة الشئون الدولية، القاهرة، 2002.

101- محمد مظفر: الطريق إلى حرب الخليج - دوافع ومقدمات حرب أمريكا ضد العراق، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997م.

102- محمد نصر مهنا، فتحية الشبراوي: أصول العلاقات السياسية الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985م.

103- محمد يوسف عدس: البوسنة في قلب إعصار، دراسة في التاريخ السياسي، المختار الإسلامي، القاهرة، 2000.

104- مصطفى علوي: البيئة الدولية وخصائص النظام العالمي: المخاطر والفرص، في: نادية مصطفى وزينب عبد العظيم (محرر ثان): الدور الاستراتيجي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2003.

105- مصطفى علوي: القوتان العظميان وإدارة أزمة الشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1991.

106- المهدي المنجرة: الحرب الحضارية الأولى - مستقبل الماضي وماضي المستقبل، دار عيون، الدار البيضاء، 1991.

107- نادية محمود مصطفى: أزمة الخليج والنظام الدولي، أحمد الرشيد (محرر): الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1991.

108- نبيل جعفر عبد الرضا: خصخصة قطاع النفط في العراق - الأبعاد والمخاطر، في: باسيل يوسف وعبد علي المعموري وآخرون: استراتيجية التدمير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

109- نعوم تشومسكي: الحرب الوقائية أو "الجريمة المطلقة" - العراق: الغزو الذي سيلازمه العار، في: أيه إم ورثنعتون وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

110- نورتون فريش: الفكر السياسي الأمريكي، ترجمة: هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991.

111- هادي قبيسي: **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين (المحافظة الجديدة والواقعية)**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008.

112- هانز بليكس: **نزع سلاح العراق**، ترجمة: داليا حمدان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

113- هنري لورنس: **اللعبة الكبرى – الشرق العربي والأطماع الدولية**، ترجمة: عبد الحكيم الإربد، الدار الجماهيرية، بنغازي، ليبيا، 1993.

114- الهيثم الأيوبي (مقدم): **"الحرب الثورية في فيتنام" تاريخ وفنون ودروس الحرب الأمريكية – الفيتنامية**، ترجمة: أكرم ديري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1970.

115- ودودة بدران: **الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد**، في: د. محمد السيد سليم (محرر): **النظام العالمي الجديد**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1994.

116- ولاء على البحيري: **إدارة الأزمة**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2008.

117- ويسلي كلارك: **الانتصار في الحروب الحديثة – العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية**، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

118- ويليم جي. تيلور: **المصالح الأمريكية ومستقبل الصراع**، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الكتب المترجمة، العدد 16، بغداد، 1984

الصحف

1- تقرير دبلوماسي، **السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة**، جريدة المحرر العربي، بيروت، حزيران / يونيو، 2006.

2- خليل العناني: **حين تتحول الأفكار إلى حقائق مفزعة – نظرة إلى مشروع القرن الأمريكي الجديد**، جريدة الحياة، العدد 14657، بتاريخ 5/11، الرياض، 2003.

3- منى منير شقير: **"نسق القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة"**، صحيفة الدستور، القاهرة، العدد 9033، في 1992./10/15

4- نيقولاي كريتور: الجذور الفكرة للهيمنة الأمريكية، ترجمة: فاروق سعد الدين، صحيفة البيان، العدد 152، 2002./10/2.
5- هنري كيسنجر: "تحديات الرئيس في السنوات الأربع المقبلة"، الشرق الأوسط، 2004/11/7.

الدوريات

1- أحمد إبراهيم محمود: الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان، مجلة السياسة الدولية، العدد 13، القاهرة، يوليو 1999.
2- أحمد إبراهيم محمود: عملية ثعلب الصحراء: تطورات ونتائج المواجهة العسكرية في الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، القاهرة، يناير / كانون الثاني 1999.
3- أحمد ثابت: النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي، مجلة شئون عربية، العدد 123، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2005.
4- أحمد فؤاد رسلان: إدارة الأزمات الدولية الإطار المفاهيمي والجوانب التنظيمية، مجلة النيل، العدد 82، الهيئة العامة للاستعلامات، 2003م.
5- أحمد يوسف الفرعي: مجلس الأمن وإدارة أزمة الخليج، مجلة السياسية الدولية، العدد 103، القاهرة، يناير 1991.
6- إسماعيل صبري مقلد: ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية – الإطار النظري العام، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، الكويت، 1977م.
7- أشواق عباس: النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المناضل، العدد 325، سوريا، آذار 2004.
8- أمين هويدي: إدارة الأزمات في ظل النظام المراوغ، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، القاهرة، إبريل/ نيسان 1993.
9- إياد مراد أحمد: حرب فوكلاند دروس وعبر، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 16، بيروت، 1982م.
10- جمال عبد الجواد: السياسية الأمريكية تجاه العراق: تشدد يميني وهوس أمني، مجلة السياسة الدولية، العدد150، القاهرة، تشرين أول/ أكتوبر 2002.

11- حميد حمد السعدون: كوسوفا ومشكلة بناء الدولة، مجلة دراسات دولية، بغداد، تشرين الأول/ أكتوبر 2010.

12- حميد شهاب أحمد: المشكلة والحل (دراسات نقدية في ظل المتغيرات المحلية)، مجلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2007.

13- خالد محمد علي: "المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، القاهرة، نيسان/ إبريل 1994.

14- روز ماري هوليس: مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط بالوسائل مقابل الغايات، مجلة المستقبل العربي، العدد (274)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون أول 2001.

15- سعيد رفعت: التصور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه، مجلة شئون عربية، العدد 112، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2002.

16- سميح فرنسون: جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب، مجلة المستقبل العربي، العدد (284)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

17- شفيق المصري: حرب العراق الدوافع غير المعلنة، مجلة الاقتصاد والأعمال، بيروت، 2002.

18- عبد المنعم طلعت: "الاستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، القاهرة، كانون الثاني/ يناير 1998.

19- عفاف محمد الباز: دور القيادة الإبداعية في إدارة الأزمات، مجلة النهضة، العدد الحادي عشر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002م.

20- علاء بيومي: فكر اليمين الأمريكي: هارفي مانسفيلد نموذجاً، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 349، بيروت، آذار / مارس 2008.

21- علي محمد: واقع مستقبل العلاقات الخليجية، المستقبل العربي، العدد 268، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو / حزيران 2001.

22- عماد جاد: الأزمة العراقية والتحرك داخل مجلس الأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، القاهرة، إبريل 1998.

23- عماد جاد: الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق - وما بعدها، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، القاهرة، إبريل 2003.

24- عمران الشافعي: الدور المستقبلي للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، القاهرة، 1995.

25- عمرو ثابت: الاحتواء المزدوج وما وراءه – تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 41، أبو ظبي، 2001.

26- فاضل زكي محمد: الأزمة الدولية بين التصعيد والتعقيد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1984.

27- فاضل زكي محمد: الشؤون الدولية من التوترات إلى الأزمات، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد الرابع، بغداد، 1987.

28- فتحي العفيفي: أمريكا والعراق – جذور الأزمة والصراع، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد 119، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 2002.

29- فليس بنيس، مارثا هاني: بدائل السياسة الأمريكية إزاء العراق، المستقبل العربي، العدد 270، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس / آب 2001.

30- كامل إبراهيم: كوسوفو... إلى أين؟، مجلة الوطن العربي، العدد 125، باريس، 1998.

31- كريستوفر لين: "مراجعة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى – هيمنة أم توازن قوى"، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر، 1998.

32- كريم حجاج: "ملامح الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم"، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، القاهرة، كانون الثاني/ يناير، 1997.

33- لويس هنكين: تدخل حلف شمال الأطلنطي في كوسوفا، ترجمة: الطاهر بوساحية، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات، العدد (40)، أبو ظبي، 2001.

34- مالك عوني: حلف الأطلنطي وأزمة كوسوفو – حدود القوة وحدود الشرعية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، القاهرة، يوليو 1999.

35- محمد السيد سليم: إدارة الصراع في العلاقات الدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد 62، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.

36- محمد سعد أبو عامود: الولايات المتحدة وإعادة بناء الدولة في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، القاهرة، 2003.

37- محمد سيد أحمد: حول إشكالية النظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 104، القاهرة، إبريل 1991.

38- محمد فايز فرحات: **الأمم المتحدة وأزمة كوسوفو**، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، القاهرة، يوليو 1999.
39- مصطفي علوي: **الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط – التحرك نحو المجهول**، مجلة السياسة الدولية، العدد 151، القاهرة، 2003.
40- مصطفى علوي: **التعريف بظاهرة الأزمة الدولية والتطبيق على أزمات الصراع العربي الإسرائيلي**، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 1، بيروت، كانون الثاني/ يناير 1987.
41- مصطفى علوي: **السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، القاهرة، 2003.
42- مصطفى علوى: **الغزو الأمريكي للعراق بين القوة الساحقة والفاسدة**، محلة شئون عربية، العدد 114، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2003.
43- مصطفى علوي: **بيئة القرار الاستراتيجي ووضعه**، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 37، بيروت، تموز 1991.
44- منعم صاحي العمار: **الولايات المتحدة بعد المحافظين الجدد (هل تجرؤ على رؤية ذاتها)**، مجلة قضايا سياسية، العدد (19-20)، جامعة النهرين، 2010.
45- نادية محمود مصطفى: **خبرة عملية تدمير القدرات العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل**، سلسلة بحوث سياسية، العدد 67، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يوليو / حزيران 1993.
46- نبيل فؤاد: **الأبعاد الأمنية – العسكرية لإصلاح النظام العربي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، القاهرة، يناير 2004.
47- وائل محمد إسماعيل: **الاتفاقيات الأمنية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها**، مجلة الدراسات الدولية، العدد 9، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000.
48- وليم بولك: **التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب أوباما**، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول 2008.
49- يلفن ليفلر: **تعاظم القوة – الأمن القومي وإدارة ترومان**، عرض: كريم حجاج، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، القاهرة، يوليو 1994.

المؤتمرات والندوات

1- أحمد إبراهيم بخيت: **الكوارث والاستعداد لمواجهتها والتخفيف من آثارها**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمات، جامعة عين شمس، القاهرة، 1996م.

2- سعيد عبد الخالق: **إدارة الأزمات بين النظرية والتطبيق**، بحث مقدم إلى ندوة إدارة الأزمات، بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، في 20/10/1988.

3- سمير أحمد السيد، لويس كامل بشاري: **الكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1996.

4- عبد الغفار عبد الصادق: **بحث فردي في أدبيات الأزمة والمفاهيم المرتبطة بها**، دورة إدارة الأزمات والتفاوض رقم (4)، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، سبتمبر 1990م.

5- فاضل زكي محمد: **استراتيجية وإدارة الأزمة الدولية**، محاضرات غير منشورة ألقيت على طلبة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، لعام 1997-1998م.

الرسائل العلمية

أ- الماجستير

1- خديجة عرفة: **مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرق آسيا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

2- فاضل حاتم حمد: **الاستراتيجية الأمريكية في البلقان في حقبة التسعينات من القرن العشرين**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.

ب- الدكتوراه

1- سعاد محمد محمود: **العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منطقة حلف شمال الأطلنطي (دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسية الخارجية الأوروبية)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

2- عبد الحميد الموساوي: **استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال جنوب غرب آسيا مطلع القرن الحادي والعشرين**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.

3- عبد العزيز صقر: **دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1989.

4- مصطفى علوي سيف: **سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو – يونيو 1967**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1981.

المواقع الإلكترونية (الإنترنت)

1- **بوش الأب يضع عقيدته ونظرته للعالم**"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 2004/10/3، انظر الرابط: www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-waha-f-11.htm

2- إبراهيم درويش: قراءة في كتاب: **أمريكا على مفترق طرق الديمقراطية والسلطة وإرث المحافظين الجدد**، لفرانسيس فوكوياما، على الرابط: www.arab-nation.com/index.php?option=com.contentask

3- دائرة الرقابة الوطنية العراقية: **قرار 1284، محاولة أمريكية بريطانية لاستمرار الحصار**، 13 ديسمبر/كانون الأول 1999، على الرابط: http://www.uruklink.net/inmd

4- ريتشارد هاس: **أمريكا لا تستطيع حكم العالم وحدها –وذهبنا للحرب في العراق بناء على نصيحة خاطئة**، حوار محمد الكافوري، تقرير واشنطن، على الرابط: www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=85

5- عبد الله بن محمد الغيلاني: صراع الهيمنة والفرص والمخاطر 2000، على الرابط: www.alwatan.com/graghics/2000/oct/22.10/heads/ot8.htm

6- **موقع BBC باللغة العربية**: www.bbcarabic.com

7- نص خطاب وليام جي. بيرنز في معهد الشرق الأوسط 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، على الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2009/11/20091112162721bsibhew0.5826685.html#axzz2pd6PChx8

8- نعوم تشومسكي: "**الدول المارقة هي الدول التي لا تنفذ الأوامر الأمريكية**"، تقرير واشنطن، على الرابط: www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=11

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

Documents

1- **Annual Report to the President and the Congress**، Ministry of Defense، Washington DC، 1992.

2- Department of Defense: **Dictionary of Military and Associated Terms (Dod)**، Joint Publication 1-02، Washington DC، USA، 8 November 2010.

3- Kenneth Katzman: **Iraq: Compliance، Sanctions and U.S. Policy**، Congressional Research Service، Library of Congress، Washington DC، USA، 2001.

4- The White House: **National Security Strategy of the United States**، Washington DC، August 1991

5- The White House: **The National Security Strategy of the United States of America**، Washington DC، September 2002.

Reports

1- Department of Defense: **Conduct of the Persian Gulf War: Final Report to Congress**، Dept. of Defense، Washington، USA، 1992.

2- Department of Defense: **United States Security Strategy for the Middle East**، Dept. of Defense، Washington، USA، 1995.

3- Fareed Mohamedi and Raad Alkadiri: **Washington Makes Its Case For War**، Middle East Report (MER)، MER 224، Vol. 32، Middle East Research and Information Project (MERIP)، Washington، USA، Fall 2002.

4- Lew O'Brien: **American Jewish Organizations and Israel**، Institute For Palestine Studies، Beirut، Lebanon، 1986.

5- Michel Chossudovsky: **War and Globalisation: The Truth Behind September 11**، Global Environment Outlook (GEO)، United Nations Environment Programme (UNEP)، Nairobi، Kenya، 2002.

Books

1- Alan Dowty: **Middle East Crisis: U.S. Decision Making in 1958، 1970، and 1973**، University of California Press، California، USA، 1984.

2- Alexander L. George، Yaacov Bar-Siman-Tov، et al: **Avoiding War: Problems of Crisis Management**، Westview Press، Colorado، USA، 1991.

3- Ben D. Mor: **Decision And Interaction In Crisis: A Model Of International Crisis Behavior**، Praeger Publishers، Westport، Connecticut، USA، 1993.

4- Bob Woodward: **Bush At War**، Simon & Schuster، New York، USA، 2002.

5- Bruce D. Porter: **War and Rise of the State**، Free Pres، New York، USA، 2002.

6- C. J. Dick: **Conflict in a Changing World: Looking Two Decades Forward**، Conflict Studies Research Centre، Shrivenham، UK، 2002.

7- Charles A. McClelland: **The Acute International Crisis**، In: Dean G. Pruitt & Richard C. Snyder: **Theory and Research on the Causes of War**، Prentice-Hall Inc، 3rd Printing Edition، New Jersey، USA، 1989.

8- Charles F. Hermann: **International Crisis As A Situational Variable**، In: James N. Rosenau: **International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory**، Free Press، 2nd Edition، New York، USA، January 1969.

9- Charles F. Hermann: **International Crisis: Insights From Behavioral Research**، Free Press، New York، USA، 1972.

10- Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf: **Perspectives on American Foreign Policy**، St. Martin's Press، London، UK، 1983.

11- Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf: **World Politics: Trend and Transformation**، St. Martin's Press، London، UK، 1995.

12- Colin Brown and Peter mooney: **Cold War to Detente 1945-80**، Heinemann، London، UK، 1981.

13- **Consequences and Implications of US Military Intervention and Regime Change in Iraq**، In: **IISS Intervention in the Gulf Workshop**، Gulf Research Center and International Institute for Strategic Studies، Dubai، UAE، February 16-17، 2003.

14- Coral Bell: **The Convention Of Crisis: A Study In Diplomatic Management**، Oxford University Press، Oxford، UK، 1977.

15- Daniel Deudney، and G. John Ikenberry: **Realism، Structural Liberalism، and the Western Order**، In: Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno: **Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War**، Columbia University Press، New York، USA، 1999.

16- David S. Mason: **Revolution in East-Central Europe: The Rise and Fall of Communism and The Cold War**، Westview Press، Colorado، USA، 1992.

17- Eric A. Nordlinger: **Isolationism Reconfigured: American Foreign Policy for a New Century**، Princeton University Press، New Jersey، USA، 1995.

18- Ernst B. Haas: **Collective Conflict Management: Evidence for a new World Order?**، In: Thomas George Weiss: **Collective Security in a Changing World**، Lynne Rienner Publishers، Colorado، USA، 1993.

19- Frank Costigliola and Michael J. Hogan: **America in the World: The Historiography of American Foreign Relations Since 1941**، Cambridge University Press; 2nd Edition، Cambridge، UK، 2013.

20- Gerard Baudson: **The New World Order and Yugoslavia**، ING-PRO Press، Belgrade، Yugoslavia، 1996.

21- Gilbert R. Winham: **New Issues In International Crisis Management**، Westview Press، Colorado، USA، 1988.

22- Glenn H. Snyder and Paul Diesing: **Conflict Among Nations: Bargaining، Decision Making And System Structure in International Crisis**، Princeton University Press، New Jersey، USA، 1977.

23- Graham E. Fuller: **Soviet-American Co-Operation in the Middle East: The Changing Face of International Conflict**، In: Steven L. Spiegel: **Conflict Management in the Middle East**، Westview Press، Colorado، USA، 1992.

24- Graham T. Allison: **Primitive Rules of Prudence: Foundations of Peaceful Competition**، In: Graham T. Allison، William Ury and Bruce J. Allyn: **Windows of Opportunity: From Cold War to Peaceful Competition in U.S.-Soviet Relations**، Cambridge، Mass.: Ballinger Pub. Co.، Pensacola، USA، 1989.

25- Hanspeter Neuhold: **Legal Crisis Management: Lawfulness and Legitimacy of the Use of Force**، Oxford University Press، Oxford، UK، 2011.

26- Jack A. Gottschalk: **Crisis Response: Inside Stories on Managing Image Under Seige**، Visible Ink Press، Michigan، USA، 1993.

27- Jack Snyder Myths: **Modernization and the Post–Gorbachev World**، In: Richard Ned Lebow and Thomas Risse-Kappen: **International Relations Theory and the End of the Cold War**، Columbia University Press، New York، USA، 1995.

28- Jeffrey Legro and Andrew Moravcsik: **Is Anybody Still a Realist?**، Weatherhead Center for International Affairs، Harvard University، Massachusetts، USA، 1998.

29- Jeffrey R. Caponigro: **The Crisis Counselor: A Step-By-Step Guide to Managing A Business Crisis**، Contemporary Books، New York، USA، 2000.

30- John Baylis، et al: **Contemporary Strategy 2: The Nuclear Powers**، Holmes & Meier Publishers Inc.، 2nd Edition، New York، USA، 1987.

31- John G. Stoessinger: **Henry Kissinger: The Anguish of Power**، William Warder Norton Press، New York، USA، 1976.

32- John J. Mearsheimer: **Realism، The Real World، and the Academy**، In: Michael Brecher and Frank P. Harvey: **Realism and Institutionalism in International Studies**، University of Michigan Press، Michigan، USA، 2002.

33- John J. Mearsheimer: **The Tragedy of Great Power Politics**، W. W. Norton & Company، New York، USA، 2003.

34- Jonathan M. Orszag، Peter R. Orszag and Laura D. Tyson: **The Process of Economic Policy-Making During the Clinton Administration**، In: Jeffrey A. Frankel and Peter R. Orszag: **American Economic Policy in the 1990s**، MIT Press، Massachusetts، USA، 2002.

35- Joseph Frankel: **International relations in a changing world**، Oxford University Press، Oxford، UK، 1988.

36- Joshua S. Goldstein: **International Relations**، HarperCollins Publishers، New York، USA، 1994.

37- Jussi M Hanhimäki and Odd Arne Westad: **The Cold War: A History in Documents and Eyewitness Accounts**، Oxford University Press، Oxford، UK، 2003.

38- Kalevi J. Holsti: **International Politics: A Framework for Analysis**، Prentice Hall، New Jersey، USA، 1967.

39- Kalevi J. Holsti: **Peace and War: Armed Conflicts and International Order 1648-1989**، Cambridge University Press، Cambridge، UK، 1991.

40- Kathleen C. Bailey: **The UN Inspections in Iraq: Lessons for On-Site Verification**، Westview Press، Colorado، USA، 1995.

41- kenneth E. Boulding: **Conflict and Defense**، HarperCollins Publishers، New York، USA، 1963.

42- Lawrence F. Kaplan and William Kristol: **The War Over Iraq: Saddam's Tyranny and America's Mission**، Encounter books، New York، USA، 2003.

43- Michael Brecher، Jonathan Wilkenfeld، Patrick James، et al: **Crisis، Conflict and Instability**، Pergamon Press، Oxford، UK، 1989.

44- Michael J. Hogan: **The End of the Cold War: Its Meaning And Implications**، Cambridge University Press، Cambridge، UK، 1992.

45- Michael J. Mazarr، Don M. Snider and James Blackwell: **Desert Storm: The Gulf War and What We learned**، Westview Press، Colorado، USA، 1993.

46- Michael Nicholson: **Conflict Analysis**، Barnes & Noble Inc.، New York، USA، 1971.

47- Milan Ray and Noam Chomsky: **War Plan Iraq: Ten Reasons Why We Shouldn't Launch Another War Against Iraq**، Arrow، St. Leonards-on-Sea، UK، 2002.

48- Milburn Thomas W.: **The Management of Crisis**، In: Charles F. Hermann: **International Crisis: Insights From Behavioral Research**، Free Press، New York، USA، 1972.

49- Ole R. Holsti: **Time، Alternatives and Communications: The 1914 and Cuban Missile Crisis**، In: Charles F. Hermann: **International Crisis: Insights From Behavioral Research**، Free Press، New York، USA، 1972.

50- Oran R. Young: **The Intermediaries: Third Parties In International Crisis**، Princeton University Press، New Jersey، USA، 1969.

51- Patrick Brogan: **The Fighting Never Stopped: A Comprehensive Guide to World Conflicts Since 1945**، Vintage Books، New York، USA، 1990.

52- Paul Gordon Lauren، Gordon Alexander Craig and Alexander L. George: **Force And Statecraft: Diplomatic Challenges of Our Time**، Oxford University Press، Oxford، UK، 2007.

53- Paul M. Kennedy: **The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict From 1500 to 2000**، Random House، New York، USA، 1987.

54- Philip S. Golub: **Power، Profit and Prestige: A History of American Imperial Expansion**، Pluto Press، London، UK، 2010.

55- Richard Butler: **Saddam Defiant: The Threat of Weapons of Mass Destruction and the Crisis of Global Security**، Weidenfeld & Nicolson، London، UK، 2000.

56- Richard Haass: **War of Necessity: War of Choice**، Simon & Schuster، New York، USA، 2009.

57- Richard L. Clutterbuck: **International Crisis and Conflict**، St. Martin's Press، London، UK، 1993.

58- Richard Ned Lebow: **Is Crisis Management Always Possible?**، In: Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf: **The Global Agenda: Issues and Perspectives**، Random House، New York، USA، 1984.

59- Robert D. Murphy: **Diplomat Among Warriors**، Praeger Publishers، Westport، Connecticut، USA، 1976.

60- Robert J. Art and Robert Jervis: **International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues**، HarperCollins Publishers، 3rd Edition، New York، USA، 1992.

61- Robert W. Chandler: **Tomorrow's War، Today's Decisions**، McLean، Va.، AMCODA Press، New York، USA، 1996.

62- Roberts Jonathan M.: **Decision–Making During International Crisis**، St. Martin's Press، London، UK، 1988.

63- Samuel P. Huntington: **The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order**، Simon & Schuster، New York، USA، 1996.

64- Tareq Y. Ismael and Jacqueline S. Ismael: **The Iraqi Predicament: People in the Quagmire of Power Politics**، Pluto press، London، UK، 2004..

65- Thomas C. Schelling: **Arms And Influence**، Greenwood Press، Westport، Connecticut، USA، 1977.

66- Walter J. Raymond: **Dictionary Of Politics: Selected American and Foreign Political and Legal Terms**، Brunswick Publishing Corporation، Toronto، Canada، 1987.

67- William B. Quandt: **Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict 1967-1976**، University of California Press، California، USA، 1977.

68- Zbigniew Brzezinski: **Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the Twenty-First Century**، Macmillan Publishers، New York، USA، 1993.

Thesis

1- Conrad C. Crane: **Facing The Hydra: Maintaining Strategic Balance While Pursuing A Global War Against Terrorism**، Strategic Studies Institute، U.S. Army War College، 2002.

2- Sean M. Lynn-Jones: **International Security Studies After the Cold War: An Agenda for the Future**، CSIA Discussion Paper، Harvard University، Massachusetts، USA، 1991.

Articles

A: Newspapers

1- Akio Watanabe: **A Continuum of Change**، The Washington Quarterly، Vol. 27، No. 4، Washington، USA، 2004.

2- Christopher Layne: **Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise**، International Security، Vol. 17، No. 4، Cambridge، UK، 1993.

3- David Usborne: **WMD Just a Convenient Excuse for War، Admits Wolfowitz**، The Independent، London، UK، May 30، 2003.

4- Glenn Blackburn: **The West and the World since 1954**، The History Teacher، Society for History Education، Vol. 20، No. 1، USA، 1986.

5- Jane E. Stromseth: **Law and Force After Iraq: A Transitional Moment**، American Journal of International Law، Vol. 97، Washington، USA، 2008.

6- Janusz Bugajskiand and Ilona Teleki: **Washington's New European Allies: Durable or Conditional Partners?**‹ The Washington Quarterly‹ Vol. 28‹ No. 2‹ Washington‹ USA‹ 2005.
7- John W. Spanier: **Games Nations Play: Analyzing International Politics**‹ International Affairs‹ Vol. 48‹ No. 4‹ Washington‹ USA‹ 1972.
8- Melvyn P. Leffler: **9/11 and the Past and Future of American Foreign Policy**‹ International Affairs‹ Vol. 79‹ No. 5‹ Washington‹ USA‹ 2003.
9- Michael Brecher: **International Crises and Protracted Conflicts**‹ International Interactions‹ Vol. 11‹ Nos. 3-4‹ New York‹ USA‹ 1984.
10- Mike Allen: **Bush Asserts That Al Qaeda Has Links to Iraq's Hussein**‹ The Washington Post‹ Washington‹ USA‹ 2002.
11- Murphy Sean D.: **Contemporary Practice of the United States Relating to International Law**‹ American Journal of International Law‹ Vol. 2‹ Washington‹ USA‹ 2002.
12- Rob De Wijk: **European Military Reform for a Global Partnership**‹ The Washington Quarterly‹ Vol. 27‹ No. 1‹ Washington‹ USA‹ 2003.
13- Sean Boyne: **Iraq "Unlikely" to Give Up Nuclear Option**‹ Jane's Intelligence Review‹ Vol. 3‹ No. 9‹ London‹ UK‹ 1996.
14- Stephen G. Brooks: **Dueling Realisms: Realism in International Relations**‹ International Organization‹ Vol. 51‹ No. 3‹ Washington‹ USA‹ 1997.
15- William Kristol: **Taking the War Beyond Terrorism**‹ The Washington Post‹ Washington‹ USA‹ 2002.
16- Zalmay Khalilzad: **Losing the Moment? The United States and the World After the Cold War**‹ The Washington Quarterly‹ Vol. 18‹ Issue 2‹ Washington‹ USA‹ 1995.

B: Magazines

1- Arie Ofri: **Crisis and Opportunity for Casting**‹ World Affairs‹ Washington‹ USA‹ Vol. 26‹ No. 4‹ 1983.
2- Bruce W. Nelan: **Into the Fire**‹ Time Magazine‹ USA‹ Vol. 153‹ 5 April 1999.
3- Condoleezza Rice: **Campaign 2000: Promoting the National Interest**‹ Foreign Affairs‹ Vol. 79‹ No. 1‹ New York‹ USA‹ 2000.
4- Harlan Cleveland: **Crisis Diplomacy**‹ Foreign Affairs‹ Vol. 41‹ No. 4‹ New York‹ USA‹ 1963.

5- Ikenberry G. John: **America's Imperial Ambition**‹ Foreign Affairs‹ Vol. 81‹ No. 5‹ New York‹ USA‹ 2002.
6- Jessica Tuchman Mathews: **Now for the Hard Part**‹ In: Jessica Tuchman Mathews‹ et. al.: **From Victory to Success: Afterwar Policy in Iraq**‹ Foreign Policy‹ No. 137‹ USA‹ 2003.
7- Lance Selfa: **A New Colonial "Age of Empire"**‹ International Socialist Review‹ Issue 23‹ Chicago‹ USA‹ May-June 2002.
8- Michael Elliott: **Strike First‹ Explain Yourself Later**‹ Time Magazine‹ USA‹ 1 July 2002.
9- Milton Ezrati: **Japan's Aging Economics**‹ Foreign Affairs‹ Vol. 76‹ No. 3‹ New York‹ USA‹ 1997.
10- Richard Lowry: **End Iraq: To Conclude the Golf War Ten Years Later**‹ National Review‹ New York‹ USA‹ 2001.
11- Samuel P. Huntington: **If Not Civilizations‹ What?**‹ Foreign Affairs‹ Vol. 72‹ No. 5‹ New York‹ USA‹ 1993.
12- Samuel P. Huntington: **The Erosion of American National Interests**‹ Foreign Affairs‹ Vol. 76‹ No. 5‹ New York‹ USA‹ 1997.
13- Scott Ritter: **The Case for Iraq's Qualitative Disarmament**‹ Arms Control Today‹ Vol. 30‹ No. 5‹ Washington‹ USA‹ June 2000.

Internet

1- Andrew Walker: **US "Playing With Fire"‹ Warns Yamani**‹ In: http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/2851723.stm
2- Caspar W. Weinberger: **The Uses of Military Power**‹ Air Force Magazine‹ Air Force Association (AFA)‹ Vol.87‹ No.1‹ Virginia‹ USA‹ 1984‹ In·
http://www.airforcemag.com/MagazineArchive/Pages/2004/January%202004/0104keeper.aspx
3- CNN International Transcript: **President Clinton Explains Iraq Strike**‹ December 16‹ 1998‹ In:
http://edition.cnn.com/ALLPOLITICS/stories/1998/12/16/transcripts/clinton.html
4- Frances FitzGerald: **George Bush & The World**‹ The New York Review of Books‹ September 26‹ 2002‹ In: www.nybooks.com/articles/15698.
5- James A. Paul: **Iraq: The Struggle for Oil**‹ In: www.globalpolicy.org/component/content/article/185/40471.html

6- Jason Leopold: **The Origins of the Bush Iraq War Plan: The 1998 Rumsfeld & Wolfowitz Memo to Clinton**‹ Information Clearing House‹ In: www.informationclearinghouse.info/article1510.htm
7- **President Bush Delivers Graduation Speech at West Point United States Military Academy**‹ 1 June 2002‹ In:
http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html
8- The President's State of the Union Address‹ January 29‹ 2002‹ In:
http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html
9- www.defense.gov
10- www.state-gov/t/pa/prs/ps
11- www.un.org
12- www.whitehouse.gov/news/relaso/2002/06/200260.html

قائمة المحتويات

من دهاليز وأروقة المكاتب حيث تقبع الملفات والخطط السرية إلى وقائع وأحداث تركت بصماتها وآثارها العميقة على خريطة العالم، وفي القلب منها الشرق الأوسط والعالم العربي، يبحر الكاتب فى أعماق فكر الساسة الأمريكان لنكتشف ونرى إلى أي مدى وكيف يمكن أن يصل التفكير الاستراتيجي الأمريكي من أجل تحقيق أهداف ما يراه الحفاظ على أمنه القومي، وصولا إلى تحقيق الأمن والرفاهة والمكانة الدولية للولايات المتحدة كقوةٍ عظمى في عالم ما بعد الحرب الباردة.

لقد كان العراق في مرتبة عاليةٍ من الاهتمام الأمريكي وسلم أولوياته؛ بسبب ما له من أهمية جيوستراتيجية واقتصادية وسياسية، ولأن العراق كان من أولى الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي أدارت الولايات المتحدة الأمريكية أزمتها معه. الدراسة فى هذا الكتاب تقوم على أساس تسليط الضوء على انفراد أمريكا وهيمنتها على أزمة العراق كجزء من استراتيجيتها الدولية في ما بعد الحرب الباردة، حيث سعت الإدارات الأمريكية المتلاحقة إلى إضعاف العراق واحتوائه، وهنا يتساءل القارئ: ما طبيعة إدارة الأزمة الدولية مع العراق في التفكير الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة للأزمة الممتدة من 1990 إلى 2003؟

استند مؤلف الكتاب في تحليلاته وإضاءاته للموضوع على عدة مناهج، أهمها "المنهج التاريخي" الذي ساعد في الوقوف على مسار تطور استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات في مرحلة الحرب الباردة.

ISBN 978-977-319-203-7
9 789773 192037 >



60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة
ت: 27954529 - 27921943 فاكس: 27947566
www.alarabipublishing.com.eg